



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير الاستقرار المالي 2019

تعزيز الاستقرار النقدي والمالي
نحو نمو اقتصادي مستدام



“الإمارات العربية المتحدة تواصل ريادتها من حيث الاستقرار المالي والاقتصادي في بيئة متغيرة باستمرار ومعرضة لضغوط عالمية، بينما يمارس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي دوره الأساسي كركيزة للاستقرار النقدي والمالي في الدولة.”

معالي عبد الحميد محمد سعيد
المحافظ

رسالة معاليه المحافظ

المركزي لضمان الاستعداد والتنسيق لإدارة حالات العسر المالي المحتملة والعمل بصفة استباقية لحلها.

ويعكس تقرير الاستقرار المالي قوة النظام المصرفي ومرونته في دولة الإمارات خلال عام 2019، إلا أن التحديات العالمية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 لا يجب الاستهانة بها. فخلال عام 2020، سيواجه الاقتصاد العالمي والنظام المالي تحديات كبيرة جراء هذه الجائحة والتي في مواجهتها أطلق كل من المصرف المركزي والحكومة برامج دعم كبيرة للمساعدة على الحد من تداعياتها السلبية.

ويسعى المصرف المركزي لدعم الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال ضمان استقرار النظام المالي والمصرفي والتغلب على التحديات المقبلة.

يلتزم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالمساهمة في تحقيق مزيد من التقدم والازدهار في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تعزيز وحماية استقرار النظام المالي والمصرفي ومرونته. واتساقاً مع هذا الالتزام، يهدف تقرير الاستقرار المالي إلى إتاحة تقييمات تتسم بالشفافية والدقة للنظام المصرفي والمالي في دولة الإمارات.

ويقدم هذا التقرير تقييماً شاملاً للأوضاع المالية الكلية والنظام المصرفي في دولة الإمارات، بما في ذلك اختبار القدرة على تحمل الضغط وتطوير الأنظمة، وجوانب أخرى تتعلق بالاستقرار المالي. كما يتضمن التقرير مساهمات وتقييمات قيمة للاتجاهات العامة والمستجدات في أسواق رأس المال وقطاع التأمين، والتي بشأنها أود أن أعرب عن امتناني لهيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين.

وتتيح لجنة سياسات الاستقرار المالي بالمصرف المركزي منصة تركز على جهود المصرف لمراجعة استقرار النظام المالي والمصرفي والمساهمة في تعزيزه. وبصفتي رئيس اللجنة، يسعدني أن أشير إلى أنه خلال عام 2019 نفذت اللجنة برنامجاً طموحاً يضم تقييمات شاملة ومتعمقة للأوضاع المالية والاقتصادية لدولة الإمارات، كما اتخذت إجراءات حاسمة من شأنها تعزيز مرونة النظام المالي.

وخلال عام 2019، وافق مجلس إدارة المصرف المركزي على إطار لإدارة الأزمات المالية والاستعداد لمواجهتها بناءً على توصيات لجنة سياسات الاستقرار المالي. ويوفر الإطار استراتيجية شاملة للحكومة عبر مختلف وظائف المصرف

المحتويات

| | |
|---|-----------|
| ملخص تنفيذي | 07 |
| الجزء الأول | |
| الأوضاع الاقتصادية الكلية والدورة المالية | 10 |
| 1.1 | |
| التطورات الاقتصادية الكلية | 11 |
| 1.2 | |
| الدورات الاقتصادية الكلية | 13 |
| 1.3 | |
| قطاع الأفراد والشركات | 16 |
| 1.4 | |
| السوق العقاري | 19 |
| الجزء الثاني | |
| تقييم النظام المصرفي وشركات التمويل | 23 |
| 2.1 | |
| تقييم النظام المصرفي | 24 |
| 2.2 | |
| البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية | 32 |
| 2.3 | |
| اختبار القدرة على تحمل الضغط في دولة الإمارات العربية المتحدة | 33 |
| 2.4 | |
| شركات التمويل | 39 |

| | |
|---|-----------|
| الجزء الثالث | 41 |
| المستجدات الرقابية | |
| 3.1 | |
| لمحة عامة عن التطورات الرقابية في 2019 | 42 |
| 3.2 | |
| تطبيق معايير رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة | 44 |
| 3.3 | |
| التكنولوجيا المالية | 46 |
| 3.4 | |
| المخاطر الإلكترونية | 48 |
| الجزء الرابع | |
| أنظمة الدفع والتسوية، وأسواق رأس المال، وقطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة | 50 |
| 4.1 | |
| أنظمة الدفع والتسوية | 51 |
| 4.2 | |
| أسواق رأس المال | 54 |
| 4.3 | |
| قطاع التأمين | 58 |
| المرفق | |
| المؤشرات الرئيسية للنظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة | 61 |

ملخص تنفيذي

كذلك شهد عام 2019 قيام المصرف المركزي بجهود متضافرة، بما فيه ذلك تعزيز الأطر الرقابية المتعلقة بحوكمة الشركات، ومكافحة غسل الأموال، ومواصلة تنفيذ معايير بازل 3 لكفافية رأس المال، مع التركيز بشكل أكبر على تعزيز الأطر الرقابية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والمخاطر الإلكترونية.

واستمرت نظم الدفع في دولة الإمارات في العمل بشكل فعال دون تسجيل أية اضطرابات. وتواصل هيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين الاضطلاع بدور حيوي من خلال التطورات الرقابية الأخيرة والمبادرات الأخرى لأجل الحفاظ على استقرار النظام المالي في الدولة.

أحدثت جائحة كوفيد-19 تغييراً جذرياً في توقعات النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي في عام 2020 حيث تسببت في تقلبات في الأسواق المالية. ويركز هذا الإصدار من تقرير الاستقرار المالي على التطورات التي حدثت خلال 2019، والذي يؤكد على متانة النظام المصرفي في الدولة، وعليه، فإن هذا التقرير لا يتطرق إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 على النظام المصرفي في الدولة.

شهد النمو العالمي تباطؤاً في عام 2019 نتيجة للتوترات التجارية الدولية، إضافة إلى حالة عدم اليقين التي تكسو الأوضاع الجيوسياسية. وفي دولة الإمارات، تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مدفوعاً في المقام الأول بقطاع الهيدروكربونات، في حين ظل نمو القطاع غير النفطي معتدلاً. وبشكل عام، استمرت أوضاع الأسواق المالية في عام 2019 في دعم استقرار النظام المالي على الرغم من أن الدورة المالية في دولة الإمارات منكمشة، وبشكل رئيسي بسبب التراجع المستمر في أسعار العقارات والنمو الطفيف في الائتمان.

وظل النظام المصرفي في دولة الإمارات مرناً وولديه القدرة على تحمل الصدمات الناشئة عن البيئة التشغيلية، كما يتضح من اختبارات القدرة على تحمل الضغط التي أجراها المصرف المركزي. وظلت نسب رأس المال والسيولة الوقائية في القطاع المصرفي كافية وأعلى بكثير من مما تقتضيه المتطلبات الرقابية. واستمر النظام المصرفي في تحقيق الأرباح مع تقليص التكاليف التشغيلية مستفيداً في ذلك من مكاسب عمليات الاندماج الأخيرة في هذا القطاع. من ناحية أخرى، شكلت جودة الأصول تحدياً مع ازدياد نسبة القروض المتعثرة، على الرغم من تغطيتها جزئياً بالمستويات الجيدة من المخصصات.

وخلال العام 2019، استمر الإقراض المصرفي في النمو بوتيرة ثابتة، وإن كان توزيعه بنسب متفاوتة، حيث سجل الإقراض بالتجزئة انخفاضاً، بينما استمر الإقراض الموجه لبعض القطاعات مثل العقارات والبناء في النمو، مدعوماً بتحسين القدرة على شراء العقارات بسبب انخفاض أسعارها. وازدادت انكشاف النظام المصرفي في دولة الإمارات على الخارج خلال عام 2019 بسبب عمليات الاستحواذ العابرة للحدود، إضافة إلى الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية.

كما سجل قطاع شركات التمويل انخفاضاً في إجمالي الأصول مع بقاء الربحية والتكاليف التشغيلية تحت الضغط في ظل بيئة تشغيلية صعبة. وظلت مستويات نسب السيولة ورأس المال لقطاع شركات التمويل كافية مع تحسن في مستويات نسب المخصصات المحددة، على الرغم من وجود تفاوت متباين ما بين شركات التمويل. ويمثل حجم قطاع شركات التمويل حوالي 1% فقط من النظام المصرفي في الدولة.

التسلسل الزمني لتاريخ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

1985

تعزيز الإطار القانوني بإصدار القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1985 في شأن المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية.

1973

تأسيس "مجلس النقد" في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1973.

1980

تأسيس مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب أحكام القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي، والنظام النقدي، وتنظيم المهنة المصرفية.

2009

تشكيل دائرة الاستقرار المالي في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

2020

إطلاق برنامج الدعم الاقتصادي الموجه
للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19.

2018

إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (14)
لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي
وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية.

2018

إنشاء لجنة سياسات الاستقرار المالي
بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.



الجزء الأول

الأوضاع الاقتصادية الكلية والدورة المالية

1.1 التطورات الاقتصادية الكلية

شهد النمو العالمي تباطؤاً في عام 2019، مما يعكس التأثير المُربك لأوجه عدم اليقين في السياسة التجارية والتوترات على الصعيد الجيوسياسي. ومع ذلك، أشارت التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات في عام 2019، مدعوماً بالنمو القومي في قطاع الهيدروكربونات. إلا أن جائحة كوفيد-19 قد أحدثت تغييراً جذرياً في توقعات النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي في عام 2020. ورغم قوة أسس النظام المالي لدولة الإمارات، ينبغي على المشاركين في النظام المالي توخي الحذر وممارسة الحصافة المالية نظراً لحالة عدم اليقين المستمرة في الآفاق الاقتصادية.

وكان ذلك مدفوعاً بشكل رئيسي بالانخفاض المستمر في الإيرادات والمرافق، والتي تمثل 34% من سلة الاستهلاك، وانخفاض سعر النفط الذي أدى إلى تراجع تكاليف الوقود، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدرهم مقابل عملات الشركاء التجاريين للدولة الذين لا ترتبط عملاتهم بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي.

تطورات السوق المالية

وإثر التخفيضات في سعر الفائدة الأساسية لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام 2019، خفض المصرف المركزي سعر فائدته على شهادات الإيداع لأجل أسبوع ثلاث مرات من 2,25% إلى 1,5% خلال العام، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة في أسواق المال.

وفي أسواق الائتمان، ظلت فروق أسعار الفائدة على مبادلات مخاطر الائتمان السيادية منخفضة في دبي وأبوظبي طوال العام، إذ إن متوسط فروق أسعار الفائدة على مبادلات مخاطر الائتمان في دبي لأجل 5 سنوات لعام 2019 بلغ 128 نقطة أساس مقارنةً بـ 118 نقطة أساس في 2018، في حين بلغ متوسط فروق أسعار الفائدة على مبادلات مخاطر الائتمان في أبوظبي 54 نقطة أساس مقارنةً بـ 63 نقطة أساس في 2018.

وتمكنت أسواق الأسهم في كل من أبوظبي ودبي من تحقيق نمو، حيث بلغ إجمالي القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX) وسوق دبي المالي (DFM) 905,4 مليار درهم، بزيادة 3,0% عن عام 2018. وفيما يتعلق بمؤشرات الأسهم المحلية، ارتفع مؤشر أسعار الأسهم لسوق دبي المالي بنسبة 9,3%، بينما ارتفع مؤشر أسعار الأسهم لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 3,3% في عام 2019.

الاقتصاد العالمي

أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو الاقتصادي العالمي بلغ 2,9% في عام 2019¹، وهو تعديل طفيف في اتجاه الهبوط مقارنة بالتوقعات السابقة. ويعكس هذا التعديل تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، والآثار الواسعة للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتأثير التوترات الجيوسياسية المتزايدة. وشهدت أسعار السلع الأساسية تقلبات ملحوظة خلال العام، أما متوسط سعر خام برنت فقد بلغ 64,3 دولاراً للبرميل في عام 2019، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 9,8% على أساس سنوي، وهو ما يمكن تفسيره بشكل أساسي بضعف النشاط العالمي.

ومنذ أوائل عام 2020، جاءت جائحة كوفيد-19 لتتسبب في حدوث اضطرابات شديدة في العرض والطلب، ونتيجة ذلك، تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة -3% في عام 2020. وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (عدد أبريل 2020)، ومن المتوقع حدوث انتعاش في عام 2021 مع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 5,8% في إطار السيناريو الأساسي لصندوق النقد الدولي. ولا يزال توقيت الانتعاش المستقبلي وشكله غير مؤكدين إلى حد كبير، ويعتمدان على السيطرة على الفيروس والتأثيرات على الثقة وتقلب أسعار السلع الأساسية، فضلاً عن الجهود العالمية المتزامنة في توفير الحوافز المالية والنقدية.

الاقتصاد المحلي

وتشير تقديرات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1,7% في عام 2019، ارتفاعاً من 1,2% في عام 2018. وجاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الأقدم مدفوعاً في المقام الأول بقطاع الهيدروكربونات، الذي قُدّر ارتفاعه بنسبة 3,4%. وكان متوقعاً أن يزيد القطاع غير الهيدروكربوني بوتيرة أقل، حيث ارتفع بنسبة 1,0% في عام 2019.

وشهد مؤشر الأسعار لدولة الإمارات انكماشاً بنسبة 1,9% في عام 2019 مقارنة بتضخم نسبته 3,1% في عام 2018. وهذه هي المرة الأولى التي يسجل فيها مؤشر أسعار المستهلك انخفاضاً منذ أن بدأت الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء استخدامه عام 2009.

¹وفق تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي الصادر في يناير 2020.

وبالإضافة إلى ضعف الطلب العالمي، عانت البلدان المنتجة للنفط—بما فيه ذلك دولة الإمارات— من فشل أوبك فيه التوصل إلى اتفاق بشأن تخفيضات إنتاج النفط في مارس 2020، ما ساهم في الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال الربع الأول من العام 2020. وقد يؤدي ذلك على المدى الطويل إلى ضغوط مالية على البلدان ذات الاحتياطات المالية المتدنية.

وفي المستقبل، من المرجح أن يكون للمخاطر المتعلقة بتغير المناخ تأثيراً متزايداً على الصناعات والكيانات المالية. ويمكن أن تشكل الزيادة في معدل تواتر الظواهر المناخية القاسية وشدتها، إلى جانب الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، مخاطر على الاستقرار المالي من خلال خسائر أثمانية كبيرة ومفاجئة بالإضافة إلى استعمال الشركات نماذج أعمال قديمة وغير ملائمة. وهذا من شأنه أن يفرض تحديات جديدة على البنوك المركزية والهيئات الرقابية لتحسين فهم المخاطر المتعلقة بالمناخ ووضع اختبارات للقدرة على تحمل الضغط قائمة على سيناريوهات سلبية².

المخاطر المالية الكلية

منذ أواخر عام 2019، كانت هناك مؤشرات على استقرار الاقتصاد العالمي في ضوء تراجع حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، غير أن جائحة كوفيد-19 جاءت لتغيير التوقعات بشكل مفاجئ بالنسبة للاقتصاديين العالمي والمحلي، الأمر الذي أدى إلى تقلب أسواق الأسهم، واتساع فروق الائتمان، وتشديد شروط التمويل.

وقد أدى تأثير الجائحة إلى تفاقم المخاوف بشأن استمرارية القدرة على تحمل الدين لكل من الأفراد والشركات وبعض الكيانات السيادية. ورغم أن العديد من البنوك المركزية والحكومات قد وضعت حزمًا تحفيزية لاحتواء خطر جائحة كوفيد-19 ودعم الاقتصاد، فمن المحتمل حدوث عدد من حالات التخلف عن السداد وفقدان الوظائف، ووفقاً لمعهد التمويل الدولي، وصل الدين العالمي إلى أعلى مستوى له على الإطلاق بنحو 253 تريليون دولار أمريكي (322.0% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) في الربع الرابع من عام 2019، مما يشكل نقطة بداية التعرض للضعف.

الرسم البياني 1.1.1: الدين العالمي



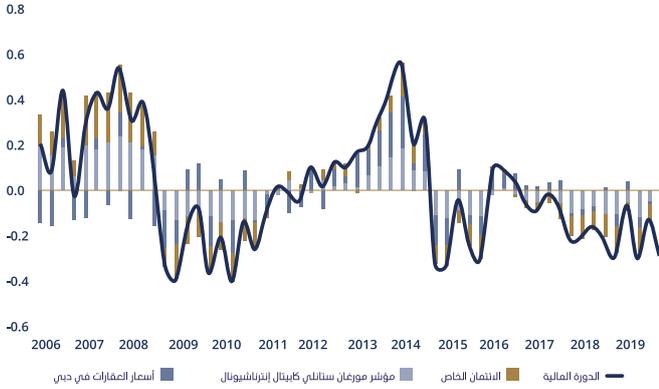
المصدر: معهد التمويل الدولي.

² انضم حوالي 50 بنكاً مركزياً إلى شبكة تحذير النظام المالي، وهي شبكة تضم البنوك المركزية التي تُعنى بإدارة المخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

1.2 الدورات الاقتصادية الكلية

ظلت الدورة المالية لدولة الإمارات في مرحلة الانكماش في عام 2019 مستمرة منذ نهاية عام 2016، كما يتضح من مؤشر الدورة المالية الذي أُعد مؤخراً وفجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية. وتباطأ نمو الائتمان للقطاع الخاص خلال عام 2019 تماشياً مع ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية، إلى جانب تباطؤ سوق العقارات مما أضاف ضغطاً لهبوط الدورة المالية. وظلت الفجوة بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي غير النفطية وبين الخصوم الثانوية والخصوم الأساسية للقطاع المصرفي عند مستويات مماثلة للسنة السابقة عند -20% و24% على التوالي، في نهاية عام 2019. وظل مؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي مستقراً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019 قبل التحسن في الربع الأخير. وارتفع مؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي في أواخر عام 2019 مدفوعاً بالمؤشر الاقتصادي، وتحديداً ارتفاع أسعار النفط. وظل المؤشر المصرفي مستقراً، في حين تحسن مؤشر سوق الأوراق المالية بشكل عام مع تراجع التقلبات في الأسواق وتحسن أسواق السندات الحكومية.

الرسم البياني 1.2.1: الدورة المالية لدولة الإمارات



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وبلومبرغ، ومؤشر "ريدين" العقاري، وتقديرات خبراء مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وبشكل عام، تتم مزامنة عناصر الدورات المالية، خاصة خلال الفترات الدورية المتطابقة في أسواق الائتمان والإسكان، كما كان الحال في دولة الإمارات (على الأقل خلال فترة تغطية البيانات)، بينما أظهرت سوق الأسهم ارتباطاً أقل. واعتباراً من ديسمبر 2019، ظلت الدورة المالية في دولة الإمارات مكبوحه مدفوعة بشكل رئيسي بالتراجع المستمر في أسعار العقارات والنمو دون المتوسط في الائتمان.

الدورة المالية

تعد الدورة المالية مؤشراً مفيداً لقياس أداء النظام المالي مقارنة باتجاهه العام التاريخي طويل الأجل ومواءمته للاقتصاد الحقيقي. ويمكن تعريف الدورة المالية على أنها «تفاعلات التعزيز الذاتي بين تقدير القيمة والمخاطر، والمجازفة، ونقص التمويل» (Borio, 2014). وعلى غرار مبدأ دورة الأعمال الاقتصادية، فإن للدورة المالية فترات ذروة تزدهر فيها أسعار الأصول ويكون كذلك فيها نمو الائتمان قوياً، ويكون لها أيضاً فترات انخفاض دوري تتراجع فيها هذه الاتجاهات ولها تداعياتها على الاقتصاد الكلي. وقد اتضح أن الفصل بين عناصر الاتجاه العام والدورة أمراً صعباً ويعتمد إلى حد كبير على نهج النمذجة، وهو ما يخلق الحاجة إلى اشتقاق التقلبات في المتغيرات المالية القصيرة مقابل الطويلة الأجل باستخدام منهجيات بديلة، وهو ما ينطوي على صعوبات في مواءمة السياسات الاقتصادية المختلفة بشكل عام وتنشأ عنه أهمية استخدام سياسة السلامة الاحترازية الكلية. ومن المهم التأكيد مسبقاً على أن تقدير الدورات، سواءً أكانت مالية أو اقتصادية أو ائتمانية يعتبر مهمة صعبة، نظراً لغياب سلسلة بيانات طويلة ووجود العديد من طرق التقدير الإحصائية التي يمكن أن تفضي إلى نتائج مختلفة بشكل كبير.

وتركز الدورة المالية المركبة التقريبية للقطاع الخاص في دولة الإمارات على ثلاثة قطاعات سوقية مختلفة ولكنها مترابطة، وهي نمو الائتمان وأسعار العقارات السكنية وأسعار الأسهم. وهكذا، يتم إنشاء الدورة المالية في دولة الإمارات من خلال الجمع بين معدلات النمو ربع السنوية المرشحة للمؤشرات الثلاثة التالية وهي الائتمان الخاص على مستوى دولة الإمارات، ومتوسط أسعار مبيعات العقارات في دبي، ومؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI) لدولة الإمارات. وتتبع منهجية إعداد بيانات الدورة المالية خطوتين رئيسيتين، الأولى هي توحيد المتغيرات بالنظر إلى وحدات القياس المختلفة باستخدام قيمها الوسيطة والانحرافات المعيارية، تليها المعالجات الإحصائية المشابهة لتلك التي اقترحتها المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية.³

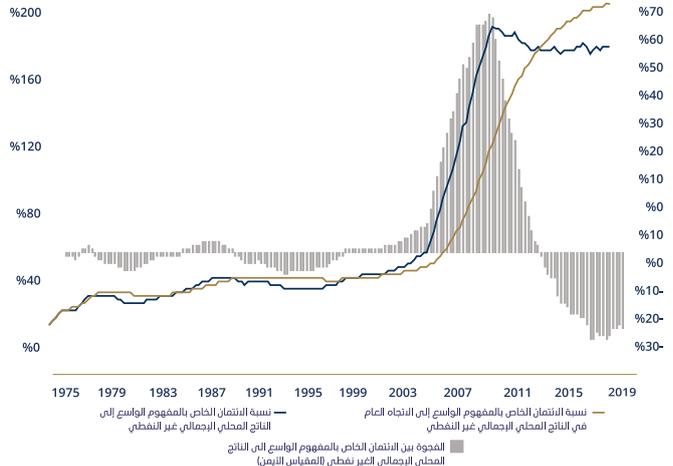
دورة الائتمان

شهد الائتمان الخاص في دولة الإمارات أبطأ وتيرة للنمو في السنوات العشر الماضية، حيث زاد بنسبة 1.3% في 2019 مقابل 3.5% في 2018. وإجمالي الائتمان الخاص⁴ في دولة الإمارات هو عبارة عن أموال اقترضتها كيانات في الإمارات غير مصرفية ويتكون من ثلاثة عناصر: قروض من البنوك في دولة الإمارات، وإصدار السندات والاقتراض من الخارج.

وتمثل الفجوة بين الائتمان الخاص والناتج المحلي الإجمالي غير النفطية دليلاً يعتمد عليه الباحثون والمحللون على نطاق واسع لقدرته التاريخية لتوضيح أي نمو مفرد في الائتمان. واعتباراً من ديسمبر 2019، بلغت الفجوة بين الائتمان الخاص والناتج المحلي الإجمالي غير النفطية سالب -20%، واستقرت عند ذلك المستوى للسنة الثالثة على التوالي، وهو ما يشير إلى نمو الائتمان بمعدل أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية لدولة الإمارات عند المقارنة بالاتجاه طويل الأجل.

وثمة طريقة أخرى لتحليل الفجوة بين الائتمان وإجمالي الناتج المحلي غير النفطية وهي عبارة عن التقدير باستخدام سلسلة زمنية أقصر (2007-2019) بالنظر إلى التحول الهيكلي⁵ الذي يُعتقد أنه حدث خلال عام 2007. وتقدّر الفجوة في ظل التحول الهيكلي بحوالي صفر في المائة، مما يشير إلى أنه لا يوجد نمو ائتماني مفرد محتمل.

الرسم البياني 1.2.2: الائتمان الخاص بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية: المستوى والاتجاه العام والفجوة



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وبلومبرغ، وتقديرات خبراء مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ونظراً لأن الهياكل التمويلية للبنوك تُستخدم أيضاً كمؤشر مهم لتحمل أي مخاطر مفردة محتملة وتأثيرها على المودعين والمقرضين، فمن المهم مراقبة درجة اعتمادها على الخصوم

الثانوية⁶، حيث إن الزيادة في هذه الفئة تعد إشارة إلى تراكم المخاطر التمويلية النظامية في الجهاز المصرفي. ومع ذلك، ظلت نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية مستقرة بما يتماشى مع أرقام السنوات السابقة، حيث كانت تبلغ نحو 24% طوال عام 2019.

الرسم البياني 1.2.3: نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

مؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي

مؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي هو مقياس كمي اعتمده مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يجمع بين ثمانية عشر مؤشراً للاقتصاد الكلي-المالي في مؤشر واحد مركب. ويتم تجميع المؤشرات في ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي المؤشر المصرفي، ومؤشر الاقتصاد، ومؤشر سوق الأوراق المالية، بحيث يمثل كل منها جانباً معيناً من البيئة الاقتصادية الكلية-المالية التي تؤثر على النظام المالي في دولة الإمارات. وبينما لا يتنبأ المؤشر بالأزمات المالية، إلا أنه يعكس الخصائص الاقتصادية الكلية-المالية المهمة للاستقرار المالي. وعندما تكون قيمة المؤشر موجبة فهي دلالة على الظروف الاقتصادية الكلية-المالية الداعمة بينما تشير القيمة السالبة إلى تدهور الأوضاع.

وفي عام 2019، ظل مؤشر الاتجاه العام في المنطقة الموجبة مع زيادة المؤشر الكلي بنحو 25 نقطة، مما يشير إلى بيئة اقتصادية كلية-مالية داعمة بشكل عام. وظل المؤشر المصرفي ومؤشر سوق الأوراق المالية الفرعيان في المنطقة الموجبة، في حين انتقل مؤشر الاقتصاد من المنطقة السالبة إلى المنطقة الموجبة في الربع الرابع من عام 2019. وتعدّ الزيادة في مؤشر الاتجاه العام بشكل رئيسي إلى مؤشر الاقتصاد في حين ساهم المؤشر المصرفي ومؤشر سوق الأوراق المالية الفرعيان أيضاً في التحسن.

وساهم المؤشر المصرفي بنحو 5 نقاط في الزيادة الكلية في مؤشر الاتجاه العام، إذ تحسنت مؤشرات السيولة المصرفية خلال الربع الأخير من عام 2019، وتحديداً نسب القروض إلى الودائع، ونسب الأصول السائلة المؤهلة. ومع ذلك، فإن المكاسب قبلها انخفاض في مؤشرات أسواق الأسهم والمؤشرات المصرفية مثل تقلبات أسهم القطاع المصرفي، مما حافظ على استقرار المؤشر المصرفي الفرعي خلال 2019.

⁴ يُعرّف إجمالي الائتمان الخاص بأنه إجمالي الائتمان الذي يقترضه القطاع الخاص المقيم في دولة الإمارات، شاملاً الكيانات المرتبطة بالحكومة وغير شامل القطاع الحكومي.

⁵ بسبب التغييرات العديدة التي حدثت على صعيد السياسات في دولة الإمارات في تلك الفترة من حيث النمو السكاني والعقارات والانفتاح العام على الاقتصاد العالمي.

⁶ تمثل بشكل أساسي وادّعى غير المقيمين.

وساهم مؤشر الاقتصاد بنحو 15 نقطة في الزيادة الإجمالية في المؤشر العام. وعلى الرغم من أن أسعار العقارات واصلت انخفاضها في عام 2019، إلا أن اندراف أسعار العقارات عن الاتجاه العام للأسعار على المدى الطويل تراجع مقارنة بوتيرة الانخفاض في 2018. والمساهم الرئيسي في أداء مؤشر الاقتصاد هو زيادة أسعار النفط على أساس سنوي في سوق التعاملات الفورية في الربع الأخير من عام 2019.

وساهم مؤشر سوق الأوراق المالية بنحو ست نقاط في الزيادة الكلية للمؤشر العام. وفي حين ظل هذا المؤشر الفرعي مستقرًا خلال الأرباع الثلاثة الأولى، وارتفع في الربع الأخير من عام 2019. وكان للمؤشرات الثلاثة المكونة للمؤشر الفرعي—وهي التقلبات المتحققة في الأسواق، ومبادلات مخاطر الائتمان، ونسبة السعر إلى الإيرادات—مساهمة متساوية نسبياً في زيادة المؤشر الفرعي.

ومن المتوقع أن تنعكس آثار التحديات التي يفرضها تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في أوائل 2020 على المؤشر العام للاستقرار المالي لسنة 2020.

الرسم البياني 1.2.4: مؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي في دولة الإمارات



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الرسم البياني 1.2.5: مؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي في دولة الإمارات: المؤشرات الفرعية



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

1.3 قطاع الأفراد والشركات

شهد الائتمان المحلي الموجه لقطاع الأفراد انكماشاً بنسبة 1.4% في عام 2019، ما يمثل تباطؤاً من النمو المنخفض الذي شهده العام الماضي، بينما زادت ودائع قطاع الأفراد بنسبة 8.0% في عام 2019 مقابل 5.5% في العام السابق. وكانت قروض السيارات والقروض الاستهلاكية هي المحركات الرئيسية للانخفاض في العدد الإجمالي. وظلت ميزانيات الشركات العمومية قوية بشكل عام وسط مستويات دين مستقرة نسبياً ونمو جيد في مستويات الإيرادات. وفي حين أن بيئة أسعار الفائدة الأساسية المنخفضة طويلة الأمد ستخفف من ضغوط التمويل الواقعة على الشركات، فقد تصبح الشركات مُعسرة في ظل عدم اليقين الاقتصادي العالمي.

قطاع الأفراد وتراجع مديونياتهم. ومع ذلك، سيظل قطاع الأفراد حذراً إزاء تحمل المزيد من الديون، بالنظر إلى أوجه عدم اليقين الرئيسية في التوقعات الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، ستؤدي التدابير العالمية والمحلية للسيطرة على جائحة كوفيد-19 إلى فقدان الوظائف على المدى القصير، مما يشكل ضغطاً على قدرة قطاع الأفراد على خدمة الديون.

وشهدت مختلف فئات ديون قطاع الأفراد تطورات متفاوتة خلال عام 2019. فعلى سبيل المثال، انخفضت قروض السيارات بنسبة 7.6% في عام 2019، وهو مستوى أفضل بقليل مقارنة بالانخفاض الأكثر حدة الذي شهدته في عام 2018 بنسبة 13.5%. وقد تراوح متوسط فئات الإقراض الأخرى لقطاع الأفراد ما بين انخفاض بنسبة 2.3% في القروض الاستهلاكية إلى نمو بنسبة 2.9% في القروض الموجهة للأغراض العقارية. والغالبية العظمى من قروض قطاع الأفراد مقومة بالدرهم.

الرسم البياني 1.3.2: نمو قروض قطاع الأفراد بحسب الفئات



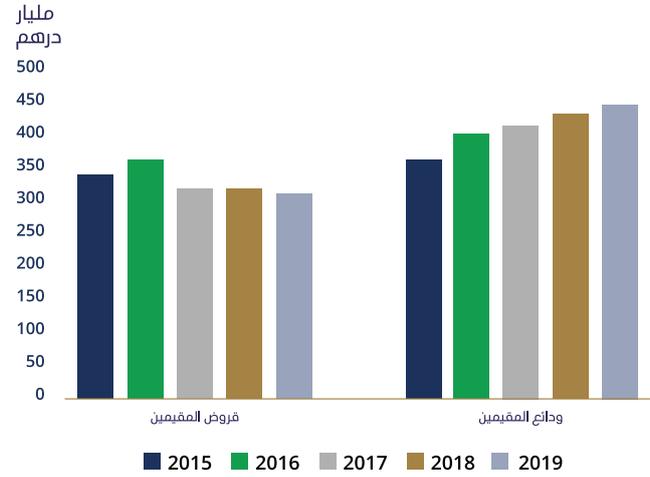
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

قروض قطاع الأفراد وودائعه

يقوم قطاع الأفراد بدور مهم في الاستقرار المالي، حيث إنه يشكل مصدراً مهماً للأموال المودعة لدى الجهاز المصرفي. ونظراً للتطور المتزايد لأنماط ادخار الأفراد واستثماراتهم فمن المهم الاهتمام بهذه الشريحة، ذلك لأن من الممكن أن يشكل قطاع الأفراد مزيداً من المخاطر على النظام المصرفي.

ويمكن ملاحظة المؤشرات الأولية لتباطؤ الائتمان خلال عام 2017، حيث انخفض نمو الائتمان المصرفي على أساس سنوي من معدل نمو قدره 5.0% في عام 2016. ومن المحتمل أن يكون انخفاض الطلب ومعايير الإقراض الحازمة قد ساهما في هذا الاتجاه العام.

الرسم البياني 1.3.1: ودائع وقروض قطاع الأفراد

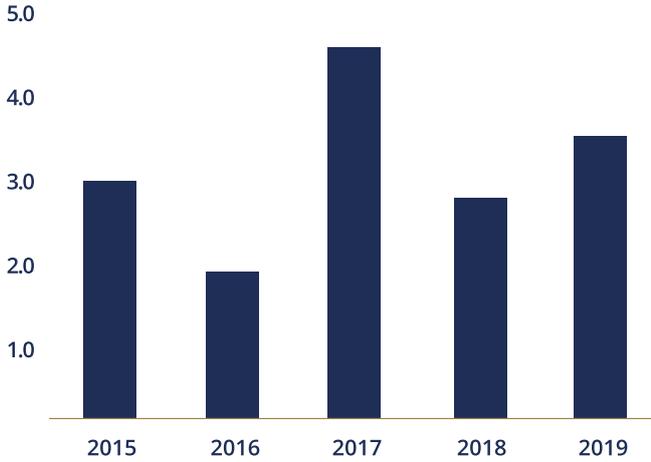


المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتمثل القروض الموجهة لقطاع الأفراد المقيمين حوالي خمس قروض القطاع المصرفي في دولة الإمارات، بقيمة تبلغ 333 مليار درهم في ديسمبر 2019، وتمثل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية للإمارات. وتباطأ نمو الائتمان الموجه لقطاع الأفراد في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض نمو الاقتصاد وتشدّد معايير الإقراض. وفي عام 2019، تقلصت محفظة قروض قطاع الأفراد المقيمين بنسبة 1.4%، بعد أن شهدت استقراراً العام الماضي.

وتجاوزت ودائع المقيمين قروضهم، مما يشير إلى تحسن ميزانيات

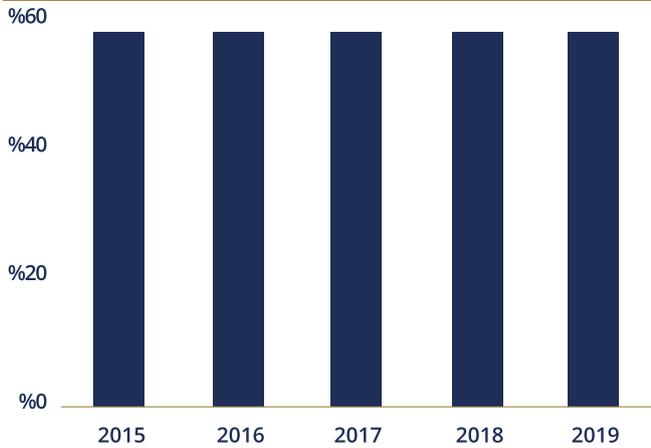
الرسم البياني 1.3.3: نسبة تغطية الفوائد



المصدر: بلومبرغ.

وواصلت نسبة الخصوم إلى الأصول في الانخفاض، إذ قدرت بحوالي 125% في نهاية عام 2019، منخفضة من ذروتها التي بلغت حوالي 160% خلال الأزمة المالية العالمية. وبشكل عام، ظل هيكل المديونية للشركات غير المالية المدرجة في البورصة مستقرًا تمامًا خلال السنوات الماضية، حيث بلغ متوسط الخصوم حوالي 55% من الأصول.

الرسم البياني 1.3.4: نسبة الخصوم إلى الأصول



المصدر: بلومبرغ.

وتتسم قدرة الشركات على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بأنها جيدة أيضاً، قياساً بنسبة السيولة الجارية التي بلغت 1.3 مشابهة لمستوياتها في السنوات الخمس الماضية، مما يشير إلى أن الشركات لديها مستوى مستقر من السيولة على المدى القصير.

وعند تقييم مديونية قطاع الأفراد⁷، من المفيد أيضاً النظر في مستوى الودائع التي يمتلكها الأفراد في النظام المصرفي، حيث إزدادت ودائع المقيمين بشكل مطرد خلال عام 2019 بنسبة 8.0% لتصل إلى 452 مليار درهم في ديسمبر، في حين تقلصت ودائع غير المقيمين بنسبة 3.1% لتصل إلى 25 مليار درهم اعتباراً من ديسمبر 2019.

وفي حين يودع معظم الأفراد أموالهم كودائع تحت الطلب أو ودائع ادخارية والتي تشكل حوالي ثلاثة أرباع الودائع، يتم الاحتفاظ بالباقي كودائع لأجل. وحوالي 88% من مدخرات قطاع الأفراد مقوم بالعملة المحلية، بينما الباقي مقوم بعملات أجنبية.

الأنظمة الحالية المتعلقة بديون قطاع الأفراد

تحدد أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين إلى دخل الفرد بخمسين في المائة من دخله الشهري الحالي.

كما حدد المصرف المركزي حداً أقصى للقروض الاستهلاكية بعشرين ضعف الراتب الشهري أو إجمالي الدخل الشهري للمقترض. ويجب على البنوك وشركات التمويل التأكد من عدم تجاوز هذا الحد. كما يجب ألا تتجاوز فترة سداد القروض الاستهلاكية لقطاع الأفراد 60 شهراً.

ويتم التعامل مع قروض السيارات بشكل منفصل عن قروض المستهلكين، ويجب ألا تتجاوز قيمة التمويل 80% من قيمة السيارة الممولة.

قطاع الشركات

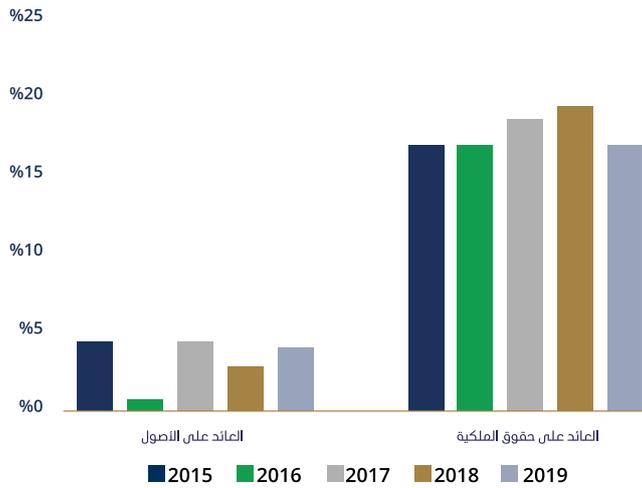
ويضطلع قطاع الشركات⁸ بدور مهم في الاقتصاد إجمالاً وفي تحقيق الاستقرار المالي. ويتألف هذا القطاع من شركات غير مالية مدرجة في البورصة في دولة الإمارات.

وفي بيئة تتسم بمعدلات فائدة منخفضة، ارتفع دين الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف خلال العام الماضي، حيث زاد من 132% في 2018 إلى 136% في 2019. وما يهم للاستقرار المالي هو قدرة الشركات على الوفاء بالتزامات خدمة الديون وليس الحجم الكلي لالتزامها. وتقاس هذه القدرة بنسبة تغطية الفوائد، والتي تقارن الأرباح قبل الفوائد والضرائب مع مصروفات الفوائد. وقد تحسن متوسط نسبة تغطية الفوائد إلى 2.8 عام 2019 من 2.1 عام 2018.

⁷ يعمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية لرصد مديونية قطاع الأفراد في دولة الإمارات واستخلاص قياسات دقيقة للمديونية.

⁸ تشمل العينة 58 شركة مدرجة في سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

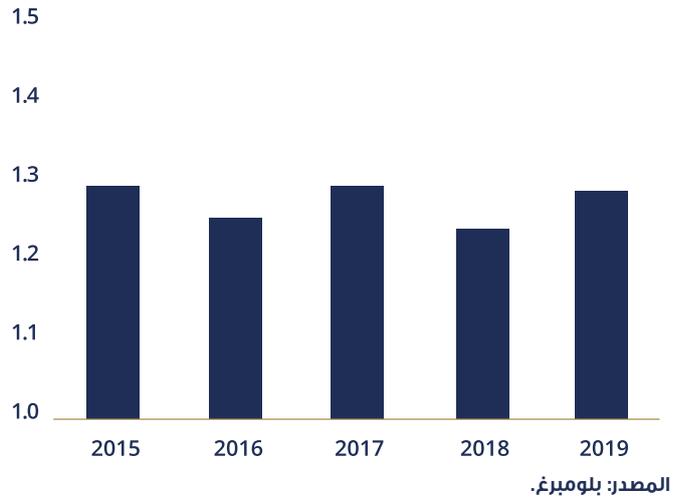
الرسم البياني 1.3.6: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية



المصدر: بلومبرغ.

وفي حين أن أسعار الفائدة الأساسية المنخفضة طويلة الأمد يمكن أن تخفف من ضغوط التمويل الواقعة على الشركات، فقد تصبح الشركات مُعسرة في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي واتساع فارق أسعار الفائدة على الائتمان. وجراء جائحة كوفيد-19، من المتوقع أن تتدهور قدرة الشركات على خدمة الديون في عام 2020، وبصفة خاصة الشركات التي تعاني من المديونية المفرطة.

الرسم البياني 1.3.5: نسبة السيولة الجارية



المصدر: بلومبرغ.

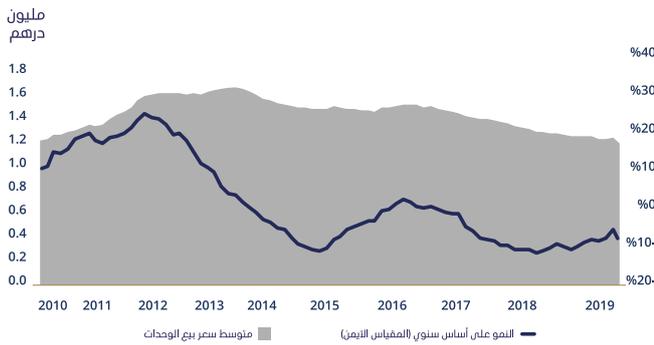
وظلت مؤشرات الإيرادات قوية أيضاً في عام 2019. ففي حين انخفض العائد على الأصول بشكل طفيف إلى 3.8% في نهاية عام 2019، ظل العائد على حقوق الملكية مستقرًا نسبيًا.

1.4 السوق العقاري

لا تزال أسعار السوق العقاري في دولة الإمارات في إنخفاض نسبي، حيث واصلت أسعار مبيعات العقارات السكنية، وأسعار الإيجارات السكنية، وأسعار تأجير المكاتب تراجعها. وبينما ظلت الأسعار في سوق العقارات السكنية منخفضة بسبب زيادة المعروض من المساكن، فقد تراجع الانخفاض الكلي في أسعار العقارات السكنية. وعلى الرغم من اختلاف العرض والطلب وانكشاف قروض البنوك على السوق العقاري، فقد أشارت نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط لعام 2019 إلى قدرة النظام المصرفي على مقاومة الصدمات في السوق العقاري.

سوق العقارات السكنية

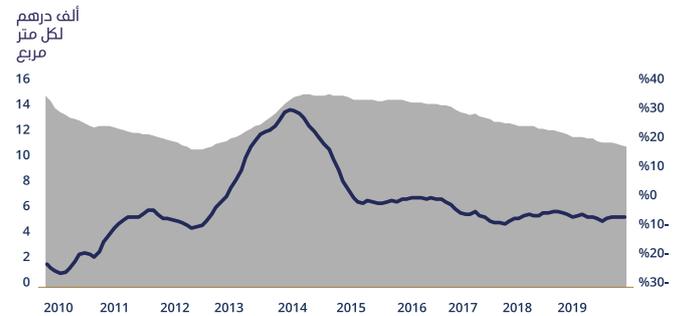
الرسم البياني 1.4.2: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي



وواصلت أسعار إيجارات العقارات السكنية انخفاضها في أبوظبي ودبي. ففي عام 2019، انخفضت أسعار الإيجارات بنسبة 6.2% في أبوظبي مقابل 9.6% في دبي، وانخفضت أسعار الإيجارات بنسبة 7.9% مقابل 5.6% في العام السابق¹². وظل متوسط العائد الإجمالي السنوي على العقارات السكنية 6.8% في أبوظبي، بينما ارتفع العائد في دبي بشكل طفيف ليصل إلى 6.4%.

بدأت أسعار مبيعات العقارات السكنية والإيجارات في التراجع منذ منتصف عام 2014 في كل من أبوظبي ودبي، وخلال عام 2019، تراجعت أسعار مبيعات الوحدات السكنية في أبوظبي بنسبة 7.5% مقابل 6.8% في 2018، في حين تراجعت بوتيرة أبطأ أسعار الوحدات في دبي بنسبة 8.1% مقابل 11.5% في العام السابق وفقاً لتقرير دائرة الأراضي والأملك في دبي^{9,10}. وبلغ العرض الجديد من العقارات السكنية في أبوظبي حوالي 3,900 وحدة في عام 2019 مقابل 5,600 وحدة تم تسليمها في العام السابق. وفي دبي، وصل العرض الجديد إلى حوالي 33,600 وحدة، وهو أعلى مستوي له منذ عام 2009¹¹. وعلى الرغم من أن الأسعار في سوق العقارات السكنية لا تزال خافتة نتيجة لارتفاع مستوي المعروض والأوضاع الاقتصادية الراهنة، فإن الانخفاض الكلي في أسعار العقارات السكنية قد تراجع.

الرسم البياني 1.4.1: أسعار بيع العقارات السكنية في أبوظبي



⁹ يتم حساب التغيرات في أسعار مبيعات العقارات السكنية على أساس سنوي، وذلك بمقارنة الأرقام الشهرية في نهاية الفترة من ديسمبر 2018 إلى ديسمبر 2019.

¹⁰ بلغ متوسط معدل التغير السنوي في أسعار مبيعات العقارات السكنية في عام 2019 -7.7% في أبوظبي و -8.8% في دبي، ومتوسط معدل التغير السنوي يمثل متوسط أسعار مبيعات العقارات خلال العام بأكمله مقارنة بالسنة السابقة.

¹¹ أرقام المعروض مصدرها شركة "ريدين".

¹² بلغ متوسط معدل التغير السنوي في أسعار إيجارات العقارات السكنية عام 2019 -7.7% في أبوظبي و -7.2% في دبي.

العقارات التجارية

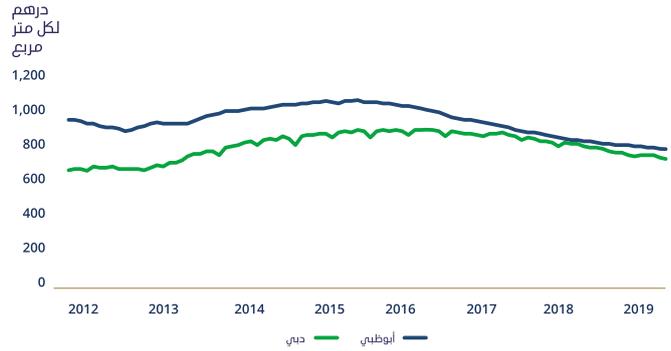
انخفضت أسعار إيجارات المكاتب بوتيرة أبطأ في أبوظبي مقارنة بدبي، إذ تراجعت الإيجارات في أبوظبي بنسبة 1.6% مقابل 8.5% في 2018، بينما انخفضت إيجارات المكاتب في دبي بنسبة 6.1% مقابل 4.8% في العام السابق. وانخفضت معدلات الإشغال في أبوظبي بشكل طفيف إلى 78% في 2019 مقابل 80% في 2018 بينما ظلت هذه النسبة في دبي مستقرة عند 80%¹⁴.

وفي قطاع الضيافة، شهدت الفنادق والغرف الفندقية في أبوظبي ودبي تغييراً طفيفاً. ففي أبوظبي، انخفض عدد غرف الفنادق قليلاً إلى 29,100 غرفة من 29,300 في عام 2018¹⁵. من ناحية أخرى، أضافت دبي في 2019 25 فندقاً و9,659 غرفة فندقية¹⁶. وظلت معدلات الإشغال مستقرة عند 73% في أبوظبي و75% في دبي. ويعكس العدد المتزايد من الفنادق في دبي التوقعات بزيادة في عدد الزوار بسبب الفعاليات الدولية مثل إكسبو 2020 المقرر إقامته في دبي.

مبادرات الحكومة

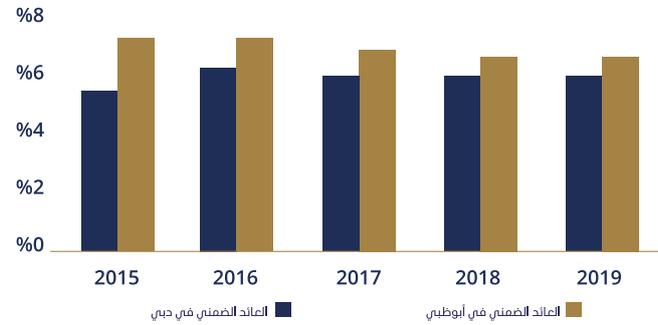
أصدرت حكومة دولة الإمارات مبادرات وأنظمة مختلفة خلال السنوات القليلة الماضية. ففي سعيها لتحقيق التوازن في السوق العقاري، شكلت اللجنة العليا للتخطيط العقاري في دبي في عام 2019، وتهدف اللجنة إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في القطاع وضمان مشاريع تنموية على قيمة مضافة. علاوة على ذلك، فإن استحداث تأشيرات الإقامة الطويلة الأجل—منح التأشيرات للمستثمرين والمهنيين ذوي المهارات العالية مثل العلماء بالإضافة إلى أمور أخرى—قد يمثل حافزاً لنمو السوق العقارية. وتشمل المبادرات الأخرى تخفيض الرسوم المتعلقة بالعقارات والتغييرات في قواعد الملكية الأجنبية التي تسمح بشراء عقارات التملك الحر في مناطق معينة في أبوظبي.

الرسم البياني 1.4.3: أسعار الإيجارات السنوية



المصدر: شركة "ريدين" بالنسبة لأبوظبي، ودائرة الأراضي والأملاك بالنسبة لدبي.

الرسم البياني 1.4.4: متوسط العائد على العقارات السكنية



المصدر: شركة "ريدين" بالنسبة لأبوظبي، ودائرة الأراضي والأملاك بالنسبة لدبي.

سوق العقارات السكنية

في ظل تواصل انخفاض الأسعار والإيجارات في دبي خلال 2019، وارتفع إجمالي عدد معاملات المبيعات بنسبة 20.2%. وزادت معاملات مبيعات العقارات قيد الإنشاء (off-plan)، والتي تمثل أكثر من نصف إجمالي المعاملات، بنسبة 34.5% في عام 2019، في حين ارتفعت معاملات الوحدات المكتملة بنسبة 5.8%. ومن حيث القيمة الإجمالية للمعاملات، زادت قيمة مبيعات العقارات تحت الإنشاء بنسبة 50%، بينما انخفضت قيمة معاملات العقارات المكتملة بنسبة 4.9% مقارنة بالعام السابق¹³. وبيانات المعاملات غير متاحة بالنسبة لأبوظبي.

¹³ شركة "ريدين".

¹⁴ شركة "ريدين".

¹⁵ دائرة الثقافة والسياحة.

¹⁶ مركز دبي للإحصاء.

الجدول 1.4.1: جدول الحد الأقصى لنسب القرض إلى القيمة

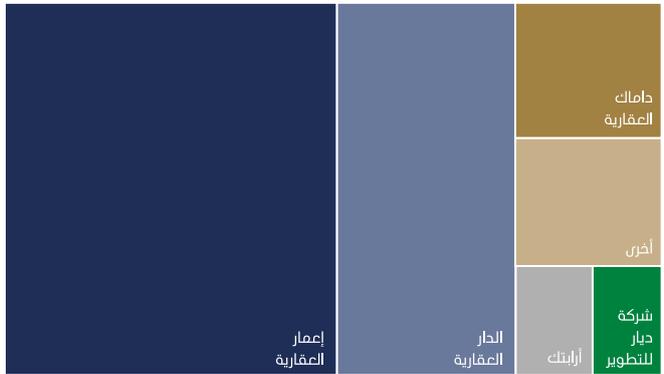
| المواطنون الإماراتيون | غير المواطنين (الوافدين) | المنزل الأول / المالك الساكن |
|--------------------------|-----------------------------|--------------------------------------|
| %85 | %80 | القيمة تساوي أو تقل عن 5 مليون درهم |
| %75 | %70 | القيمة تساوي أو أكثر من 5 مليون درهم |
| %65 | %60 | المنزل الثاني/العقارات الاستثمارية |
| %50 | %50 | عقار قيد الإنشاء |

بالإضافة إلى ذلك، سوف يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمراجعة القيد الحالي الذي يضع حداً أقصى لانكشاف البنوك على قطاع العقارات.

محور شركات التطوير العقاري

نظراً لأهمية قطاع العقارات لاقتصاد دولة الإمارات وتراجع الأسعار في السنوات القليلة الماضية، تم تحليل القوائم المالية المتاحة للجمهور لشركات التطوير العقاري في دولة الإمارات لتقييم السلامة الكلية للقطاع¹⁷. ويهيمن على قطاع العقارات الثنائي شركة إعمار العقارية وشركة الدار العقارية، ويمثلان حوالي 80% من القيمة السوقية للقطاع.

الرسم البياني 1.4.7: الشركات العقارية بحسب القيمة السوقية



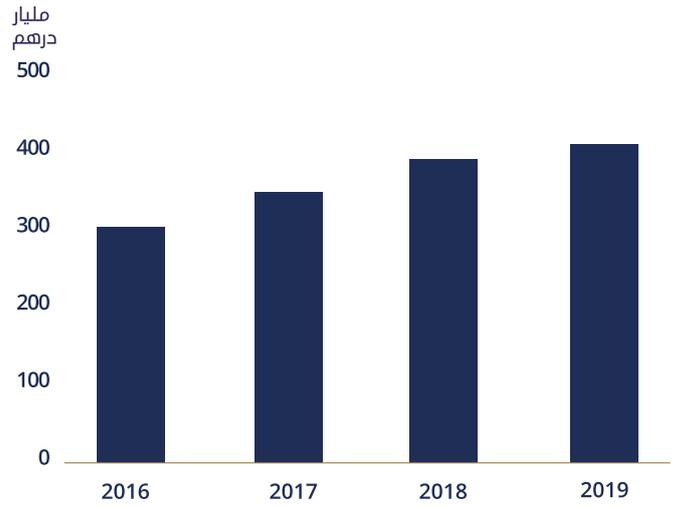
المصدر: بلومبرغ.

ظلت ربحية القطاع ككل في وضع جيد، مدفوعة بشكل رئيسي بالأرباح القوية التي سجلتها مجموعة إعمار وشركة الدار العقارية مع ارتفاع طفيف خلال عام 2019 قياساً بالعائد الموجب على الأصول وعلى حقوق الملكية. ومع ذلك، فقد استمر تزايد عدد الشركات المتكبدة للخسائر بين شركات العينة.

انكشاف البنوك على القطاع العقاري

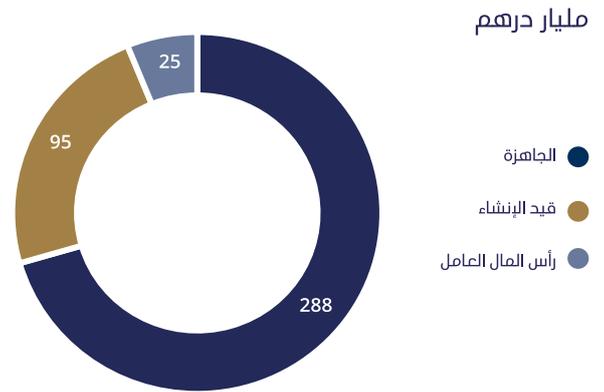
بلغ حجم انكشاف البنوك في دولة الإمارات على القروض العقارية 408.1 مليار درهم في 2019 بمعدل نمو 7.9% مقابل 8.2% في 2018. ويمثل الانكشاف على المشاريع العقارية المكتملة 70.5% من إجمالي حجم انكشاف البنوك على القروض العقارية.

الرسم البياني 1.4.5: حجم انكشاف النظام المصرفي في دولة الإمارات على القروض العقارية



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الرسم البياني 1.4.6: الانكشاف على القطاع العقاري بحسب الفئة

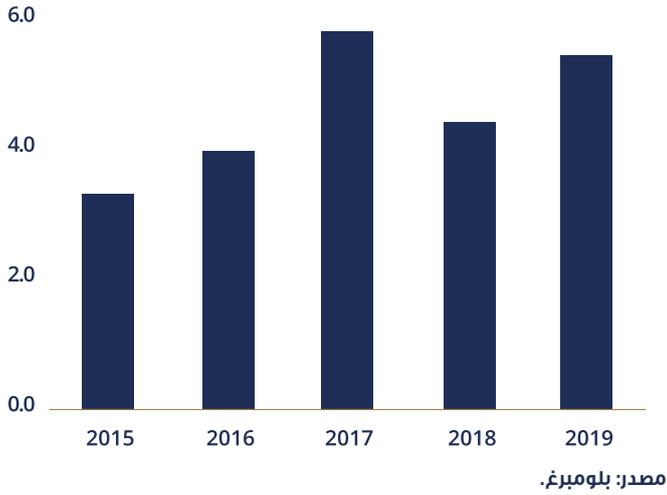


المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

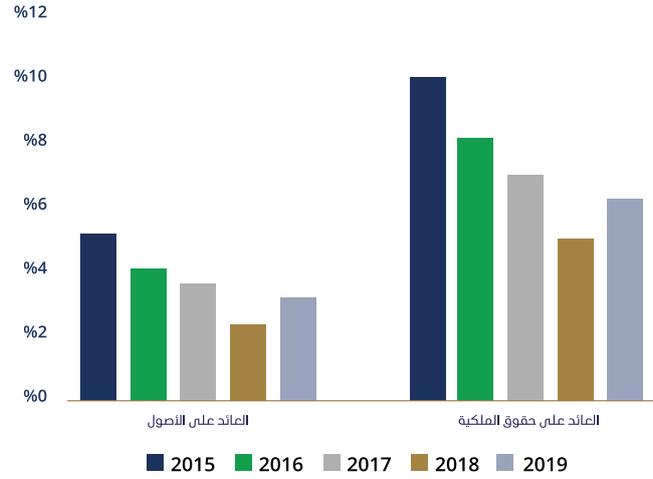
ويستخدم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أدوات السياسة الاحترازية الكلية لضمان الاستقرار المالي في دولة الإمارات وتعزيزه. ولأجل الحد من تراكم نقاط الضعف النظامية، أصدر المصرف المركزي أنظمة تتعلق بقروض الرهن العقاري في عام 2013¹⁶. وفي ضوء جائحة كوفيد-19، خفف المصرف المركزي في مارس 2020 نسبة القرض إلى القيمة بنسبة 5 نقاط مئوية لمشتري المنازل لأول مرة. ويعني التدخل أن الحد الأقصى لنسب القرض إلى القيمة هي كالتالي:

¹⁶ هو القرض الذي يكون مضموناً بعقار سكني ويمنح لغرض إنشاء أو شراء، أو تجديد منزل ليشغله المالك، أو ليستثمره. كما يشمل القرض الممنوح لشراء أو تطوير أرض لنفس الغرض.
¹⁷ تشمل العينة 13 شركة عقارية مدرجة في سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

الرسم البياني 1.4.10: نسبة تغطية الفوائد للشركات العقارية

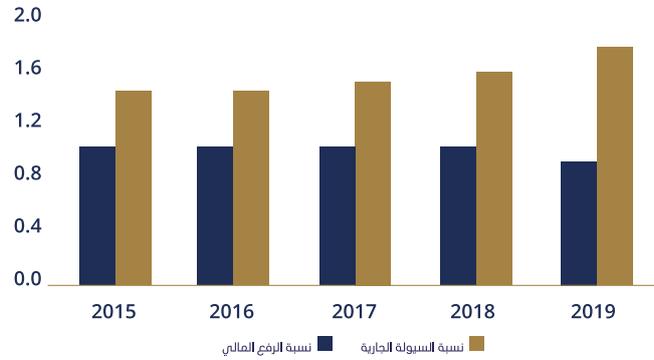


الرسم البياني 1.4.8: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للشركات العقارية



وتدل نسب السيولة أيضاً على بيئة مستقرة، حيث بلغت نسبة السيولة الجارية¹⁸ نحو 1.7. كما أن مديونية عينة الشركات في القطاع قياساً بنسبة الرفع المالي¹⁹ تبدو فيه وضع جيد أيضاً عند أقل بقليل من 1.0.

الرسم البياني 1.4.9: نسبة الرفع المالي ونسبة السيولة الجارية للشركات العقارية



وأخيراً، ظلت نسبة تغطية الفوائد جيدة أيضاً؛ وهذه النسبة تقيس قدرة الشركات على تغطية مدفوعات الفوائد من خلال إيراداتها، وبلغت في المتوسط 4.9 تقريباً خلال عام 2019.

¹⁸ تقيس نسبة السيولة الجارية ما إذا كان لدى الشركة موارد كافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وهي تقارن الأصول الجارية للشركة مع خصومها الجارية.

¹⁹ نسبة الرفع المالي هي نسبة سيولة تقيس نسبة إجمالي خصوم الشركات مقارنة بإجمالي حقوق الملكية/رأس المال.

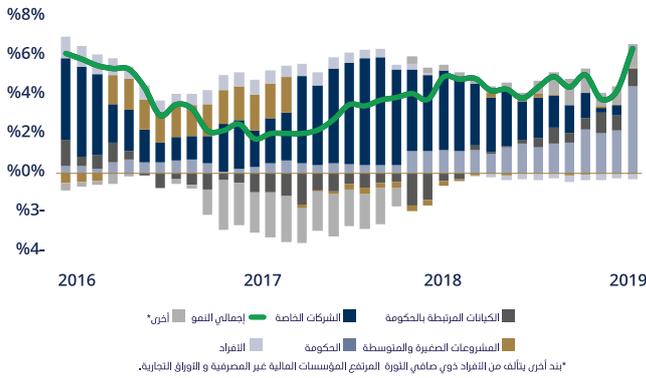
الجزء الثاني

تقييم النظام المصرفي وشركات التمويل

2.1 تقييم النظام المصرفي

ظل النظام المصرفي في دولة الإمارات²⁰ قوياً في عام 2019 وقادراً على مواجهة تحديات البيئة التشغيلية. وظلت نسب رأس المال واحتياطي السيولة لدى البنوك كافية وتتجاوز بكثير النسب التي تقتضيها الجهات الرقابية. وتراجعت جودة أصول البنوك بشكل طفيف، حيث استمرت الزيادات الطفيفة في القروض المتعثرة طوال عام 2019. وواصل النظام المصرفي تحقيقه للأرباح مع تحسن كفاءة التكلفة نتيجة عمليات الاندماج في هذا القطاع. وعلى الرغم من مرونة القطاع المصرفي بشكل عام، فإن التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 سوف يكون لها تأثير على البيئة التشغيلية للبنوك في عام 2020.

الرسم البياني 2.1.1: الإقراض في النظام المصرفي في دولة الإمارات، والمساهمة في النمو (على أساس سنوي، %)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الإنكشاف المصرفي على قطاع الأفراد

بلغت الديون التي قدمها النظام المصرفي في دولة الإمارات لقطاع الأفراد حوالي 20% من إجمالي محفظة القروض المتعاقد عليها وشهدت انخفاضاً خلال 2019. وبينما سجلت قروض الرهن العقاري نمواً موجباً، فقد انخفضت فئات أخرى في قطاع الأفراد مثل بطاقات الائتمان وقروض السيارات والقروض الشخصية. وأثر تراجع الوضع الاقتصادي المحلي على الإقراض لقطاع الأفراد وما نتج عنه من انخفاض في هذه القطاعات الفرعية.

وجاء الاتجاه الصعودي في قروض الرهن العقاري مدفوعاً بتحسين القدرة على تحمل التكاليف وسط انخفاض أسعار المنازل واستمرار اختلالات العرض والطلب. وكان الطلب على العقارات ملحوظاً بشكل خاص في فئة المساكن التي يشغلها مالكوها، مما أدى إلى النمو المستمر في قروض الرهن العقاري.

مؤشرات مرونة النظام المصرفي

قوة النظام المصرفي

مركز كافي من إجمالي رأس المال

نسبة كفاية رأس المال 17.7%

احتياطي كافي من السيولة

نسبة السيولة الموثوقة للأصول 18.1%

تدهور طفيف في جودة الأصول

نسبة صافي القروض المتعثرة 2.4%

تغطية مستقرة من إجمالي المخصصات

تغطية القروض المتعثرة 97.5%

مستوى صحي من إجمالي الربحية

العائد على الأصول 1.6%

البيئة التشغيلية

تراجع النمو الاقتصادي العالمي

نمو متوسط في الاقتصاد المحلي وسوق العمل

تباطؤ مستمر في قطاع الأفراد

تراجع مستمر في السوق العقاري

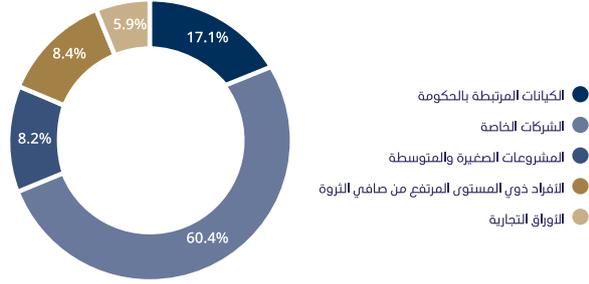
أوضاع الإقراض في النظام المصرفي

استمرت قروض النظام المصرفي²¹ في دولة الإمارات لسنة 2019 في النمو بنسبة 6.1% على أساس سنوي إلى 1,729 مليار درهم. وكان النمو الإجمالي مدفوعاً في المقام الأول بالإقراض للحكومة والكيانات المرتبطة بالحكومة، بينما كان الإقراض لقطاع الأفراد والقطاع الخاص بطيئاً نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة.

²⁰ بلغ إجمالي الأصول حوالي 199% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و 266% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والهيئة الاتحادية للتأهيلية والإحصاء).

²¹ أرقام القروض الواردة في هذا التقرير لا تشمل الفوائد المتعلقة (تحت التسوية) بينما تشمل المخصصات المحددة.

الرسم البياني 2.1.4: النظام المصرفي في دولة الإمارات: هيكل محفظة قروض الشركات

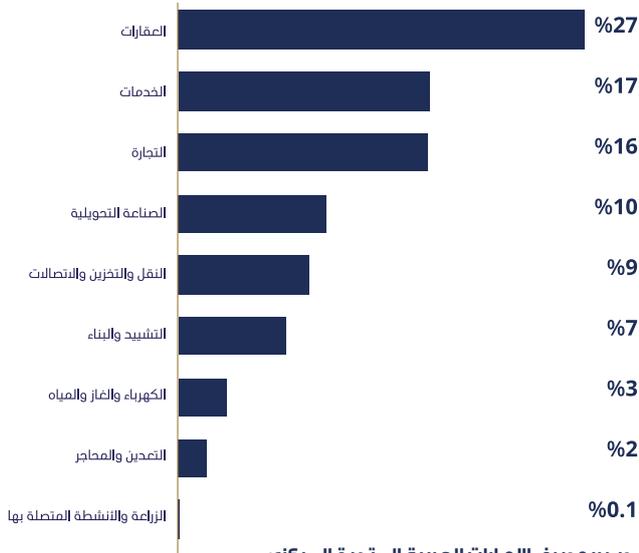


المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وشهدت الشركات الخاصة أكبر تباطؤ في الائتمان، حيث تحول النمو بنسبة 9.1% في عام 2018 إلى ركود في نهاية عام 2019. كما تباطأ معدل نمو القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن الأفراد ذوي المستوى المرتفع من صافي الثروة والكيانات المرتبطة بالحكومة هي الفئات الوحيدة التي سجلت نمواً في القروض.

وبالتصنيف حسب الأنشطة الاقتصادية، زادت حصة قروض العقارات والبناء بشكل طفيف بحيث شكلت حوالي ثلث إجمالي محفظة قروض الشركات. وبلغ معدل نمو القروض على أساس سنوي في عام 2019 للشركات في قطاع العقارات والبناء 11.0% مقارنة بنسبة 9.8% في سنة 2018، وإن كان أقل من متوسط النمو لأربع سنوات.

الرسم البياني 2.1.5: النظام المصرفي في دولة الإمارات: هيكل محفظة قروض الشركات



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

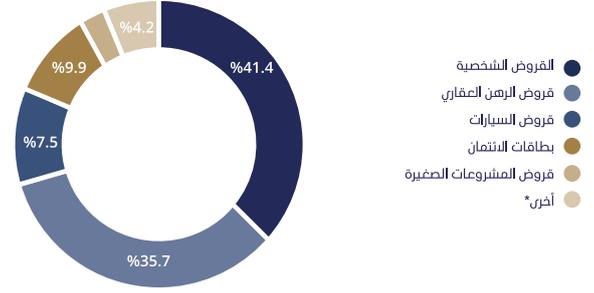
تراجعت جودة الأصول قليلاً في محفظة قروض الجملة للشركات، إذ ساهمت العوامل الخاصة بالبنوك وتأثير ضعف سوق العقارات في زيادة القروض المتعثرة. ومع ذلك، ظلت مستويات رصد المخصصات لخسائر القروض في البنوك في دولة الإمارات تتسم بالحصافة، حيث شهد صافي نسبة القروض المتعثرة في هذا القطاع ارتفاعاً طفيفاً إلى 3.4%²⁴ في 2019 مقابل 2.1% في 2018، في حين كانت معدلات التأخر في السداد مستقرة نسبياً عند 1.0%.

²² بلغت نسبة القروض المتعثرة في محفظة قروض الأفراد 3.4% بنهاية عام 2019 (3.6%: 2018).

²³ يشمل قطاع الشركات كل من قطاع الشركات الخاصة، والكيانات المرتبطة بالحكومة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد ذوي المستوى المرتفع من صافي الثروة.

²⁴ بلغت نسبة القروض المتعثرة في محفظة الشركات في النظام 8.8% في 2019 مقابل 7.1% في 2018.

الرسم البياني 2.1.2: النظام المصرفي في دولة الإمارات: هيكل محفظة قروض الأفراد

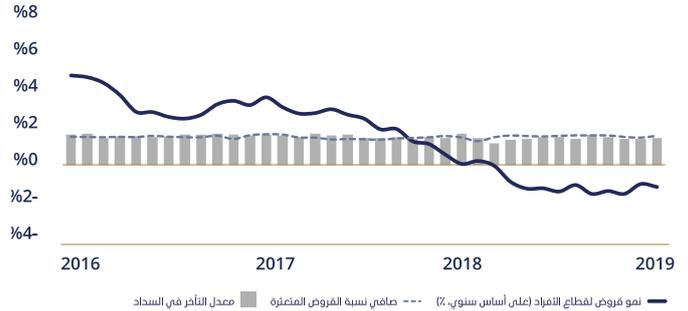


* بند آخر، يضم القروض مقابل شراء الأسهم و السحب على المكشوف.

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وعلى الرغم من النمو المتواضع في الإقراض لقطاع الأفراد، ظلت جودة الأصول في محفظة قروض القطاع قوية، حيث بلغ صافي نسبة القروض المتعثرة 1.5%²² فقط في نهاية عام 2019 دون تغيير عن عام 2018. كما ظل معدل التأخر في السداد منخفضاً أيضاً، وهو المعدل الذي يقيس التأخر في سداد القروض لفترة تمتد من 30 إلى 90 يوماً.

الرسم البياني 2.1.3: الإقراض لقطاع الأفراد في النظام المصرفي في دولة الإمارات: جودة الأصول ونمو القروض



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الانكشاف المصرفي على قطاع الشركات²³

شهد نمو الإقراض المصرفي لقطاع الشركات تباطؤاً إثر التحديات التجارية التي تواجه قطاع العقارات والنفط والغاز، حيث تراجع الإقراض تدريجياً على مدار العام، مسجلاً نمواً بنسبة 2.8% على أساس سنوي في نهاية عام 2019 مقارنة بنسبة 5.6% في سنة 2018. وكانت حصة الشركات من الائتمان مستقرة، حيث شكلت حوالي 60% من إجمالي محفظة القروض المصرفية.

²² بلغت نسبة القروض المتعثرة في محفظة قروض الأفراد 3.4% بنهاية عام 2019 (3.6%: 2018).

²³ يشمل قطاع الشركات كل من قطاع الشركات الخاصة، والكيانات المرتبطة بالحكومة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد ذوي المستوى المرتفع من صافي الثروة.

²⁴ بلغت نسبة القروض المتعثرة في محفظة الشركات في النظام 8.8% في 2019 مقابل 7.1% في 2018.

وبالنسبة لحجم انكشاف النظام المصرفي في دولة الإمارات على الشركات في حيازات سندات الدين، فقد بلغ نحو 46 مليار درهم بما يمثل 13.6% من إجمالي محفظة سندات الدين. وأغلبية (91%) سندات دين الشركات هذه من المرتبة الاستثمارية.

وفي عام 2019، زاد إجمالي انكشاف النظام المصرفي في دولة الإمارات على أسواق العقارات، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ بلغت نسبتها 7.5% على أساس سنوي (8.2%: 2018). وكان النمو مدفوعاً إلى حد كبير بتمويل شراء العقارات السكنية وبنائها. وضمن فئة قطاع العقارات السكنية، تراجعت حصة العقارات المقتناة لأغراض الاستثمار مقارنة بالعقارات التي يشغلها مالكوها. وتباطأ نمو الإقراض المصرفي لقطاع العقارات التجارية إلى 6.4% في عام 2019 (11.4%: 2018). وظل انكشاف البنوك على المطورين العقاريين مستقراً، بما يمثل 14% من إجمالي محفظة القروض العقارية المصرفية في عام 2019.

الرسم البياني 2.1.8: النظام المصرفي في دولة الإمارات: تصنيف محفظة العقارات السكنية



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وبشكل عام، تدهورت جودة انكشاف البنوك على قروض قطاع العقارات والبناء مع ارتفاع صافي نسبة القروض المتعثرة إلى 4.0%²⁵ (1.6%: 2018) وتم تفسير ذلك إلى حد كبير بارتفاع القروض المتعثرة في قطاع البناء. وزادت معدلات التأخر في السداد قليلاً إلى 1.0% في عام 2019.

الرسم البياني 2.1.6: الإقراض لقطاع الشركات في النظام المصرفي في دولة الإمارات: جودة الأصول ونمو القروض

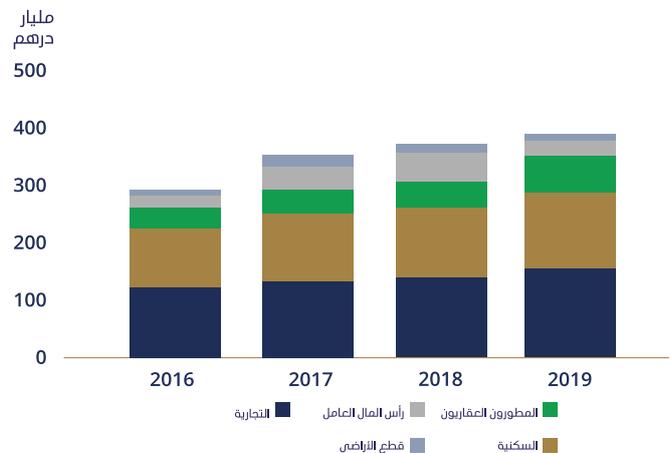


المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

انكشاف القطاع المصرفي في دولة الإمارات على قروض قطاع العقارات والبناء

استمر الضعف الذي يشهده سوق العقارات مع زيادة عدد العقارات غير المباعة، وظلت الأوضاع التي تواجه قطاع العقارات تمثل تحدياً. ومع ذلك، فإن تحسن القدرة على تحمل التكاليف نتيجة الانخفاض في أسعار العقارات استمر في دعم تمويل الرهن العقاري المصرفي. وإثر هذه المستجدات، ظل زخم النمو في حجم انكشاف النظام المصرفي على قروض قطاع العقارات كما هو، وإن تراجعت وتيرته.

الرسم البياني 2.1.7: النظام المصرفي في دولة الإمارات: هيكل محفظة القروض العقارية

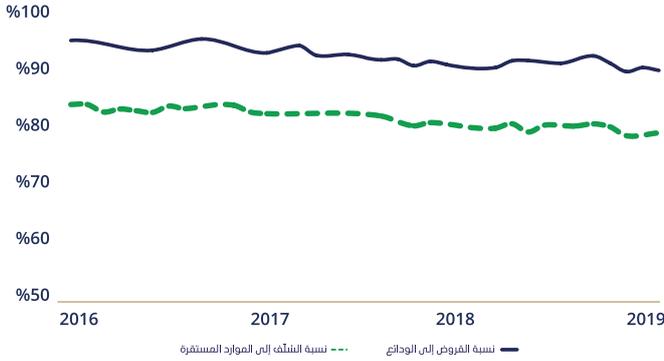


المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

²⁵ بلغت نسبة القروض المتعثرة في قطاع العقارات والبناء 8.9% في نهاية عام 2019.

أما بالنسبة لإجمالي نسبة تغطية السيولة²⁶، وهي النسبة التي تقيس حجم الأصول السائلة عالية الجودة اللازمة للوفاء باحتياجات السيولة في ظل سيناريو ضغط لمدة 30 يوماً، فقد كان أعلى بكثير من الحد الأدنى البالغ 100%. وبلغت نسبة القروض إلى الودائع حوالي 92.5%.

الرسم البياني 2.1.10: النظام المصرفي في دولة الإمارات: نسبة القروض إلى الودائع ونسبة السلف إلى الموارد المستقرة



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وشكل التمويل من جانب غير المقيمين، الذي يتكون من ودائع غير المقيمين، والتمويل فيما بين البنوك والتمويل من سوق رأس المال حوالي 20% أو 517.9 مليار درهم من إجمالي خصوم النظام المصرفي²⁷. وتراجع معدل نمو ودائع غير المقيمين في عام 2019، حيث بلغ معدل النمو على أساس سنوي 3.9% (11.3%:2018). وانطبق الاتجاه النزولي نفسه على التمويل فيما بين البنوك غير المقيمة، والذي انخفض بنسبة 3.8% على أساس سنوي.

وإجمالاً، ظل اعتماد البنوك على التمويل فيما بين البنوك ضئيلاً، حيث شكّل 6.0% من إجمالي الخصوم. وبفضل احتياطات السيولة القوية، لا يزال النظام المصرفي في دولة الإمارات إجمالاً مفرطاً صافياً في السوق الدولية للإقراض فيما بين البنوك، حيث بلغ صافي مركز الإقراض فيما بين البنوك 46.6 مليار درهم، بزيادة نسبتها 33.2% عن العام السابق.

المحفظة الاستثمارية

بلغت المحفظة الاستثمارية للبنوك في دولة الإمارات (باستثناء حيازات شهادات إيداع المصرف المركزي البالغة 162.4 مليار درهم) ما قيمته 355.9 مليار درهم في عام 2019 تشكل سندات الدين فيها ما نسبته 95%. وبلغت الأوراق المالية الأجنبية 61.6% من إجمالي محفظة سندات الدين.

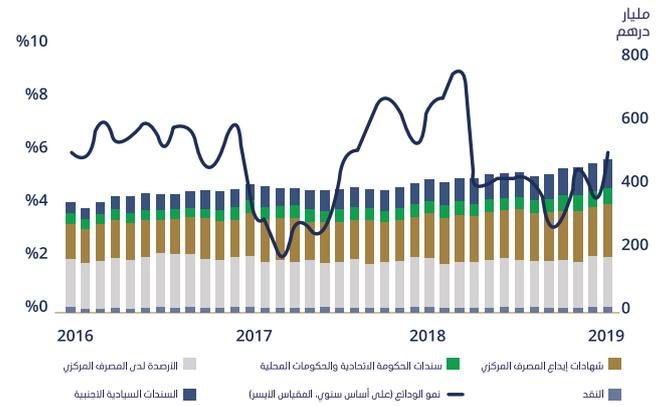
ويتم قيد سندات الدين التي في حوزة البنوك بشكل رئيسي في الدفاتر المصرفية وتغلب عليها إلى حد كبير السندات الحكومية، والتي ارتفعت بنسبة 14% على أساس سنوي في عام 2019 لتصل إلى 51.4% من إجمالي محفظة الأوراق المالية. وشكّل دين الشركات 19.8% من المحفظة في حين أن الباقي صادر عن البنوك أو المؤسسات المالية غير المصرفية.

وسوف تظل المخاطر على البنوك في دولة الإمارات والناشئة عن قطاع العقارات تشكل تحدياً وسط استمرار جائحة كوفيد-19 وكذلك الاختلالات المستمرة في العرض والطلب فضلاً عن تدهور الأداء المالي للمطورين العقاريين. ومن المهم أن تتخذ البنوك درجة أكبر من اليقظة والإدارة الحكيمة للمخاطر.

أوضاع التمويل والسيولة

لم يشهد هيكل تمويل النظام المصرفي في دولة الإمارات أي تغيير، حيث يتسم بقاعدة قوية من الودائع المحلية تمثل حوالي 88% من إجمالي الودائع البالغة 1.8 تريليون درهم. وتحسن نمو الودائع بشكل عام في عام 2019، حيث بلغ 6.5% على أساس سنوي. وظلت ودائع الأفراد والشركات هي المساهم الرئيسي في نمو الودائع بشكل عام وشكلت حوالي 63% من إجمالي الودائع.

الرسم البياني 2.1.9: النظام المصرفي في الإمارات: نمو الودائع وهيكل الأصول السائلة



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

كما زاد التمويل من سوق رأس المال في ضوء الجهود المستمرة التي تبذلها البنوك لتتويع مصادر التمويل. ففي عام 2019، زاد اقتراض البنوك في دولة الإمارات من سوق رأس المال بنسبة 14.5% على أساس سنوي، مع زيادة متوسطة أجل استحقاق الإصدارات إلى 34 شهراً. وجزء كبير من إصدارات الديون هذه مقوم بالدولار الأمريكي.

وبشكل عام، ظل مركز السيولة في النظام المصرفي في دولة الإمارات في وضع سليم، حيث زادت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة التي تتكون من مصادر تمويل مستقرة—الودائع والقروض طويلة الأجل لدعم الأصول—إلى 81% في عام 2019، بدعم من نمو الودائع. وظلت نسبة الأصول السائلة المؤهلة التي يحددها المصرف المركزي مرتفعة، عند 18.2% في عام 2019 مقابل 17.5% في عام 2018. وظلت الأصول السائلة عالية الجودة في البنوك تغلب عليها الأرصدة المحتفظ بها لدى المصرف المركزي، بما يمثل 67% من المجموع. ومع ذلك، تجاوز الدين السيادي المؤهل مجموع الاستثمارات في الأصول السائلة الأخرى وشكل حوالي 19.0% من إجمالي محفظة الأصول السائلة عالية الجودة مقابل 16.7% في عام 2018.

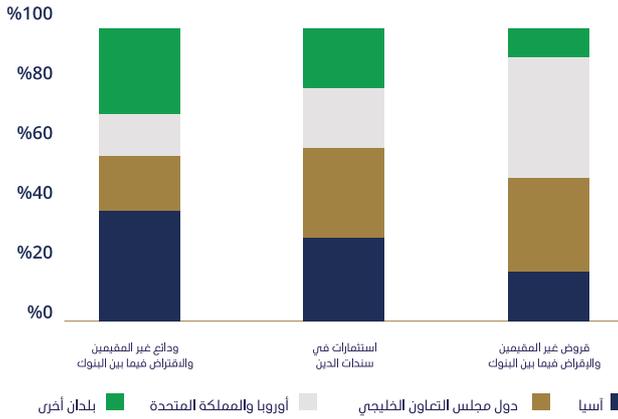
²⁶ إجمالي نسبة تغطية السيولة لأربعة بنوك معتمدة.

²⁷ بلغ إجمالي خصوم النظام 2.6 تريليون درهم في نهاية عام 2019.

إجمالي الأصول والخصوم، علم التوالي. وانخفض الاقتراض فيما بين البنوك عبر الحدود بنسبة 3.8% علم أساس سنوي، بينما زاد الإقراض الأجنبي فيما بين البنوك بشكل طفيف بنسبة 4.8%. وظل النظام المصرفي في دولة الإمارات مقرضاً صافياً في أسواق ما بين البنوك الأجنبية.

وظل هيكل التوزيع الجغرافي دون تغيير، بحيث تمثل آسيا ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي غالبية الودائع والإقراض العابرة للحدود تليها أوروبا.

الرسم البياني 2.1.12: النظام المصرفي في دولة الإمارات: التوزيع الجغرافي لاكتشافات مختارة العابرة للحدود



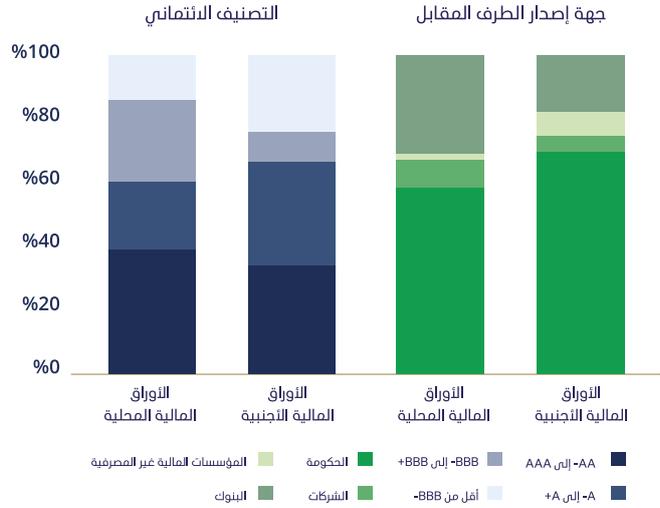
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تقييم العوامل الخارجية المعدية وتحليل شبكة الانكشافات في النظام المصرفي في دولة الإمارات

زادت درجة الترابط بين النظام المصرفي في دولة الإمارات والأسواق الدولية في عام 2019، ويرجع ذلك في جزء منه إلى استراتيجيات تنويع الأعمال للبنوك الوطنية في دولة الإمارات وزيادة الاستثمارات المالية بالإضافة إلى التمويل من أسواق رأس المال الدولية.

وتستخدم شبكة الانكشافات العابرة للحدود في: (1) تتبع مسارات انكشاف الإقراض والتمويل عبر الحدود، و(2) تحديد الروابط النظامية المحتملة العابرة للحدود لقياس مدى تعرض النظام المصرفي في دولة الإمارات للتداعيات الخارجية. ولا تزال قناة العوامل الخارجية المعدية للنظام المصرفي في دولة الإمارات ضئيلة نسبياً، حيث ظلت الودائع المحلية للقطاع الخاص والحكومة هي المصدر الأساسي لتمويل البنوك التي تتخذ من دولة الإمارات مقراً لها. وعلم أساس نسبي، فإن الانكشاف علم تمويل غير المقيمين كان أكثر وضوحاً بين البنوك الموجودة في أبوظبي. ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة الأنشطة التمويلية لهذه البنوك من سوق رأس المال العابر للحدود في ظل صغر أسواق رأس المال المحلية.

الرسم البياني 2.1.11: النظام المصرفي في دولة الإمارات: هيكل محفظة سندات الدين



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ينتمي حوالي 36.6% من الحيازات إلى فئات تصنيفها الائتماني AA- فأعلم، في حين أن تصنيف غالبية الحيازات المتبقية في المرتبة الاستثمارية. وتتكون سندات الدين الأجنبية إلى حد كبير من الأوراق المالية الحكومية الأجنبية. وزادت حيازات سندات الدين الأجنبية بنسبة 32.3% علم أساس سنوي، وذلك انعكاساً لزيادة الأوراق المالية السيادية الأجنبية في محفظة الأصول السائلة عالية الجودة للبنوك.

وحيازات البنوك من سندات الدين المحلية تتألف في المقام الأول من كيانات حكومية وشركات تابعة للحكومة (GREs)، منها حوالي 40% مصنفة AA- وما فوق. أما من ناحية التوزيع الجغرافي، فإن حيازات سندات الدين الرئيسية تنتمي إلى منطقة مجلس التعاون الخليجي وآسيا وأوروبا.

انكشاف البنوك في دولة الإمارات العابرة للحدود²⁸

وشكلت حالات الانكشاف العابرة للحدود، والتي شملت أصول غير المقيمين وخصومهم لدى البنوك في دولة الإمارات، حوالي 35% من إجمالي الأصول في عام 2019 مقابل 24% في عام 2018. وقد ارتكزت الزيادة الأخيرة في حصة الأصول العابرة للحدود علم التوسع في الخارج، وعمليات الاستحواذ العابرة للحدود، وبالأخص في تركيا، والاستثمارات في سندات الدين الأجنبية. وتتعلق غالبية الأصول العابرة للحدود بحيازات سندات الدين الأجنبية، والإقراض لغير المقيمين والمعاملات داخل المجموعة بين البنوك في دولة الإمارات وفروعها الخارجية والشركات التابعة والمنسوبة لها.

ومن حيث الخصوم عبر الحدود، ظلت وداًئ غير المقيمين والاقتراض من سوق رأس المال الدولية هي أكبر العناصر بنسبة 35% و29% علم التوالي. وظل انكشاف النظام المصرفي في دولة الإمارات علم التعاملات فيما بين البنوك العابرة للحدود محدوداً، حيث بلغت نسبة الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك 5.1% و3.6% من

²⁸ الانكشافات العابرة للحدود للبنوك الإماراتية والشركات التابعة الأجنبية والفروع والكيانات المنتسبة للبنوك الإماراتية، ويشكل فقط الانكشاف المدرج في الميزانية العمومية.

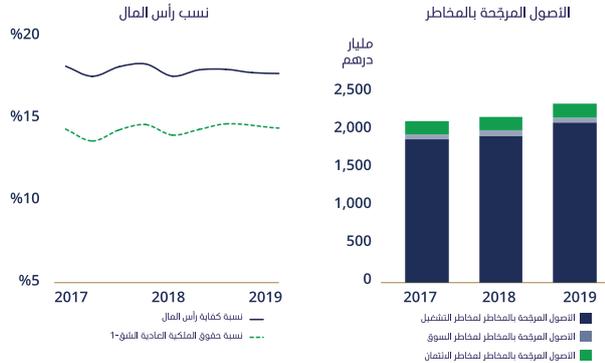
كفاية رأس المال في النظام المصرفي

ظل مستوياً في كفاية رأس المال في البنوك في دولة الإمارات مستقراً في المجمل، حيث ارتفع إجمالي نسبة كفاية رأس المال بشكل طفيف إلى 17.7%. ويتألف رأس المال الإجمالي للبنوك بشكل أساسي من حقوق الملكية العادية شق-1 بنسبة 83% من إجمالي رأس المال وبنسبة رأس مال الشق-1 إضافي 11% رأس مال الشق-2 بنسبة 7%.

وظلت أكبر فئات الأصول هي المطالبات على الشركات والكيانات المرتبطة بالحكومة، والتي تمثل ما يقرب من 52.2% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر تليها المطالبات على الأفراد (11.7%) والعقارات التجارية (11.4%).

ويتسم انكشاف البنوك على مخاطر السوق في دولة الإمارات بأنه محدود، إذ لا يمثل سوى 2.8% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.

الرسم البياني 2.1.15: النظام المصرفي في دولة الإمارات: نسب رأس المال والأصول المرجحة بالمخاطر



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

جودة الأصول في النظام المصرفي

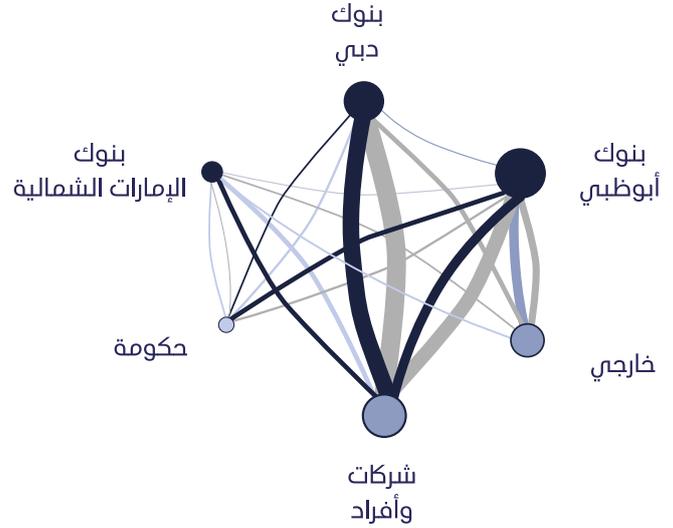
ظلت الجودة الكلية للأصول تمثل تحدياً، حيث تدهورت نسب جودة الأصول قليلاً. وارتفع مجمل نسبة صافي القروض المتعثرة إلى 2.5% من 1.8% في العام السابق²⁹. وبلغت نسبة القروض المتعثرة 6.5% في 2019، منها 4.0% مغطاة بمخصصات احتياطية محددة، وتُعزى الزيادة في المقام الأول إلى أحداث فردية متعلقة بنوك معينة وقعت خلال النصف الثاني من العام.

الجدول 2.1.1: جودة الأصول في النظام المصرفي في دولة الإمارات: نسب فئات مختارة من القروض

| نسبة القروض المتعثرة | صافي نسبة القروض المتعثرة | |
|----------------------|---------------------------|---|
| 3.4% | 1.1% | الأفراد |
| 6.5% | 3.3% | الشركات |
| منها: | | |
| 4.2% | 1.2% | الكيانات المرتبطة بالحكومة |
| 9.0% | 3.4% | الشركات الخاصة |
| 12.7% | 3.9% | الأفراد ذوي المستويات المرتفعة من صافي الثروة |
| 6.5% | 2.5% | إجمالي القروض |

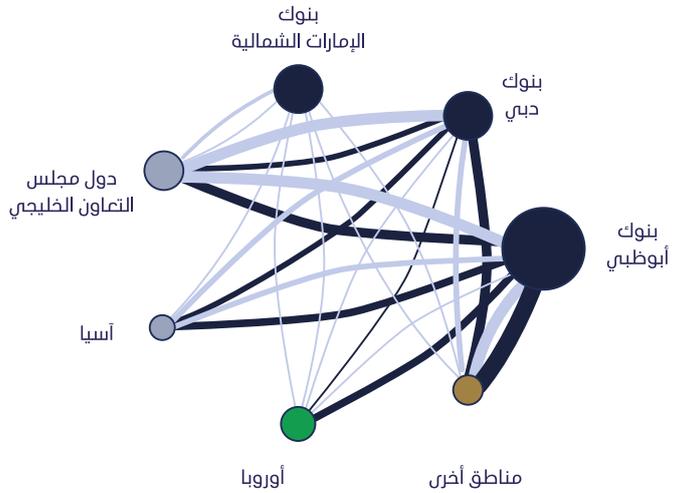
المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الرسم البياني 2.1.13: النظام المصرفي في دولة الإمارات: شبكة التمويل والإقراض للبنوك التي مقرها دولة الإمارات



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الرسم البياني 2.1.14: النظام المصرفي في دولة الإمارات: شبكة الإقراض والتمويل العابرة للحدود للبنوك التي مقرها دولة الإمارات



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ملحوظة:

- تتضمن الشبكة القروض والودائع والتمويل فيما بين البنوك.
- حجم العقدة يمثل الحجم الإجمالي للانكشافات بينما يمثل سُمك الخط حجم الإقراض أو التمويل للأطراف المقابلة.
- تمثل الخطوط الرمادية الانكشافات المتعلقة بالإقراض أما تلك التي تظهر باللون الأزرق فتمثل الانكشافات المتعلقة بالتمويل.

²⁹ يستبعد صافي نسبة القروض المتعثرة المخصصة المحددة ويوفر مؤشراً أفضل لجودة الأصول أخذاً في الاعتبار مستويات المخصصات المرتفعة في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

الدخل التشغيلي للنظام المصرفي في دولة الإمارات

شهد إجمالي الدخل التشغيلي للنظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً في عام 2019 بنسبة 7.2% على أساس سنوي، ويمثل صافي إيرادات الفوائد 67.9% منه. وفي عام 2019، سجل صافي إيرادات الفوائد زيادة طفيفة بلغت 1.8% على أساس سنوي. علاوة على ذلك، سجلت الإيرادات التشغيلية الأخرى زيادة بنسبة 20.8% على أساس سنوي، والتي تعزى بشكل رئيسي إلى الرسوم والإيرادات الأخرى مثل التصرف في الأصول وزيادة الدخل التجاري.

المصرفوات التشغيلية ورسوم اضمحلال القيمة في النظام المصرفي في دولة الإمارات

شهدت المصرفوات التشغيلية للنظام المصرفي في دولة الإمارات زيادة طفيفة في عام 2019 بنسبة 0.9% على أساس سنوي. وترجع الزيادة بشكل رئيسي إلى استهلاك الأصول غير المنظورة ومصرفوات تكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، ظلت نفقات الموظفين، وهي أكبر فئة من فئات الإنفاق، ثابتة مقارنة بالعام السابق وانخفضت نفقات أماكن العمل بشكل كبير في عام 2019. وقد ساعدت عمليات الاندماج في النظام المصرفي في دولة الإمارات على خفض نفقات أماكن العمل. علاوة على ذلك، فقد تأثر صافي الربح بزيادة صافي رسوم اضمحلال القيمة بسبب زيادة رسوم المخصصات وانخفاض المبالغ المستردة والزيادات في القيمة بعد إعادة قيد مخصص في الأرباح.

الجدول 2.1.2: ربحية النظام المصرفي

| 2019-2018 | |
|---------------------------|-----------------------|
| الربح والخسارة | التغيير على أساس سنوي |
| صافي الإيرادات من الفوائد | ↑ 1.8% |
| إيرادات تشغيلية أخرى | ↑ 20.8% |
| مجموع الإيرادات التشغيلية | ↑ 7.2% |
| المصرفوات التشغيلية | ↑ 0.9% |
| صافي رسوم اضمحلال القيمة | ↑ 14% |
| صافي الربح | ↑ 10.5% |

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وبالنظر إلى قطاعات اقتصادية بعينها نجد أن التراجع المستمر لأسواق العقارات المحلية أثر على جودة الأصول إجمالاً، ويُعزى نمو القروض المتعثرة خلال عام 2019 بشكل كبير إلى قطاع العقارات والبناء، في حين لم يكن النمو في القطاعات الأخرى كبيراً للغاية. وعلى الرغم من زيادة القروض المتعثرة، استمرت مستويات المخصصات كما هي على مدار العام؛ إذ بلغ إجمالي تغطية المخصصات المحددة 62.4%، بينما بلغ إجمالي تغطية المخصصات العامة 92.0% في نهاية عام 2019.

الرسم البياني 2.1.16: النظام المصرفي في دولة الإمارات: صافي نسبة القروض المتعثرة وإجمالي تغطية المخصصات

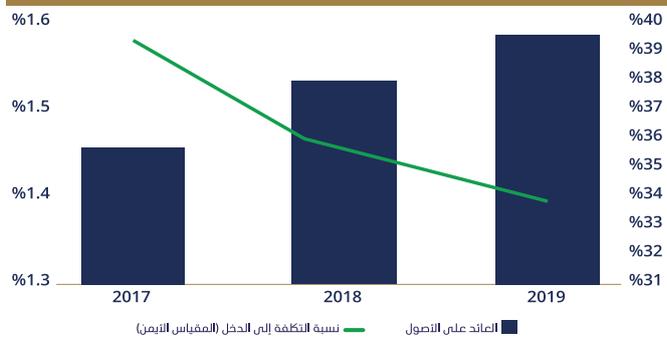


المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الربحية وكفاءة التكلفة في النظام المصرفي

ظل النظام المصرفي في دولة الإمارات محافظاً على ربحيته، حيث حقق صافي ربح قدره 45.3 مليار درهم، وسجل زيادة في العائد على الأصول³¹ إلى 1.6% في عام 2019³². وتمكن النظام المصرفي في دولة الإمارات من تحسين كفاءته التشغيلية خلال عام 2019، حيث سجل إجمالي الدخل التشغيلي للقطاع المصرفي نمواً أعلى، على أساس سنوي، مقارنة بالنفقات التشغيلية. كما حسن النظام المصرفي نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 33.8%. وساهمت عمليات الدمج في النظام المصرفي في دولة الإمارات في تحسين فعالية التكلفة³³.

الرسم البياني 2.1.17: نسب الربحية في النظام المصرفي



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

³⁰ يشمل إجمالي تغطية المخصصات محددة ومخصصات يفرضها المصرف المركزي بنسبة 1.5% على الانكشافات المرجحة بمخاطر الائتمان، سواء العادية أو تحت المراقبة. (تعميم المصرف المركزي 28/2010).

³¹ يُحسب العائد على الأصول، بأنه صافي الربح مقسوماً على المتوسط الشهري لإجمالي الأصول باستثناء المخصصات المحددة والفوائد تحت التسوية (المعلقة).

³² بلغ العائد المقابل على حقوق المساهمين في القطاع المصرفي الإماراتي ما نسبته 11.0% خلال عام 2019. وتم حساب العائد على حقوق المساهمين على أساس المتوسط الشهري لحقوق الملكية.

³³ انخفضت مصاريف التشغيل في بعض فئات هذه البنوك بعد عمليات الدمج.

الإطار 2.1.1: النظام المصرفي في دولة الإمارات خلال الربع الأول من عام 2020 والتدابير التي اتخذها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19

وتشمل التدابير في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة خفضاً لنسبة الاحتياطي النقدي بقيمة 61 مليار درهم، وبرنامج تأجيل أقساط القروض بقيمة 50 مليار درهم، وخفض احتياطي رأس المال بما يصل إلى 50 مليار درهم، وخفض احتياطي السيولة بما يصل إلى 95 مليار درهم. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مجموعة واسعة من التدابير الأخرى لتخفيف أعباء النظام المالي والاقتصادي لدولة الإمارات، بما في ذلك تخفيض الدفعة الأولى لمشتري العقار للمرة الأولى ووضع حدود للرسم المصرفية المفروضة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن تدابير ومبادئ توجيهية للبنوك وشركات التمويل والتي تشمل ما يلي: مبادئ توجيهية بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9) خلال جائحة كوفيد-19، وتأجيل تنفيذ ما تبقى من معايير بازل 3 وإجراء اختبار القدرة على تحمل الضغط لتخفيف العبء التشغيلي على البنوك، وتنازل المصرف المركزي عن الجزء الخاص به من رسوم المعالجة في نظامه للتسوية، وتقييم احترازي لتحديد آثار زيادة المخصصات على القاعدة الرأسمالية للبنوك.

أدت تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال الربع الأول من عام 2020 إلى تغيير توقعات النشاط العالمي والمحلي. ومثل هذه التطورات سوف تمثل تحديات للبيئة التشغيلية في القطاع المصرفي خلال عام 2020. وللتصدي لذلك، أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي برنامج دعم واسع النطاق للمساعدة على التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19 على النظام المصرفي في دولة الإمارات وعلى الاقتصاد بصفة عامة.

وكان النظام المصرفي في دولة الإمارات قد أنهى عام 2019 في مركز قوي كما ورد في هذا التقرير، وذلك باحتياطي كافية من رأس المال والسيولة وربحية مستدامة وكفاءة من حيث التكلفة. وقد ترتب على بيئة التشغيل المتغيرة في الربع الأول من عام 2020 زيادة المخصصات التي رصدها البنوك وانخفاض صافي إيرادات الفوائد جراء تراجع أسعار الفائدة.

ومع ذلك، ظل إجمالي نمو الإقراض والودائع خلال الربع الأول من عام 2020، بنسبة 5.6% و5.9% على أساس سنوي، على التوالي. وحافظ القطاع المصرفي بشكل عام على مستوى جيد من السيولة واحتياطي رأس المال، وذلك قياساً بنسبة الأصول السائلة المؤهلة والتي بلغت 17.3%، ونسبة الفروض إلى الودائع 95.5%، ونسبة السلف إلى الموارد المستقرة 82.3%، ونسبة كفاية رأس المال 16.9%.

وللتصدي للتحديات المحتملة التي تشكلها جائحة كوفيد-19، أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خطة دعم اقتصادي شاملة وتدابير معينة من أجل دعم الاقتصاد في دولة الإمارات من خلال النظام المصرفي. ومن المتوقع أن تواصل البنوك دعم عملائها المتأثرين بجائحة كوفيد-19 بما في ذلك توفير احتياجاتهم من السيولة مع الحفاظ في الوقت ذاته على معايير الإقراض السليمة. وتبلغ القيمة الإجمالية لتدابير خطة الدعم الاقتصادي 256 مليار درهم.

2.2 البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

في عام 2019، ظلت قائمة البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية كما هي دون تغيير. واعتباراً من عام 2020، يعد بنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني وبنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي من البنوك المصنفة على أنها ذات أهمية بالنسبة للنظام المالي في دولة الإمارات.

الجدول 2.2.1: احتياطي البنوك ذات الأهمية النظامية

| الفئات | البنوك | احتياطي رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية |
|---------------|---|---|
| الفئة الأولى | بنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي | 0.5% |
| الفئة الثانية | | 1% |
| الفئة الثالثة | بنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني | 1.5% |
| الفئة الرابعة | | 2% |

تُصنّف البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية في دولة الإمارات باستخدام إطار عمل اعتمده مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي³⁴. وتأخذ المنهجية في الاعتبار خمسة معايير لتصنيف البنوك على أنها ذات أهمية نظامية. ويمثل درجة التعقيد، والارتباطات المتبادلة مع مؤسسات القطاع، وقابلية الاستبدال، والحجم المعايير الأربعة التي اعتمدت بموجب توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية. غير أنه نظراً لأن كل سوق له خصائصه الفريدة، فقد اعتمد معيار خامس، وهو الرأي الإشرافي (Supervisory overlay) ليعكس الخصائص المختلفة للسوق في دولة الإمارات. ويجزى تقييم البنوك المؤثرة على النظام المحلي سنوياً ويغطي كلا من البنوك الوطنية والأجنبية في دولة الإمارات، ويتم بناءً على البيانات الموحدة للبنوك الوطنية وبيانات الفروع في دولة الإمارات للبنوك الأجنبية.

وفي عام 2019، انتهت التقييم السنوي دون أي تغييرات كبيرة تذكر، وجميع البنوك الأربعة التي تم تصنيفها على أنها ذات أهمية نظامية في عام 2018 (بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي) لا تزال على قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية على الصعيد المحلي. كما لم تكن هناك أي تغييرات بين فئات احتياطي رأس المال للبنوك المهمة على النظام المحلي، حيث ظل بنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني في الفئة الثالثة مما يتطلب منهما الاحتفاظ بنسبة 1.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر في هيئة حقوق الملكية العادية الشق 1-، ويقع بنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي في نفس المجموعة منذ عام 2018، مما يتطلب منهما حيازة 0.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر في هيئة نسبة حقوق الملكية العادية الشق 1-، غير أنه في ظل جائحة كوفيد-19 في أواخر عام 2019، سمح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لجميع البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية باستخدام ما يصل إلى 100% من احتياطياتها، وذلك اعتباراً من 15 مارس 2020 ولمدة عام واحد دون أي عواقب رقابية.

³⁴ لمزيد من المعلومات حول منهجية البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، يُرجى الرجوع إلى قسم التطورات التنظيمية في تقرير الاستقرار المالي لعام 2016.

2.3 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط في دولة الإمارات

عزز مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي منهجية اختبار القدرة على تحمل الضغط في 2019، وذلك من خلال إدراج معايير رصد المخصصات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتوسع في جمع البيانات من القطاع العقاري. وجمع السيناريو السلبي الافتراضي بين الصدمة السلبية لأسعار النفط والتباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي والتراجع في أسعار العقارات. وإجمالاً، بلغ تأثير السيناريو السلبي ما مقداره -242 نقطة أساس على حصة حقوق الملكية العادية الشق-1 لتصل إلى 1,111%، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. وعلى الرغم من شدة أوجه عدم اليقين الناتجة عن جائحة كوفيد-19، فقد دخل النظام المصرفي في دولة الإمارات عام 2020 متحلياً بالمرونة والقدرة على الصمود. وكما يتضح من نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط لعام 2019، يظل النظام المصرفي في دولة الإمارات قادراً على الصمود أمام الصدمات الكلية المالية الكبيرة.

عملية إجراء اختبارات تحمل الضغط لعام 2019

يتضمن الرسم البياني أدناه ملخصاً لعملية إجراء اختبار تحمل الضغط لعام 2019.

الرسم البياني 2.3.1: عملية إجراء اختبار تحمل الضغط



نظرة عامة على الاختبارات الرقابية لقياس القدرة على تحمل الضغط في دولة الإمارات

يمثل إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغط إحدى الأدوات الرئيسية في إدارة المخاطر في البنوك، والتي يمكن دمجها مع أدوات أخرى، ما يسمح للبنوك بتقييم مخاطر الانكشاف لديها. ومن أهم أهداف اختبارات القدرة على تحمل الضغط في مصرف الإمارات المركزي هو قياس مدى صمود البنوك في الإمارات كل على حدة وكذلك النظام المصرفي أمام الصدمات السلبية الافتراضية في إطار منهجي مشترك. كذلك تهدف اختبارات القدرة على تحمل الضغط التي يجريها المصرف المركزي إلى تعزيز إدارة المخاطر في البنوك وتمكين المصرف المركزي من فهم ممارسات إدارة المخاطر لدى البنوك على نحو أفضل.

وتضمن اختبار القدرة على تحمل الضغط لعام 2019 سيناريو للضغط ركز على الصدمة السلبية لأسعار النفط، النابعة عن النزاعات التجارية، والتي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وكذلك إلى انخفاض أسعار العقارات. وعلى غرار اختبارات القدرة على تحمل الضغط السابقة، شمل اختبار تحمل الضغط لعام 2019 البنوك الوطنية وبعض البنوك الأجنبية المختارة في دولة الإمارات.

وقد بدأ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 اعتباراً من 1 يناير 2018.

وقد تعيّن على البنوك المشاركة في اختبار تحمل الضغط لعام 2019 أن تضع نموذجاً لاضمحلال قيمة القروض بناءً على المعيار المحاسبي الجديد.

استخدمت جميع البنوك المشاركة، على نحو موحد، سيناريوهات اختبار تحمل الضغط والمذكرة التوجيهية المتعلقة بالمنهجية. واستخدمت البنوك نماذجها الداخلية لتقدير المخاطر وتحديد تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية على مراكزها المالية. ويطلب من البنوك عرض مدى فهمها للمركبات الرئيسية للضغط، وكذلك دمج نتائج اختبار تحمل الضغط والإفادات التقييمية في ممارسات إدارة المخاطر لديها.

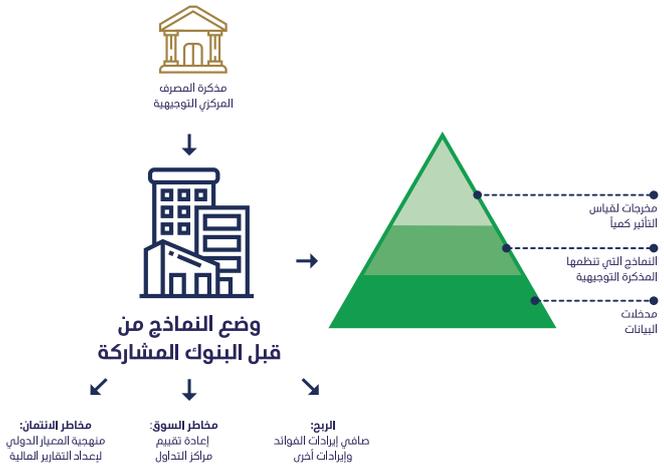
الجدول 2.3.1: ملخص صدمات مخاطر السوق

| أسعار الفائدة | |
|-------------------------------|----------------|
| الدرهم والدولار | 150+ نقطة أساس |
| بقية بلدان العالم | 100+ نقطة أساس |
| الصرف الأجنبي (مقابل الدولار) | |
| البن الياباني | 10+%+ |
| الجنه الإسترليني | 15-%- |
| بقية بلدان العالم | 10-%- |
| الأسهم | |
| جميع البلدان | 15-%- |
| هامش الائتمان | |
| درجة استثمارية | 60+ نقطة أساس |
| درجة غير استثمارية | 140+ نقطة أساس |

منهجية إجراء اختبارات تحمل الضغط

طُلب من الشركات المشاركة، كما هو موضح في الرسم البياني 2.3.2، أن تضع توقعاتها حول مخاطر الائتمان والسوق وأرباحها قبل اضمحلال القيمة، وذلك باتباع ما ورد في المذكرة التوجيهية التي وضعها المصرف المركزي.

الرسم البياني 2.3.2: منهجية اختبارات القدرة على تحمل الضغط



وارتبط التغير الأبرز في منهجية اختبار تحمل الضغط لعام 2019 بمخاطر الائتمان. وبما أن البنوك في دولة الإمارات استخدمت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 اعتباراً من عام 2018، فعليها الآن أن تتأكد من أن خسائر مخاطر الائتمان يجري توقعها باستخدام نماذج رصد مخصصات خسائر القروض الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. وينبغي أن تُترجم السيناريوهات إلى مَعْلَمَات ذات صلة بمخاطر الائتمان. علاوة على ذلك، من الضروري أن تتابع البنوك ما لديها من محفزات داخلية للزيادة الكبيرة في المخاطر. ومراعاةً لديناميكيات رأس المال في اختبار تحمل الضغط، تم إدراج ما اعتمده المصرف المركزي من إصدار للحقوق حتى منتصف 2019.

نتائج اختبار تحمل الضغط والإفادات التقييمية في ممارسات إدارة المخاطر لديها.

السيناريوهات

تضمنت سيناريوهات اختبار تحمل الضغط لعام 2019 سيناريو أساسية وسيناريو سلبي، مع مسارات محددة لمتغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات السوق المالي. ووضعت السيناريو الأساسي بناءً على توقعات المصرف المركزي الاقتصادية التي كانت قريبة من التوقعات المجموع عليها. ووضعت السيناريو السلبي ليحاكي الظروف الاقتصادية والمالية خلال الأزمة المالية العالمية، مع تعديلات من أجل مراعاة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد في دولة الإمارات في الدورة الاقتصادية. ويتسق السيناريو السلبي مع تقييم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لمواطني الضعف والتحديات المحتملة التي تواجه القطاع المصرفي في دولة الإمارات. وتتمثل هذه المخاطر المحتملة في: (1) عملية إعادة التسعير الضخمة للأصول العقارية في دولة الإمارات؛ (2) الحرب التجارية ووفرة المعروض النفطي وما يترتب على ذلك من انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي العالمي واستمرار انخفاض أسعار النفط؛ (3) ضغوط التمويل في القطاع المصرفي والتداعيات المحتملة على الاقتصاد الحقيقي.

ولأجل معايير المصرف المركزي لشدة الصدمات في السيناريو السلبي، لجأ المصرف المركزي إلى استخدام اثنين من أساليب النمذجة على حد سواء، وهما النمذجة التاريخية والنمذجة الإحصائية. وجرى معايرة كافة متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام أفق توقعات مدته ثلاث سنوات لاختبار تحمل الضغط. وجرى توسيع نطاق توقعات السيناريو ليشمل العودة إلى الاتجاهات طويلة الأجل، وذلك للسماح بحساب مخصصات مدء الحياة لمخاطر انكشافات المصنفة ضمن المرحلة الثانية والثالثة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

وبالإضافة إلى المسارات المختلفة للسيناريوهات والتوصيفات التي قدمها المصرف المركزي، كان لدى البنوك خيار استخدام عوامل مخاطر إضافية ذات صلة بحماضها شريطة أن تتسق وسيناريوهات المصرف المركزي وأن تكون موثقة على نحو جلي.

وفي إطار السيناريو السلبي للمصرف المركزي، انخفض سعر خام برنت من الذروة إلى الحضيض بنسبة 50% إلى 34 دولاراً أمريكياً للبرميل خلال السنة الثانية. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.1% في العام الثاني وبدأ في التعافي ببطء مع اقتراب نهاية السنة الثالثة. وانخفض متوسط أسعار العقارات في دبي وأبوظبي بنسبة 19% و18%، على التوالي، بحلول العام الثاني. وأخيراً، أضاف المصرف المركزي ثمانية متغيرات اقتصادية كلية إلى اختبار تحمل الضغط لعام 2019، وذلك بغية تعزيز تغطية السيناريوهات ودعم عملية نمذجة اختبار تحمل الضغط لدى البنوك³⁵.

وعلى غرار اختبارات تحمل الضغط السابقة، تضمّن السيناريو السلبي كذلك متغيرات السوق المالي. وفيما يلي جدول يلخص صدمات مخاطر السوق.

³⁵ المتغيرات الجديدة هي: أسعار الأسهم في سوق دبي وأبوظبي للأوراق المالية، وسعر الإيبور لأجل 3 أشهر، وواردات وصادرات دولة الإمارات، الاستثمار، الاستهلاك الخاص والعام.

الجدول 2.3.2: ملخص منهجية اختبار تحمل الضغط لعام 2019

| النوع | التأثير | المنهجية |
|-----------------------------|-----------------------------------|--|
| مخاطر الائتمان | الربح والخسارة | خسائر مخاطر الائتمان للانكشافات التي يتم قياسها بالتكلفة المَهْلَكَة (amortised cost) (القروض وسندات الدين)، علمه حد سواء؛ تدفقات مخاطر الائتمان المتوقعة، بناءً على نماذج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لدى البنوك؛ لا يُسمح بالخسارة السالبة، وكذلك لا يُسمح بالانتقال من المرحلة 3 إلى مراحل أخرى؛ ينبغي تقدير خسائر إضافية لمخاطر تركيز الائتمان. |
| | الأصول المرجحة بالمخاطر | تحول التصنيف الائتماني من خلال مصفوفات الانتقال |
| مخاطر السوق | الربح والخسارة | تقاس أصول التداول بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVPL) وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (FVOCI)، بما في ذلك سندات الدين ومحافظ محاسبة التحوط المعينة. إعادة تقييم كاملة بناءً على صدمات مخاطر السوق. أكبر تخلف عن السداد لطرف مقابل فيما يتعلق بعقود مشتقات، بخسارة ناجمة عن التخلف في السداد قدرها 60%. هوامش الضمان المقررة علمه سندات الدين. تتحقق الخسائر بالكامل في السنة الأولى من السيناريو السلبي. يلزم علمه خمس بنوك كبيرة تقدير تعديلات التقييم للائتمان والديون. |
| | الأصول المرجحة بالمخاطر | المنهج الموحد لاتفاقية بازل الثانية |
| المخاطر التشغيلية | الربح والخسارة | بلا تغير |
| | الأصول المرجحة بالمخاطر | المنهج الموحد لاتفاقية بازل الثانية |
| أرباح ما قبل اضمحلال القيمة | صافي إيرادات الفوائد | بناءً على التقديرات الداخلية للبنوك وعلمه الحدود القصوى التي يفرضها المصرف المركزي |
| | الإيرادات غير الفوائد | بناءً على التقديرات الداخلية للبنوك وعلمه الحدود القصوى التي يفرضها المصرف المركزي |
| | نفقات التشغيل وإيرادات تشغيل أخرى | بناءً على التقديرات الداخلية للبنوك وعلمه الحدود الدنيا التي يفرضها المصرف المركزي |

أبرز التغييرات في اختبار تحمل الضغط لعام 2019

| | | |
|--|---|---|
| إدراج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: ينبغي لتوقعات مخصصات خسائر القروض أن تتبع نماذج البنوك المتعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في إطار السيناريو الأساسي والسيناريو السلبي. | المعاملة التناسبية: متطلبات إضافية موجهة لخمس بنوك كبيرة لتضع في حسابها تعديلات التقييم للائتمان وتعديلات التقييم للديون، والضغط الإضافية في مخاطر السيولة. | المزيد من المتطلبات المتعلقة بمخاطر تركيز الائتمان: علمه البنوك أن تتبنى منهجية إضافية تبرز الانكشافات علمه مخاطر تركيز الائتمان. |
|--|---|---|

نتائج اختبار تحمل الضغط

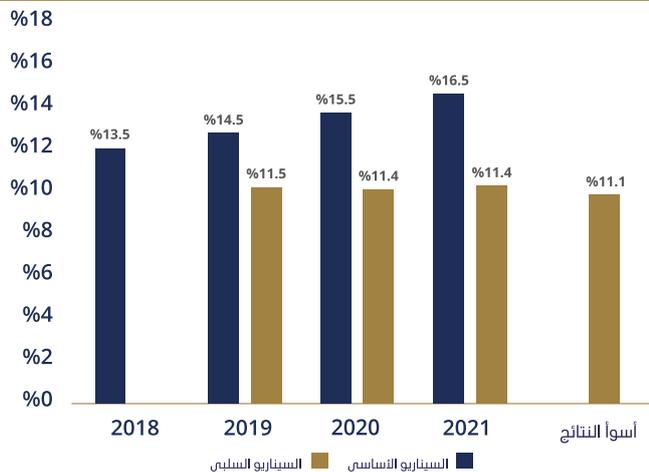
أفادت البنوك المشاركة بأن المتوسط المرجح لحصة حقوق الملكية العادية الشق-1 بلغت 13.5% اعتباراً في ديسمبر 2018، وهو أقل بقليل مما كانت عليه في 2017، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التأثير العرَضِي من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

وفي إطار السيناريو الأساسي، أعلنت البنوك عن زيادة إجمالية في حصة حقوق الملكية العادية الشق-1 بلغت 300 نقطة أساس لتصل إلى 16.5% بنهاية 2021.

وفي إطار السيناريو السلبي، سجلت البنوك انخفاضاً إجمالياً في حصة حقوق الملكية العادية الشق-1 بمقدار 210 نقطة أساس لتصل إلى 11.4% في نهاية 2020 (الرسم البياني 2.3.3)، وكما هو متوقع من الطبيعة الاستشرافية التي تتسم بها منهجية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، فإن تأثير تخفيض رأس المال في اختبار تحمل الضغط لهذا العام حدث في وقت مبكر مقارنة باختبار تحمل الضغط السابق. وأدت الضغوط إلى تقليص حصة حقوق الملكية العادية الشق-1 لتصل إلى أدنى نقطة لها 11.1%، بانخفاض قدره 242 نقطة أساس. وتقاس أدنى نقطة

علمه أنها الفرق بين حصة حقوق الملكية العادية الشق-1 في البداية (ديسمبر 2018) وبين أدنى نقطة خلال مدة اختبار تحمل الضغط (ثلاث سنوات) لكل بنك.

الرسم البياني 2.3.3: حصص حقوق الملكية العادية الشق-1 حسب السنوات المتوقعة



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

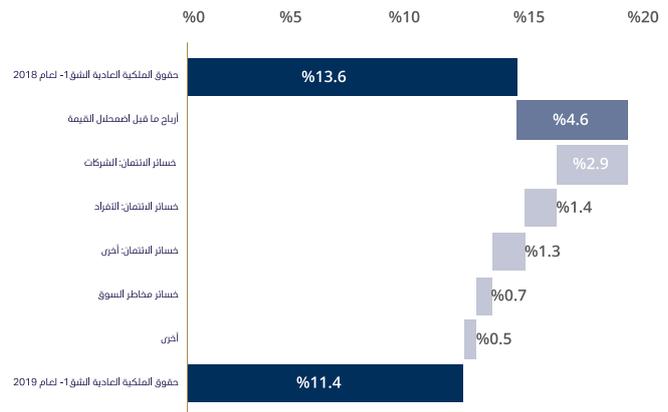
الرسم البياني 2.3.5: الانكشاف العقاري حسب المرحلة في إطار السيناريو السلبي



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ويوضح الرسم البياني 2.3.4 مساهمة مختلف بنود الربح والخسارة والميزانية العمومية في تغير إجمالي حصة حقوق الملكية العادية الشق-1 بين عامي 2019 و2020 في إطار السيناريو السلبي. وكان لأرباح ما قبل اضمحلال القيمة تأثير إيجابي على حصة حقوق الملكية العادية الشق-1 يصل إلى +460 نقطة أساس، على الرغم من انخفاضه بنحو 20% تقريباً مقارنة ببداية اختبار تحمل الضغط. وكانت خسائر مخاطر الائتمان الناجمة عن اضمحلال قيمة القروض والسلف المساهم الرئيسي في تأثير اختبار تحمل الضغط.

الرسم البياني 2.3.4: المساهمات الرئيسية في تغير حصة حقوق الملكية العادية الشق-1 في إطار السيناريو السلبي



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وساهمت خسائر مخاطر الائتمان للشركات والأفراد في انخفاض بلغ 290 نقطة أساس و140 نقطة أساس في حصة حقوق الملكية العادية الشق-1 في نهاية 2020، حيث تمثل هذه الانكشافات حصة كبيرة من محفظة القروض لدى البنوك. وتشمل مخاطر الائتمان الأخرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات المرتبطة بالحكومة وقطاع الحكومة والمؤسسات المالية، بمساهمة في الانخفاض بلغت 130 نقطة أساس. وأخيراً، كان لخسائر مخاطر السوق تأثير على حصة حقوق الملكية العادية الشق-1 بلغ -50 نقطة أساس، بينما يعزى الباقي إلى تدهور الأصول المرجحة بالمخاطر.

وفي اختبار القدرة على تحمل الضغط لعام 2019، جمع المصرف المركزي المزيد من البيانات حول الانكشاف على القطاع العقاري. وكما هو موضح في الرسم البياني 2.3.5، فإن توزيع الانكشافات على القطاع العقاري في إطار السيناريو السلبي يتجه نحو المرحلتين 2 و3 بسبب صدمة السيناريو على أسعار العقارات في إمارتي دبي وأبو ظبي. ويحمل هذا بين طياته خسائر فادحة في الائتمان، حيث تتطلب الانكشافات المصنفة ضمن المرحلتين الثانية والثالثة مخصصات لكل مدة حياتها..

وبوجه عام، تشير نتائج اختبار تحمل الضغط إلى صلابة النظام المصرفي في وجه الصدمات السلبية التي تصيب المجالات شديدة المخاطر مثل الطلب على النفط وقطاع العقارات. وقد انخفض رأس المال المقدر لأربعة بنوك صغيرة إلى أقل من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في إطار السيناريو السلبي. ونظراً لصغر نصيبها من إجمالي أصول النظام المصرفي (3.4%)، فلن تشكل مخاطر نظامية جسيمة على القطاع المصرفي. وينبغي أن يعمل التحسن في النظام التقاريري واتساقها، من خلال إطار عمل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وكذلك قدرة البنوك على إجراء اختبارات تحمل الضغط، على تعزيز الجاهزية لمواجهة الأحداث التي تشكل ضغطاً على الاقتصاد. وعلى الرغم من وجود أوجه عدم يقين شديدة بشأن مدة جائحة كوفيد-19 وشدها، فإن نتائج اختبار تحمل الضغط لعام 2019 أظهرت أن البنوك في دولة الإمارات تمتعت بمركز قوي فيما يخص رأس المال قبل دخولها في خضم الجائحة وظلت تتحمل بالصلاية والقوة في مواجهة الصدمات العنيفة.

استعراض اختبار تحمل الضغط والإجراءات السياسية

أجرى المصرف المركزي مراجعة دقيقة للوثائق التي قدمتها البنوك فيما يتعلق باختبار تحمل الضغط، مع التركيز على المجالات الرئيسية الأربعة الآتية:

1. نموذج الإبلاغ القياسي وجودة الوثائق.
2. عمليتي الحوكمة والتحقق.
3. اتساق نماذج اختبارات القدرة على تحمل الضغط.
4. وضع معايير المقارنة بين النظراء والمقارنة مع التقديرات الداخلية الخاصة بالمصرف المركزي.

وتستخدم نتائج اختبار تحمل الضغط والاستنتاجات التي يخلص إليها كمداخلات في عملية الرقابة القائمة على المخاطر التي يطلع بها المصرف المركزي. ويجري النظر حالياً في ربط هذا رسمياً بتقييم الركيزة 2 خلال الجولة التالية من اختبارات تحمل الضغط.

علاوة على ذلك، يطلب المصرف المركزي من جميع البنوك الاستمرار في إجراء اختبارات تحمل الضغط الخاصة بكل بنك بصورة منتظمة. ومن المتوقع كذلك أن تشارك الإدارات العليا ومجالس إدارة البنوك بفاعلية في هذه العملية، بحيث يمكن دمج نتائج اختبار تحمل الضغط على نحو جيد في عملية تخطيط رأس المال (عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال الداخلية) وإطار الإقبال على المخاطر. وأوضحت المراجعة أن معظم عمليات اختبار تحمل الضغط لدى البنوك قد حققت تحسناً مقارنة بالسنوات السابقة، على الرغم من بعض الفجوات والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين والتي تم تحديدها وإخطار البنوك بها..

الإطار 2.3.1: اختبار القدرة على تحمل ضغوط السيولة في دولة الإمارات

والله جانب اختبار تحمل الضغط لعدد أيام الصمود، جرى أيضاً قياس تأثير مخاطر السيولة من خلال نسبة تغطية السيولة لمدة 30 يوماً ونسبة تغطية السيولة لمدة 60 يوماً في أكبر 5 بنوك (أربعة من هذه البنوك الخمسة حالياً تستوفي نسبة تغطية السيولة المقررة). ويوضح الرسم البياني أدناه انخفاض متوسط نسبة تغطية السيولة في هذه البنوك من 147% (30 يوماً) إلى 136% (60 يوماً). وعلاوةً على ذلك، فإن نسبة تغطية سيولة لمدة 30 يوماً عند حد أعلى بكثير من نسبة 100% وهي الحد الأدنى، وأحزرنك واحد فقط أقل من 100% من الحد الأدنى فيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة لـ 60 يوماً.

الرسم البياني 2.3.7: نسبة تغطية السيولة



مخاطر السيولة المتعلقة بالتمويل هي مخاطر تتمثل في عدم قدرة مؤسسة مالية على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالنقد والضمانات دون تكبد خسائر فادحة. ويتمتع القطاع المصرفي في دولة الإمارات منذ فترة طويلة بوفرة في السيولة، إذ لديه احتياطي نقدية كافية للوفاء بالتزامات المودعين. وتظل ودائع العملاء المصدر الرئيسي للتمويل في القطاع المصرفي في دولة الإمارات، مع تدنٍ نسبي في الاعتماد على سوق المال وأسواق رأس المال. ويُعزى تركيز المودعين بالدرجة الأولى إلى ودائع الكيانات الحكومية لدى البنوك الكبرى، بيد أن مخاطر التركيز كانت أقل مدعاة للقلق حيث تتسم ودائع هذه الكيانات تاريخياً بالاستقرار.

ومن منظور رقابي، يلزم على البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من الأصول السائلة لضمان قدرتها على مواجهة أي ضغوط قصيرة الأجل في السيولة. ويمتلك القطاع المصرفي في دولة الإمارات رصيداً كافياً من الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد بخسارة ضئيلة أو معدومة من حيث القيمة في حالة التعرض لحدث يشكل ضغطاً. وتجلد هذا في استمرار صمود البنوك في إطار اختبارات تحمل الضغط لعدد أيام الصمود المرتبة من أعلى لأسفل (30 و60 يوماً من تباين آجال الاستحقاق في ظل حالة الضغط). وتتبع منهجية اختبار تحمل الضغط لعدد أيام الصمود بدقة مقررات اتفاقية بازل بشأن نسبة تغطية السيولة، حيث تُفترض تدفقات نقدية خارجة كبيرة وهوامش ضمان على الأصول السائلة عالية الجودة وانخفاض في التدفقات النقدية الوافدة. وكما يتضح من الرسم البياني أدناه، فإن صافي التباين بين خصوم البنوك والقدرة على الموازنة موجب، بمعنى أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات ككل يمكن أن يصمد أكثر من 60 يوماً تحت وطأة الضغوط.

الرسم البياني 2.3.6: عدد أيام الصمود



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

2.4 شركات التمويل

شهد قطاع شركات التمويل³⁶ مزيداً من الانخفاض في إجمالي الأصول خلال 2019، مع استمرار الضغوط على الربحية وكفاءة التكلفة. ومع ذلك، ظل القطاع يتمتع بقدر كافٍ من رأس المال، وكانت نسبة الأصول السائلة في القطاع أعلى من الحد الأدنى لما تقتضيه الجهات الرقابية، على الرغم من استمرار بعض أوجه التباين الجديرة بالملاحظة بين أفراد شركات التمويل. وتحسنت جودة الأصول في قطاع التمويل كما يتجلى من انخفاض صافي نسبة القروض المتعثرة إلى 5.4%، وهو ما يرجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة في المخصصات المحددة. ويمثل حجم قطاع شركات التمويل حوالي واحد بالمائة فقط من النظام المصرفي.

شركات التمويل في دولة الإمارات

يتألف قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية في دولة الإمارات من الكيانات التالية:

1. شركات التمويل
2. شركات الاستثمار
3. شركات التأمين
4. صناديق التقاعد

ويعن هذا الفصل بتقييم قطاع شركات التمويل المرخص لها من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتخضع لرقابته.

وقد أصدر المصرف المركزي، في إبريل 2018، نظاماً جديداً لشركات التمويل محدداً فترة تمتد لثلاث سنوات لتنفيذه. وبالفعل، حققت 67% من شركات التمويل الامتثال للمتطلبات³⁷ الجديدة بحلول نهاية 2019.

أصول شركات التمويل

وأفادت اثنتان وعشرون شركة من شركات التمويل الفعالة في دولة الإمارات بإجمالي أصول³⁸ قيمتها 37.3 مليار درهم في 2019. وانكمش إجمالي أصول شركات التمويل بنسبة 8.9% على أساس سنوي.

وبلغ إجمالي أصول شركات التمويل³⁹ حوالي 1.2% من إجمالي أصول النظام المصرفي، ما يدل على أن قطاع شركات التمويل كان تأثيره طفيفاً من حيث تهديده للنظام المالي في دولة الإمارات ككل.

الجدول 2.4.1: إجمالي أصول شركات التمويل

| شركات التمويل النشطة | العدد | الحصة من إجمالي الأصول |
|----------------------|-------|------------------------|
| الملكية | | |
| مملوكة للبنوك | 6 | 29.60% |
| غير مملوكة للبنوك | 16 | 70.40% |
| النوع | | |
| إسلامية | 11 | 59.60% |
| تقليدية | 11 | 40.40% |

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

شركات التمويل المملوكة لبنوك وغير المملوكة لبنوك

تراجع إجمالي أصول شركات التمويل المملوكة لبنوك في 2019 بنسبة 15.9% على أساس سنوي، في حين انخفض إجمالي أصول شركات التمويل غير المملوكة لبنوك بوتيرة أبطأ، بنسبة 5.6% على أساس سنوي في 2019. ومن المتوقع أن تؤدي عمليات الاندماج في القطاع المصرفي إلى تقليل عدد شركات التمويل.

شركات التمويل الإسلامية والتقليدية

بلغت نسبة شركات التمويل الإسلامية 59.6% من إجمالي أصول قطاع شركات التمويل في 2019. وانخفض إجمالي أصول شركات التمويل الإسلامية، خلال 2019، بنسبة 14.6% على أساس سنوي، في حين ارتفع إجمالي أصول الشركات التقليدية بنسبة 1.2% على أساس سنوي.

³⁶ أجزء التقييم، في هذا الفصل، على اثنتين وعشرين شركة تمويل.

³⁷ نظام شركات التمويل، النشرة الدورية رقم 112/2018، المادة 21.1-21.2.

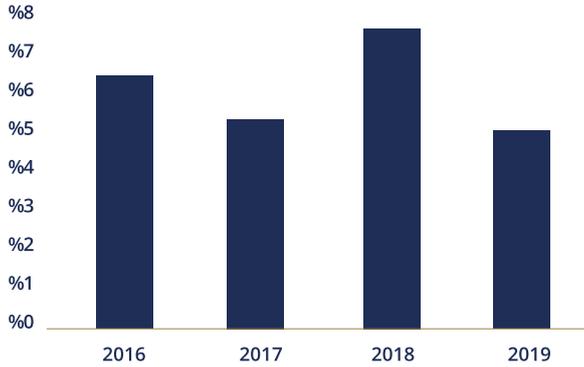
³⁸ يشمل إجمالي الأصول لشركات التمويل الفوائد تحت التسوية، والمخصصات المحددة، والمخصصات العامة.

³⁹ يمثل إجمالي أصول شركات التمويل حوالي 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و3.2% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النقطي. (المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والهيئة الاتحادية للتأسييس والإحصاء).

جودة الأصول

شهدت جودة الأصول لشركات التمويل الفعالة في دولة الإمارات تحسناً في 2019، حيث انخفضت نسبة صافي القروض المتعثرة⁴³ من 7.6% إلى 5.4%، ويُعزى التحسن في نسبة صافي القروض المتعثرة بالدرجة الأولى إلى زيادة المخصصات المحددة بنسبة 8.6% على أساس سنوي.

الرسم البياني 2.4.2: نسبة صافي القروض المتعثرة في شركات التمويل



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ونظراً لما حققته المخصصات المحددة من زيادة خلال العام، فقد ارتفع إجمالي تغطية مخصصات القروض للقروض المتعثرة إلى 96.6% في 2019 وبلغت تغطية المخصصات المحددة للقروض المتعثرة 83.1%⁴⁴.

كفاية رأس المال

ارتفعت نسبة رأس المال إلى الأصول في قطاع شركات التمويل في 2019 لتصل إلى 38.5% مقارنة بنسبة بلغت 37.1% في 2018، وفي حين انخفض إجمالي رأس المال⁴⁵ لشركات التمويل، كان للمزيد من الانخفاض في صافي إجمالي الأصول دوره في تحسين نسبة رأس المال. وجاء إجمالي نسبة رأس المال في شركات التمويل المملوكة لبنوك أعلى منه في شركات التمويل غير المملوكة لبنوك.

الربحية

وإجمالاً، شهد قطاع شركات التمويل خسارة أخرى في 2019 بقيمة 842.9 مليون درهم، ما يعكس البيئة الصعبة. وسجل ما يقرب من نصف شركات التمويل الفعالة في دولة الإمارات في 2019 خسارة صافية، في حين ظل الربح حليفاً لشركات التمويل الأخرى.

وكان الارتفاع في نسبة التكلفة إلى الدخل أحد العوامل التي تسببت في ضعف الربحية في قطاع شركات التمويل. كما تأثرت الزيادة في التكلفة بارتفاع رسوم المخصصات، ما أدى إلى تحسن مستويات المخصصات.

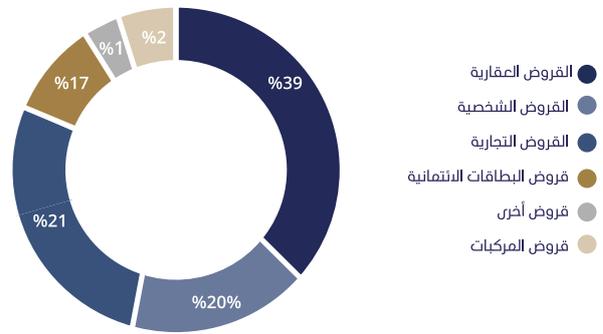
الأنشطة الإقراضية

ضلت القروض⁴⁰ تمثل المكون الرئيسي للأصول، حيث شكلت 59.7% من الأصول في 2019، يليها النقد والإيداعات والاستثمارات والأصول الثابتة والأصول الأخرى.

وانخفض إقراض شركات التمويل في 2019 بنسبة 8.5% مقارنة بعام 2018، وبلغ 21.2 مليار درهم. وتمتلك أكبر ست شركات تمويل حوالي 69.2 من إجمالي محفظة قروض شركات التمويل.

وتتألف محفظة إقراض شركات التمويل⁴¹ بالدرجة الأولى من القروض العقارية التي تشكل 39.3%، تليها القروض التجارية والقروض الشخصية.

الرسم البياني 2.4.1: محفظة قروض شركات التمويل



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وسجلت جميع الفئات في محفظة القروض، تقريباً، انخفاضاً في 2019، باستثناء فئة قروض بطاقات الائتمان التي شهدت زيادة بنسبة 10.1%، وكذلك فئة القروض التجارية التي زادت بنسبة 2.0% على أساس سنوي.

الخصوم والودائع

يُحظر على شركات التمويل تلقي ودائع الأفراد، إذ إن مصدر تمويلها الرئيسي يتمثل في ودائع الشركات، التي بلغت 10.7 مليار درهم، وسجلت انخفاضاً بنسبة 22.7% مقارنة بعام 2018، يليها الاقتراض والأموال المستحقة للأطراف ذات العلاقة.

السيولة

ارتفع متوسط نسبة الأصول السائلة لدى شركات التمويل، وفقاً للتعريف الوارد في نظام شركات التمويل⁴²، في 2019 ليصل إلى 16.9%، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى الذي تقتضيه الجهات الرقابية البالغ 10.0%.

وسجلت شركات التمويل المملوكة لبنوك، في 2019، نسبة أصول سائلة أعلى بكثير من نسبة الأصول السائلة في شركات التمويل غير المملوكة لبنوك، فبلغت النسبة 33.5% و12.4% على التوالي.

⁴⁰ تستثني الفوائد تحت التسوية من القروض لشركات التمويل

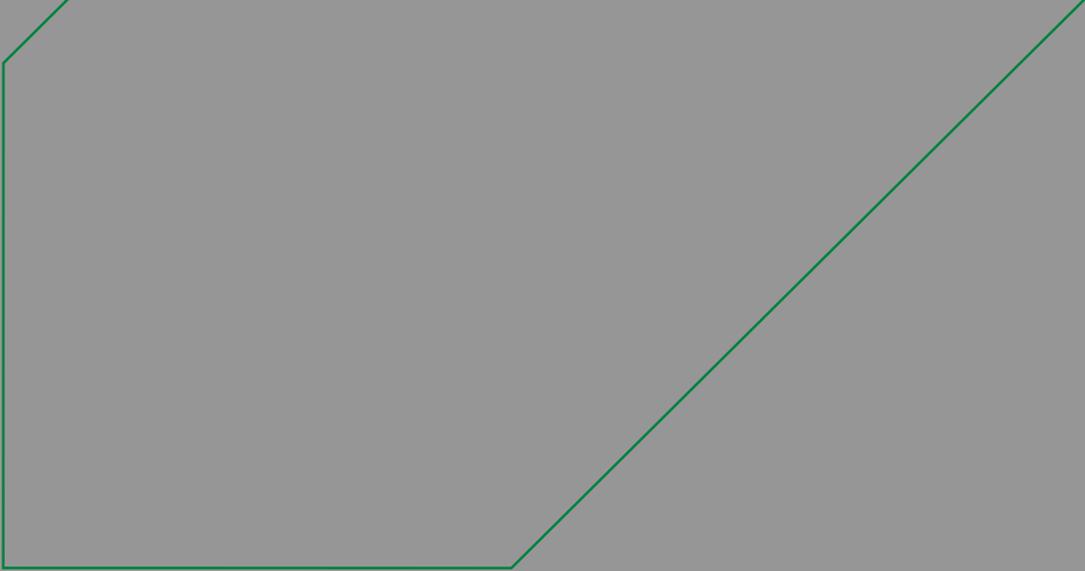
⁴¹ تمثل محفظة القروض إجمالي القروض بما في ذلك الفوائد تحت التسوية.

⁴² نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم: حسب المادة 21.1 من نظام شركات التمويل يمثل النقد وشهادات الإيداع والودائع قصيرة الأجل في البنوك في دولة الإمارات والسندات في دولة الإمارات أصولاً سائلة.

⁴³ يحسب صافي نسبة صافي القروض المتعثرة باعتباره قرصاً متعثراً مقسوماً على إجمالي القروض (و تُطرح الفوائد تحت التسوية والمخصصات المحددة من البسط والمقام).

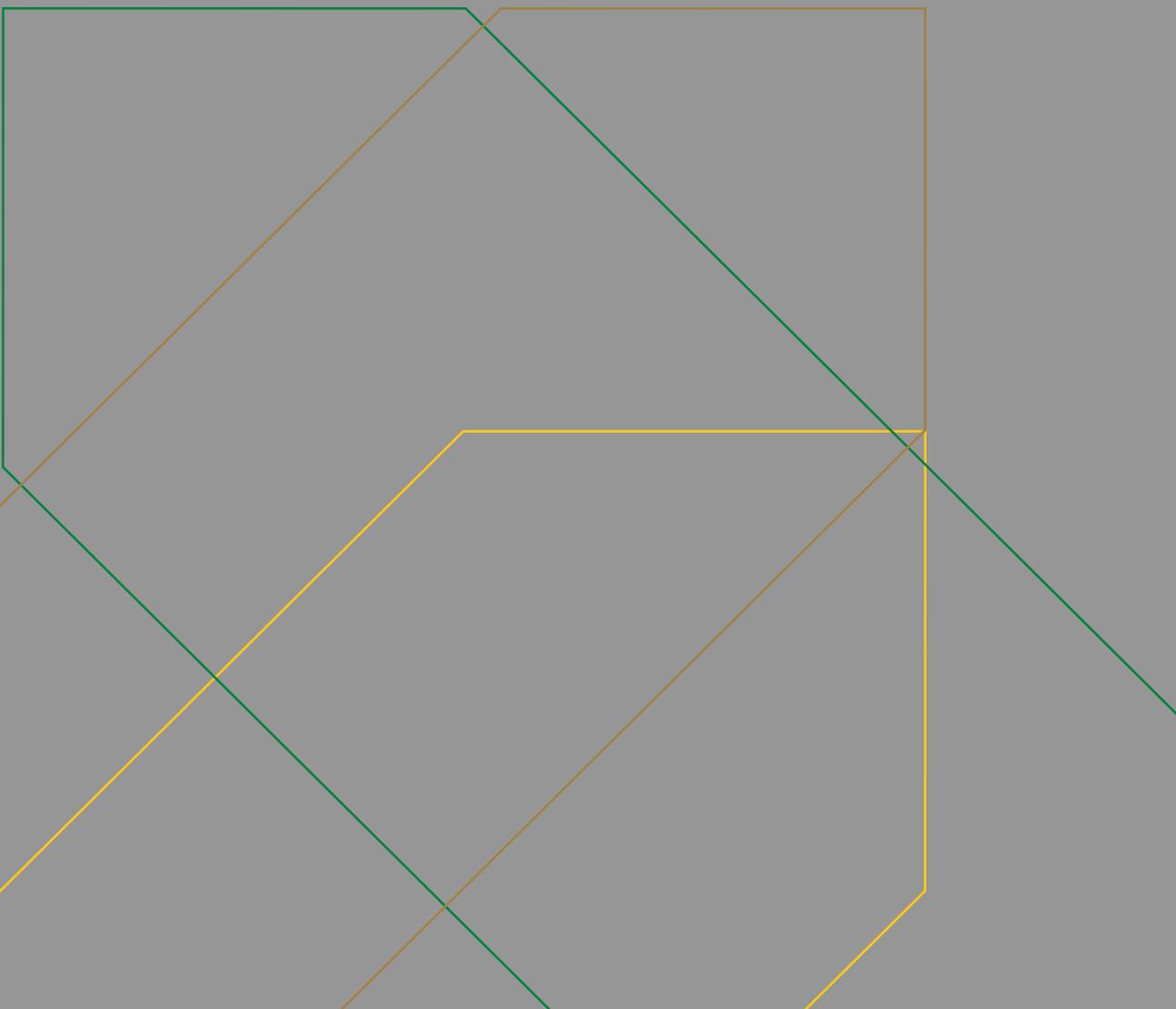
⁴⁴ تحسب نسبة التغطية المحددة على النحو التالي: المخصصات المحددة مقسوماً على رصيد القروض المتعثرة باستثناء الفوائد تحت التسوية.

⁴⁵ عملاً بالمادة 1-11 من نظام شركات التمويل، فإن إجمالي صناديق رأس المال يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.



الجزء الثالث

المستجدات الرقابية



3.1 عرض عام للمستجدات الرقابية في 2019

عمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على تعزيز إطاره الرقابي خلال 2019، لا سيما في مجال حوكمة الشركات، ومواجهة غسل الأموال، ومواصلة تنفيذ إطار بازل 3 لمدى كفاية رأس المال. ويستند الإطار التنظيمي للمصرف المركزي إلى خمس ركائز: (1) إدارة المخاطر، (2) إطار بازل 3، (3) الضوابط والامتثال، (4) إطار الإحلال (5) تنمية السوق. علاوة على ذلك، واصل المصرف المركزي جهوده في مجال الأنظمة الرقابية المتعلقة بالمالية الإسلامية، إطار تسوية الأصول المتعثرة، وحماية المستهلك، ومواجهة غسل الأموال.

الجدول 3.1.1: ملخص مبادرات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في المجالات الرقابية

| المجالات | الشرح |
|--|--|
| حوكمة الشركات | أصدر المصرف المركزي، في 2019، نظام حوكمة الشركات وما يقترن به من المعايير، والذي أرسمه الإطار الشامل للمعايير الاحترازية لحوكمة الشركات بين البنوك المرخصة، وذلك لضمان بأن مجالس الإدارة لديها ثقافة حوكمة الشركات. وحدد النظام فترة انتقالية مدتها 3 سنوات. |
| إطار بازل 3 | علاوة على ذلك، أصدر المصرف المركزي معايير إطار عمل بازل 3 في 2019 وأوائل 2020، والتي تشمل معيار مخاطر الائتمان ومعيار مخاطر السوق ومعيار المخاطر التشغيلية ومعيار نسبة الرفع المالي. ويمثل ما سبق مرحلة بدء التطبيق التدريجي لمعايير بازل 3. بينما كان من المقرر سريان الامتثال الكامل لمعايير بازل 3 المتعلقة برأس المال اعتباراً من 30 يونيو 2020، ولكن تم تعديل تاريخ السريان إلى 31 مارس 2021 نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19. |
| مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب | أصدر المصرف المركزي أحكاماً إشرافية تنفيذية جديدة في 2019 تتعلق بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والمنظمات غير القانونية وفقاً للمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (20) لعام 2018. وقدم المصرف المركزي نظام وسطاء الحوالة المسجلين في 2019. وتشمل الأحكام الرئيسية للنظام متطلبات استصدار شهادات الاعتماد، وقواعد سير العمل، والامتثال للأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. |
| الضوابط والامتثال | نفذ المصرف المركزي أسلوباً ومنهجاً جديداً للإشراف قائمين على المخاطر في 2019، بما يتفق مع المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية. أدمج إدخال المهمات التنفيذية والسياسات الجديدة في 2019 إلى إرساء إجراءات داخلية وخارجية تهدف إلى الإنفاذ. |
| تنمية السوق | عمل المصرف المركزي على توسيع نشاطه في منح التراخيص بما يتوافق مع متطلبات السوق، حيث منح الترخيص الأول لأحد مزودي خدمة الدفع بالتجزئة لقاء تقديمه خدمة المحفظة الإلكترونية. كما عمل على تحديث دليل منح التراخيص الخاص به، وطرح مشروعاً يهدف إلى الأتمتة الكاملة لخدمات الترخيص واستمارات طلب الحصول عليها. تم إطلاق برنامج قروض المواطنين في 2019 بهدف تخفيف عبء تراكم الديون على المواطنين. وقد حقق البرنامج، الذي بدأ بالشراكة مع عدة بنوك وطنية واتحاد مصارف دولة الإمارات، استفاد منه أكثر من 4000 مواطن إماراتي. |
| نظم المدفوعات والتسويات | باشرت وحدة الإشراف على أنظمة الدفع عملها في تطوير إطار الإشراف على أنظمة الدفع، بهدف تغطية جميع أنظمة البنية التحتية المالية في جميع أنحاء دولة الإمارات. |
| التمويل الإسلامي | يوصل المصرف المركزي تطوير الإطار الرقابي للمالية الإسلامية للمؤسسات المالية. وساهم التركيز الشديد والمبادرات التي تتولاها الهيئة العليا الشرعية للأشعة المالية والمصرفية عام 2019 في زيادة تطوير قطاع التمويل الإسلامي في الدولة. |
| إطار الإحلال | شرع المصرف المركزي، عام 2019، في تشكيل إطار الإحلال، الذي يشمل التخطيط للتعاقد وتسوية إطار الإحلال، وكذلك تدابير التدخل المبكر. |

الإطار 3.1.1: توحيد وتنسيق متطلبات الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية

وعلمه مدار عامين، قادت الهيئة العليا الشرعية السوق إلى مزيد من التناغم من خلال تبني المعايير الشرعية الموثوقة والمقبولة علمه نطاق واسع والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تمثل الحد الأدنى من متطلبات الالتزام بالشرعية بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية. علاوة على ذلك، بدأت الهيئة العليا الشرعية في تطبيق عدد من إجراءات الحوكمة الشرعية التي من شأنها تعزيز ضمانات الالتزام بأحكام الشريعة داخل المؤسسات المالية الإسلامية. وقد انتهجت الهيئة أسلوب التشاور من خلال العمل علمه نحو وثيق مع لجنة المصارف الإسلامية التابعة لاتحاد مصارف دولة الإمارات، حيث نظمت جلسات تشاورية مع لجان الرقابة الشرعية الداخلية، واعتمدت أسلوب المشاركة والتفاعل مع الهيئات الواضحة للمعايير المحلية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والهيئات الشرعية المركزية المماثلة.

تمثل أصول البنوك الإسلامية في دولة الإمارات حوالي 26% من إجمالي الأصول المصرفية في الدولة. ورغم تعزيز المصرف المركزي للجوانب الاحترازية الكلية للقطاع المصرفي، فلا يزال هناك بعض السمات التي تنفرد بها الأعمال المصرفية الإسلامية والتي تتطلب اهتماماً خاصاً. فالبنوك الإسلامية عرضة لمخاطر عدم الامتثال للشرعية الإسلامية، ما قد يؤدي بدوره إلى جعلها عرضة للخسارة والإضرار بالسمعة.

وقد يؤدي غياب نهج موحد بشأن ما الذي يشكل امتثالاً للشرعية فيما يتعلق بالعمليات المصرفية والشركات التجارية في دولة الإمارات ككل إلى إيجاد حالة من عدم اليقين داخل السوق. وفي سبيل دعم رؤية دولة الإمارات لأن تغدو مركزاً للمالية الإسلامية، اتخذ المصرف المركزي خطوات مهمة لتلبية الاحتياجات الرقابية للقطاع المصرفي الإسلامي. ويمثل إنشاء الهيئة العليا الشرعية للأنشطة المالية والمصرفية من أهم إنجازات دولة الإمارات في هذا الصدد.

وقد تأسست الهيئة العليا الشرعية وعُيّن أعضاؤها وفقاً لقرارات مجلس الوزراء. ووجد القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية التأكيد علمه تأسيس الهيئة العليا الشرعية، وقدم المزيد من التفاصيل المتعلقة باختصاصاتها. وتهدف الهيئة العليا الشرعية إلى موازنة ممارسات المؤسسات المالية الإسلامية وتوحيدها وتوافقها مع المعايير الشرعية الإسلامية وكذلك الممارسات المعترف بها علمه نطاق واسع، وذلك من خلال التعاون مع الأطراف المعنية، والغاية التي تضعها الهيئة العليا الشرعية نصب أعينها هي دعم إنشاء بنية تحتية مالية قوية من شأنها التمكين لمزيد من التطوير في القطاع المالي الإسلامي في الدولة، وتعزيز رؤية دولة الإمارات لأن تتحول إلى أحد أقطاب التمويل الإسلامي المعترف بها عالمياً.

وبموجب القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 تختص الهيئة العليا الشرعية بوضع القواعد والمعايير والمبادئ العامة التي تسري علمه الأعمال والأنشطة المالية المرخصة المتوافقة مع أحكام الشريعة، كما أوكل إليها القانون تولي الإشراف والرقابة علمه لجان الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسات المالية الإسلامية المرخصة. والهيئة العليا الشرعية مفوضة كذلك باعتماد الأدوات النقدية والمالية الإسلامية التي يطورها ويصدرها المصرف المركزي بغرض إدارة عمليات السياسة النقدية في دولة الإمارات، وإبداء الرأي فيما يتعلق بالأنظمة والتعليمات الرقابية المحددة المتعلقة بعمليات وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية المرخصة.

3.2 تنفيذ معايير رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة

يمثل تنفيذ إطار بازل 3، الذي دخل حيز التنفيذ بدءاً من 2017، إحدى الركائز الأساسية للإطار الرقابي للمصرف المركزي. وقد كان من المقرر أن يسري التنفيذ الكامل لإطار رأس المال اعتباراً من 30 يونيو 2020، لولا جائحة كوفيد-19 التي تسببت في تعديل تاريخ السريان إلى 31 مارس 2021. وفي 2015، نشر المصرف المركزي النظام الذي قدم معايير السيولة في دولة الإمارات؛ وفي 2019، كانت نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر واجبة التطبيق على أربعة بنوك.

التي يصنفها المصرف المركزي على أنها بنوك مؤثرة على النظام المالي المحلي. وفي نهاية 2019، حدد المصرف المركزي أربعة مصارف وطنية إماراتية على أنها بنوك مؤثرة على النظام المالي.

ويلزم على البنوك المؤثرة على النظام المالي المحلي الاحتفاظ بالمزيد من رأس المال، لا لضمان سلامة هذه البنوك واستقرارها فحسب، بل أيضاً لأجل الحفاظ على استقرار النظام المالي في الإمارات. لذا، يتطلب الإطار مصدات رأسمالية تحوطية إضافية في صورة حقوق الملكية العادية - الشق 1 التي تحتفظ بها البنوك المحلية ذات أهمية نظامية. وعلى الرغم من أن مصد التقلبات الدورية في دولة الإمارات يبلغ ما نسبته 0%، قد يكون لدى البنوك متطلبات إضافية للحماية من التقلبات الدورية على أساس التعرضات في الدول الأخرى التي يوجد فيها مصد التقلبات الدورية أعلى من صفر.

وقد أتم المصرف المركزي في 2019 وضع ما تبقى من متطلبات رأس المال وعمد على نشرها بحلول يناير 2020. ومساهمة منه في احتواء جائحة كوفيد-19، وافق مجلس الإدارة، ضمن سلسلة من التدابير، على تأجيل تاريخ السريان المقرر لتطبيق معايير بازل 3 لرأس المال من 30 يونيو 2020 إلى 31 مارس 2021. وستعمل نسبة الرفع المالي السارية خلال عام 2020 كألية داعمة لتدابير رأس المال القائمة على المخاطر. وتمثل معايير الركيزة الثانية بشأن تقييم كفاية رأس المال الداخلي ومعايير الركيزة الثالثة بشأن متطلبات الإفصاح الجزء المكمل لإطار رأس المال.

معايير السيولة

تدير البنوك السيولة في دولة الإمارات وفق نظام المصرف المركزي رقم 33/2015 الصادر في 2015. ويسري النظام على جميع البنوك. ويقدم النظام إطار عمل نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر لكرس البنوك الدولية النشطة، كما يقدم إطاراً بديلاً للسيولة لجميع البنوك الأخرى. وخلال 2019، كانت هناك أربعة بنوك معتمدة تخضع لنظام معايير السيولة "نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر". أما البنوك التي لا تخضع لمتطلبات "نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل

تنفيذ معايير رأس المال في دولة الإمارات

تمثل كفاية رأس المال ركيزة أساسية لضمان أمن البنوك وسلامتها، حيث يلزم المصرف المركزي جميع البنوك العاملة في دولة الإمارات بالامتثال للأنظمة الخاصة برأس المال، والتي تشمل الركائز 1 و2 و3. وتقوم المتطلبات الرقابية لرأس المال في الركيزة 1 على أساليب موحدة تغطي كفاية رأس المال المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. ومن شأن قواعد المصرف المركزي الرقابية المتعلقة بكفاية رأس المال، بحسب معيار اتفاقية بازل الثالثة، أن تعمل على تعزيز جودة رأس المال، وتوفير مصدات رأسمالية تحوطية، والتي يتعين استيفاؤها باستخدام حقوق الملكية العادية الشق 1. وفيما يلي ملخص للحد الأدنى من متطلبات رأس المال والمصدات الرأسمالية التحوطية في دولة الإمارات.

3.2.1 متطلبات رأس المال في دولة الإمارات العربية المتحدة

| متطلبات رأس المال | اعتباراً في يناير 2020 |
|---|--|
| الحد الأدنى من نسبة حقوق الملكية العادية الشق 1 | 7.0% |
| الحد الأدنى من نسبة رأس مال الشق 1 | 8.5% |
| الحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال | 10.5% |
| مصد حماية رأس المال | 2.5% |
| احتياطي البنوك المحلية ذات أهمية نظامية | رسم إضافي على رأس المال بقيمة 0.5% - 2.0% للبنوك المحددة على أنها ذات أهمية نظامية |
| مصد التقلبات الدورية | 2.5% - 0% احتياطي مواجهة التقلبات الدورية للكشوفات في دولة الإمارات 0% |

بدأ تنفيذ متطلبات مصد حماية رأس المال تدريجياً وطُبقت على نحو كامل اعتباراً من يناير 2020. وفي حين يسري مصد حماية رأس المال على جميع البنوك كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر في صورة حصة الملكية العادية الشق 1، يُغرض احتياطي البنوك المحلية ذات أهمية نظامية على البنوك

المستقر" فتنظّم بناءً على نسبة الأصول السائلة المؤهلة ونسبة السلف إلى الموارد المستقرة.

ويتسق الحد الأدنى لمتطلبات البنوك مع المتطلبات المنصوص عليها في إطار بازل، أي يبلغ الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة 100% ونسبة صافي التمويل المستقر 100%. وتعيّن متطلبات نسبة الأصول السائلة المؤهلة عند 10% ومتطلبات نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة 100%. وتمثل الأصول السائلة عالية الجودة العنصر الأكثر أهمية لمواصلة الالتزام بمتطلبات السيولة المصرفية. ولا تتأثر قدرة البنوك على تسوية التزاماتها بالكمية المطلقة من الأصول السائلة عالية الجودة فحسب، ولكن بهيكلها كذلك.

3.3 التكنولوجيا المالية

يشير مصطلح التكنولوجيا المالية إلى "الابتكارات المالية القادرة على تسخير التكنولوجيا، والتي قد تنتج عنها نماذج أعمال وتطبيقات وعمليات ومنتجات جديدة، وما يقترن بها من تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعملية إتاحة الخدمات"⁴⁶. وفي السنوات الأخيرة، نجحت عدد من الابتكارات القائمة على التكنولوجيا المالية إلى جانب تكنولوجيات تحويلية مبركة في إعادة تشكيل وإحلال بعض أبرز نماذج الأعمال التقليدية في جميع القطاعات المالية، خاصة في مجالات المدفوعات والتمويل وتوفير الائتمان والتأمين وإدارة الثروات.

دولة الإمارات العربية المتحدة – مركز إقليمي للتكنولوجيا المالية

شجع تطور الأجهزة الإلكترونية الشخصية زيادة الإقبال على الحلول المالية والمصرفية التي يمكن التعامل معها بسهولة، كما توفر العديد من الخدمات مثل الدفع/الفوترة، وتحويل الأموال، وغيرها من الخدمات. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نمواً غير مسبوق في قطاع التكنولوجيا المالية خلال فترة وجيزة. وطبقاً لما جاء في "تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019"، الذي أطلقته "ماجنيث" (MAGNITT) (المنصة الأبرز في رصد بيانات الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، فإن التكنولوجيا المالية هي الصناعة المتلقية لأكبر الاستثمارات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك على أساس الصفقات التي أبرمت خلال 2018 و2019، متجاوزة بذلك التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية.

ونتيجة لارتكاز دولة الإمارات على النظام الإيكولوجي الأكثر تقدماً في سبيل تسريع وتيرة الابتكار والنمو، صُنفت على أنها المركز الأكبر للتكنولوجيا المالية، وسجلت أكبر قدر من التمويل في 2019. علاوة على ذلك، جاءت دولة الإمارات ضمن أعلى المستويات من حيث اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم (الثانية من 140)⁴⁷. إضافة إلى ذلك، احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى في المنطقة العربية والمرتبة الثانية عشر عالمياً في التنافسية الرقمية في 2019⁴⁸. وكانت المحركات الرئيسية الدافعة لهذا النمو هي توغل القطاعين الحكومي والخاص في مجالات الإنترنت والهواتف المحمولة، والمنتجات والخدمات المبتكرة، والتطوير التنظيمي والتمويل والاستثمارات. وتختص دولة الإمارات من بين نظيراتها الإقليمية باحتضانها لأكثر عدد من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، ونجاحها في جذب أكبر قدر من التمويل في 2019.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي – مكتب التكنولوجيا المالية

يتطلع المصرف المركزي، فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية، إلى تأسيس مركز تكنولوجيا مالية إقليمي وعالمي يتميز بالمرونة والقوة ويستند إلى نظام إيكولوجي إماراتي يتسم بالقوة والاستدامة ويدعمه الآتي:

- إطار تنظيمي متوازن ومتناسق محايد تكنولوجياً ومتناسب مع حجم المخاطر.

- مبادرات متماسكة لتطوير التكنولوجيا المالية من أجل تعزيز عوامل التمكين الأساسية للنظام الإيكولوجي.

ويعد مكتب التكنولوجيا المالية لدى المصرف المركزي عامل تمكين للتكنولوجيا المالية، ومنسق لجميع الأطراف المعنية الذين يتشاركون الرؤية الجماعية التي تتطلع لإنشاء نظام إيكولوجي مكتمل قائم على التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات، من خلال تنفيذ خمسة محاور استراتيجية:

- البحث والتطبيق – بادرًا للأبحاث المتعلقة بأعمال المجال والتي تُجرى عن التطبيقات والمخاطر المحتملة لحلول التكنولوجيا المالية، على سبيل المثال تقنية "الدفتر الموزع" لتمويل التجارة والمدفوعات الإلكترونية ومبادرة "تعرف على عميلك" الإلكترونية و"واجهة برمجة التطبيقات" المفتوحة والذكاء الاصطناعي.

- الواجهة الرقابية – واجهة بين المشاركين في السوق والجهات الرقابية في دولة الإمارات، على سبيل المثال إطار تكنولوجيا مالية رقابي مشترك يتسم بالشفافية وإطار رقابي مشترك للصندوق الاختباري (SAND BOX).

⁴⁶ تأثير التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي – مجلس الاستقرار المالي (27 يونيو 2017).

⁴⁷ تقرير مؤشر التنافسية العالمية لعام 2019.

⁴⁸ تصنيف التنافسية الرقمية العالمية لعام 2019 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية.

- التنسيق والاتصال – منصة تنسيق لتبادل الأفكار حول مبادرات التكنولوجيا المالية المبتكرة بين الأطراف المعنية.
- تنمية المواهب – راع للمواهب في سبيل تلبية الحاجة المتزايدة للتكنولوجيا المالية، على سبيل المثال برنامج تنمية المواهب في مجال التكنولوجيا المالية.
- التعاون الوطني والعاير للحدود – آلية معاونة لوضع نموذج شراكة مع أهم الأطراف المعنية في الداخل والخارج.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي – دوره في تمكين التكنولوجيا المالية

في سبيل تحقيق هذه الرؤية، يفكر المصرف المركزي فيما هو أبعد من اختصاصاته الرقابية التقليدية، ويتصرف بصفته عامل تمكين لتطوير التكنولوجيا المالية، إلا أن التحدي الذي يواجه البنوك المركزية والسلطات الرقابية يتمثل في دراسة كيفية تحقيق التوازن الصحيح بين ضمان حفظ وسلامة النظم المالية والمصرفية، وبين تقليل مخاطر تثبيط عملية الابتكار المفيدة في القطاع المالي.

ولذلك يعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نهجاً عملياً يساعد المؤسسات المالية على الاستجابة سريعاً للتطورات الجديدة والاستفادة على نحو فوري من التقنيات التحويلية والمزعزعة، مع ضمان خضوع جميع الأطراف الفاعلة للإشراف الملائم. ويشمل هذا الدور المزدوج ما يلي:

- ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي
- ضمان حماية كافية للمستخدمين والمستهلكين، وخاصة فيما يتعلق بالحفظ الآمن لأموال المستخدم وعدم اختلاسها، مع ضمان ألا تؤثر قضايا الإخلال على مصالح المستخدمين والمستهلكين
- إتاحة خيارات أكثر وأفضل من المنتجات والخدمات المالية لتمكين الشمول المالي
- تعزيز الابتكار في الصناعة المالية
- تحسين القدرة التنافسية للسوق المالي
- خلق بيئة مبنية على تكافؤ الفرص مع الوضوح الرقابي الموجه لجميع المشاركين في السوق

3.4 المخاطر الإلكترونية

أضحت الهجمات الإلكترونية على البنوك المركزية والبنية التحتية للأسواق المالية أكثر تواتراً وتعقيداً، ما حفز عمليات الاستثمار المتزايدة والمستمرة في الأمن والتركيز المشترك على تخفيف المخاطر الإلكترونية وإدارتها. وتبذل جهود متضافرة من المصرف المركزي والحكومة في دولة الإمارات لتحسين مرونة واستقرار البنية التحتية الحيوية بشكل عام. وفيه سبيل الحد من مخاطر الأمن الإلكتروني داخل المصرف المركزي، يركز المصرف على أربعة مجالات رئيسية: (1) إطار المصرف المركزي لحوكمة الأمن الإلكتروني، (2) إطار المصرف المركزي لإدارة المخاطر، (3) التميز التشغيلي، (4) التعلم والتطوير.

مقدمة

وعلى خلفية تزايد الخدمات المالية الرقمية، يواصل المصرف المركزي تعاونه الوثيق مع القطاع المصرفي والكيانات الحكومية الأخرى لتعزيز المقاومة الإلكترونية. علاوة على ذلك، عمد المصرف المركزي، في مساعيه لتعزيز عملياته الداخلية وقدراته في معالجة مخاطر الأمن الإلكتروني، إلى توظيف أفضل المواهب، إضافة إلى اعتماد أفضل الممارسات المتبعة في أمن المعلومات. كما دأب على تعزيز إجراءات إدارة معلوماته والمخاطر الإلكترونية لديه من خلال تنفيذ منهجية ديناميكية لتحليل المخاطر، وتحديد أصول المعلومات عالية القيمة وحمايتها، وتقييم الأطراف الثالثة، وتعزيز عمليات وضع التقارير على المستوى التنفيذي.

استمرت تهديدات الأمن الإلكتروني وما يرتبط بها من تكاليف في تزايد داخل بيئة اقتصادية أكثر ترابطاً وأساليب إجرام إلكترونية أكثر تعقيداً. وقد تنتقل الصدمات الناتجة عن حوادث الأمن الإلكتروني، عندما لا تجد ما يردعها، إلى النظام المالي وتتصاعد حتى تتحول إلى ضائقة مالية بما لها من تأثير سلبي شديد الوطأة على النشاط الاقتصادي الحقيقي. وعلى غرار صدمات الأسواق المالية، فإنه من الصعب توقع صدمات الأمن الإلكتروني، ولذلك ينصب التركيز على اكتساب القدرة على المقاومة من خلال إدارة قوية للمخاطر وفرض ضوابط صارمة إضافة إلى إجراءات تعافٍ فعالة.

ويضطلع المصرف المركزي بأعمال الرقابة وإدارة أنظمة الدفع في دولة الإمارات، ويعتمد اعتماداً كبيراً على أنظمة تكنولوجيا المعلومات. وأبى شكل من أشكال التعطيل لهذه الأنظمة المهمة من شأنه أن يقوض الثقة وأن يتمخض عن خسائر في الأعمال. ويؤدي ما تنسم به أنظمة الدفع من تعقيد وترابط وثيق فيما بينها وبين القطاعات المختلفة إلى نقاط ضعف قد يستغلها المهاجمون. ولذلك، يمثل دعم وتحديث البنية التحتية الحيوية ضرورة قصوى لضمان الأداء الآمن للنظام.

ومع استمرار تزايد التهديدات الإلكترونية تعقيداً، تواجه المنظمات تحدياً دائماً متمثلاً في توظيف مهنيين متخصصين في الأمن الإلكتروني يتحلون بالقدرة على حماية أنظمتها ضد التهديدات. ويتعاون المصرف المركزي مع الهيئات الحكومية في الإمارات المعنية في توسيع دائرة المواهب من خلال جذب المهنيين المحليين والأجانب في تطوير المهارات التقنية.

الركيزة الرابعة – التعلم والتطوير

إن إحدى أهم الاستراتيجيات التي يتبناها المصرف المركزي لمواجهة المخاطر الإلكترونية هو مواصلة الجهود الرامية لزيادة وعي الموظفين بشأن الهجمات الإلكترونية. وبناءً على ذلك، يستثمر المصرف المركزي بكل ثقته في تطوير برنامج للتوعية بالأمن الإلكتروني ويقدم جلسات توعية لجميع الموظفين على نحو منظم، وذلك من خلال التدريبات التي تعقد داخل الفاعات الدراسية أو من خلال التعلم الإلكتروني. علاوة على ذلك، أقام المصرف المركزي دورات تدريبية متعددة للعاملين الحاليين والجدد بناءً على خصائصهم الوظيفية، وعمل على قياس مدى معرفة كل موظف بمختلف الموضوعات المتعلقة بالمخاطر الإلكترونية.

أهم التدابير والإجراءات الفنية لجميع الأطراف المعنية

يسعى المصرف المركزي، كجزء من التطوير المستمر، إلى تعزيز التدابير والإجراءات الفنية لجميع الأطراف المعنية.

ويقوم المصرف المركزي في الوقت الحالي على تطوير عملية تقييم مخاطر الأطراف الثالثة، وذلك بغية مراقبة وضع الأمن الإلكتروني لدى الموردين باستخدام خدمات تسجيل نقاط الأمن الإلكتروني لتحديد ومراقبة امتثال الموردين لسياسات وإجراءات المصرف المركزي.

ويساهم فريق المخاطر الإلكترونية لدى المصرف المركزي كذلك في الأمن الإلكتروني داخل القطاع المالي من خلال تقديم معلومات منتظمة حول أحدث اتجاهات المخاطر الإلكترونية. كما يتعاون فريق المخاطر الإلكترونية مع مختلف الأطراف المعنية لإطلاق حل لتبادل المعلومات، ودعم القطاع المالي والمصرفي، وتبادل المعلومات بشأن تهديدات أمن إلكتروني معينة متعلقة بنوك في دولة الإمارات.

وفي سبيل تدعيم قدرة القطاع المالي في دولة الإمارات على مواجهة الهجمات الإلكترونية، يتعين على جميع الكيانات المرخصة من قبل المصرف المركزي تطبيق معايير نظام ضمان أمن المعلومات في دولة الإمارات واستيفائها، وذلك على أقل تقدير. علاوة على ذلك، يتعين على جميع البنوك والمؤسسات المالية تلبية وتطبيق الحد الأدنى من المتطلبات لضمان أمن البريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت.

ولتعزيز المقاومة الإلكترونية داخل المصرف المركزي، وضع المصرف المركزي أربع ركائز رئيسية:

الركيزة الأولى – حوكمة الأمن الإلكتروني لدى المصرف المركزي

عمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى تحديث هيكل الحوكمة من خلال تحديد القوانين والأنظمة ذات الصلة محلياً ودولياً، ومثال على ذلك، معيار أمن البيانات لصناعة بطاقات الدفع، ومعيار ISO207001، ومبادئ بازل للبنية التحتية لأسواق المال، والأنظمة الاتحادية المحلية لدولة الإمارات—ضمان المعلومات، وفي سبيل تعزيز حوكمة أمن المعلومات، فإن المصرف المركزي يصدد التقدم بطلب للحصول على شهادة ISO27001.

الركيزة الثانية – إدارة المخاطر لدى المصرف المركزي

وضع المصرف المركزي إطاراً للأمن الإلكتروني على أساس فترة الاستحقاق (MATURITY-BASED). ويربط هذا الإطار ما بين تنفيذ خارطة طريق وبين الاندماج في إطار إدارة المخاطر المؤسسية وتصنيف هذه المخاطر، مع تحديد مدى الإقدام على المخاطر الإلكترونية وتحديد كمياً.

وبجري استعراض المخاطر الإلكترونية لكل من المصرف المركزي والقطاع المالي ككل في اللجان الخاصة بذلك بصفة منتظمة. وتسنعرض لجنة المخاطر استراتيجية المخاطر الإلكترونية وأمن المعلومات والسياسات الداعمة، كما تقرر مسؤوليات واضحة على المستوى التنظيمي، لا سيما عبر خطوط الدفاع الثلاثة.

وبجري المصرف المركزي، على نحو استباقي، تقييماً لمواطن الضعف الداخلية والخارجية، باستخدام كل من الخبراء الداخليين والخارجيين، وذلك في سبيل بناء القدرات الداخلية لتطبيق اختبارات الأمن على جميع أنظمتها. وقد سمح هذا القدر من المعرفة المتراكمة من هذه التدريبات بتمكين المجموعات من تحديد وحل المشكلات المتعلقة بأنظمة الدفع، مع تحسين أمن النظام بالتعاون مع المطورين.

الركيزة الثالثة – التميز التشغيلي

يركز الأمن الإلكتروني في المصرف المركزي على التميز التشغيلي، أخذاً في الاعتبار أن الأمن الإلكتروني هو عامل مساعد لتمكين التعاملات فيما يتعلق بعمليات المصرف المركزي، بحيث تشارك فرق الأمن الإلكتروني في جميع المشاريع والعمليات ودورات حياة الشراء من أجل فرض سياسات الأمن الإلكتروني وتعزيز الوضع الأمني للعمليات على نحو مستمر، إضافة إلى معالجة المخاطر الإلكترونية.

ويوظف المصرف المركزي أحدث التقنيات في مجال إدارة المخاطر الإلكترونية ويستخدم إمكاناته من البيانات الضخمة في ربط البيانات من الأنظمة المختلفة بعضها ببعض وتحديد المخاطر. وفي عام 2020، يواصل المصرف المركزي جهوده من أجل تعزيز قدراته ويسعى للاستفادة من الذكاء الاصطناعي وأدوات التنسيق لتعزيز كفاءته في اكتشاف المخاطر والاستجابة للحوادث.

الجزء الرابع

أنظمة الدفع والتسوية، وأسواق رأس المال، وقطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة

4.1 أنظمة الدفع والتسوية

ظلت أنظمة الدفع في دولة الإمارات تتمتع بالمرونة واستمرت في العمل دون أي اضطرابات تُذكر. وأصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في 2019، نظام تعليمات الدفع الفوري الذي يجري من خلاله إرسال رسائل الدفع وإتاحة الأموال النهائية للمدفوع له في الوقت الحقيقي على مدار 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع (24/7). علاوة على ذلك، جرى اعتماد خارطة الطريق التنفيذية لكل من استراتيجية نظام الدفع الوطني ومكتب التكنولوجيا المالية. ويلعب المصرف المركزي دوراً رئيسياً في تطوير أبرز أنظمة الدفع والتسوية في دولة الإمارات وتشغيلها وإدارتها والإشراف عليها، كما يواصل جهوده في تعزيز قوتها وكفاءتها وفعاليتها.

وخلال عام 2019، لم تتوقف أنظمة الدفع في دولة الإمارات عند التحلي بالمرونة والقوة ومواصلة العمل دون أي اضطرابات تذكر، بل تعدت ذلك إلى استحداث نظام تعليمات الدفع الفوري لتحويل الأموال في الوقت الحقيقي لمدفوعات المستهلكين، على مدار 24 ساعة في اليوم بتكلفة صفرية.

نظام تعليمات الدفع الفوري (IPI)

شهد شهر يونيو 2019 إطلاق نظام تعليمات الدفع الفوري الذي يُعرف كذلك باسم المدفوعات في الوقت الحقيقي، وهو نظام مدفوعات أكثر سرعة يهدف لإنجاز عمليات الدفع عبر البنوك داخل دولة الإمارات في غضون دقيقة واحدة مع توفر الخدمة 24 x 7 x 365 بتكلفة صفرية على البنوك أو المستهلكين. ومن شأن إتاحة البنية التحتية للسوق المالي في الوقت الحقيقي تحقيق الراحة وتوافر الأموال بشكل أسرع. وسجل نظام تعليمات الدفع الفوري 1.9 مليون معاملة قيمتها 4.7 مليار درهم منذ إنطلاقه في يونيو حتى نهاية 2019.

نظام دولة الإمارات لتحويل الأموال (UAEFTS)

شهد نظام دولة الإمارات لتحويل الأموال نمواً مباشراً للسنة العاشرة على التوالي، بما في ذلك معاملات الدفع بين البنوك ومعاملات الدفع بين المستهلكين. وفي 2019، ارتفع العدد الإجمالي للمعاملات بنسبة 9.0% (من 43.7 مليون إلى 47.49 مليون) والقيمة بنسبة 10% (من 10 تريليون درهم إلى 11 تريليون درهم).

وبلغ عدد التحويلات فيما بين البنوك حوالي 477 ألفاً، بقيمة 7.5 تريليون درهم.

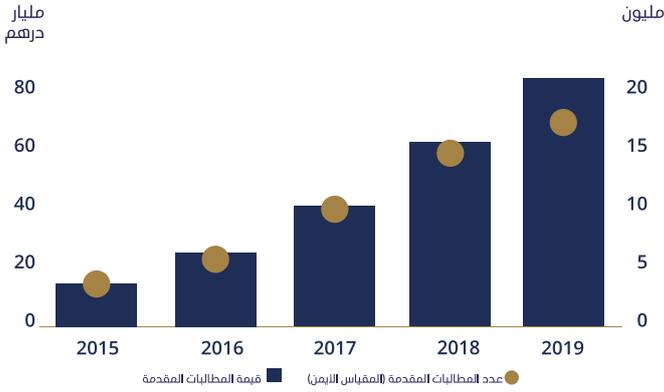
أنظمة الدفع والتسوية دولة الإمارات

تمثل أنظمة الدفع الآمنة وذات الكفاءة أساساً لأي نظام مالي مستقر. ويصطلح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمهمة تأمين ومراقبة المدفوعات غير النقدية في دولة الإمارات، ويقدم خدمات التسوية والمقاصة ويلعب دوراً نشطاً في المزيد من الارتقاء بالبنية التحتية للسوق المالي.

واستمراراً للجهود المبذولة لتمكين تقنية المدفوعات التحويلية المبتكرة، أعلن المصرف المركزي عن إطلاق استراتيجية نظام الدفع الوطني، وهي مبادرة استراتيجية لتعزيز جميع عناصر البنية التحتية للسوق المالي من خلال تطوير ميزات الدفع الجديدة التي تخدم الأفراد والشركات، من خلال أحدث التقنيات في مجال الدفع لتحقيق أعلى مستويات الراحة من حيث المدفوعات الرقمية والفواتير الرقمية، والتسوية المالية، وتحويل الأموال بين النظراء. وبدأت المسيرة نحو إنشاء استراتيجية نظام الدفع الوطني في 2018 من خلال تحديد أهم الفجوات والفرص في أنظمة الدفع الحالية، وصولاً إلى تحديد النتائج المرجوة لسد هذه الثغرات واغتنام هذه الفرص. وفي 2019، أعلن مصرف الإمارات عن إطلاق استراتيجية نظام الدفع الوطني، والتزم بدوره الريادي في تنفيذ النتائج المرجوة بالتعاون مع المؤسسات المالية في الدولة. ومن المتوقع أن تكتمل خطة التنفيذ التي تتكون من ثلاث مراحل بحلول عام 2023.

علاوة على ذلك، التزم المصرف المركزي بدراسة سياسات الدفع الحالية وأنظمتها المتعلقة بالنزاهة والكفاءة والتسعير وتوفير خدمات الدفع لمقدمي الخدمات المالية في دولة الإمارات. والهدف من ذلك هو مراعاة التغييرات الأخيرة في التكنولوجيا المربكة، وتعزيز الدور التشاركي الذي يلعبه المصرف المركزي في توجيه التكنولوجيا المالية. ومن المتوقع أن تغطي سياسة الدفع الجديدة مجموعة واسعة من خدمات الدفع ومنتجاته وأنشطته، مع التركيز على المدفوعات الرقمية ومقدمي خدمات التكنولوجيا المالية. ويتوقع المصرف المركزي إصدار سياسة الدفع الجديدة بحلول عام 2020، وذلك بالتشاور مع المؤسسات المالية في دولة الإمارات.

الرسم البياني 4.1.3: المطالبات المقدمة من خلال نظام الخصم المباشر في دولة الإمارات



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

نظام حماية الأجور (WPS)

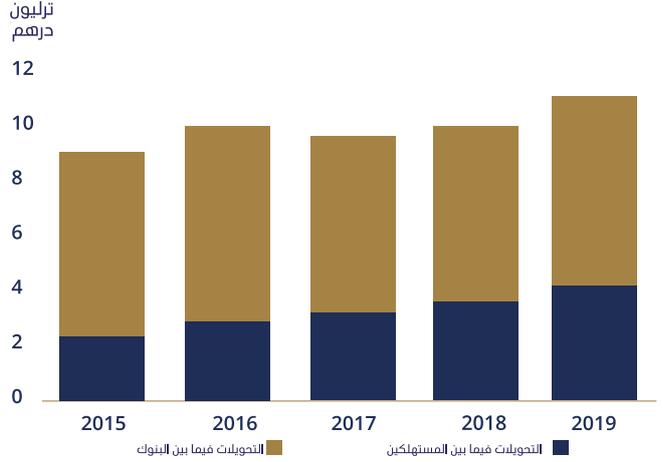
في 2019، استمر نظام حماية الأجور في دولة الإمارات في إحاطة عمليات دفع أجور الموظفين بالأمن والحفظ والالتزام بمواعيد السداد. وزاد اعتماد أصحاب العمل لنظام حماية الأجور في دولة الإمارات منذ إنشائه، حيث شهدت قيمة المعاملات زيادة متسارعة لتصل إلى 240 مليار درهم في 2019.

الرسم البياني 4.1.4: المعاملات عبر نظام حماية الأجور في دولة الإمارات



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الرسم البياني 4.1.1: قيمة المعاملات من خلال نظام الإمارات لتحويل الأموال

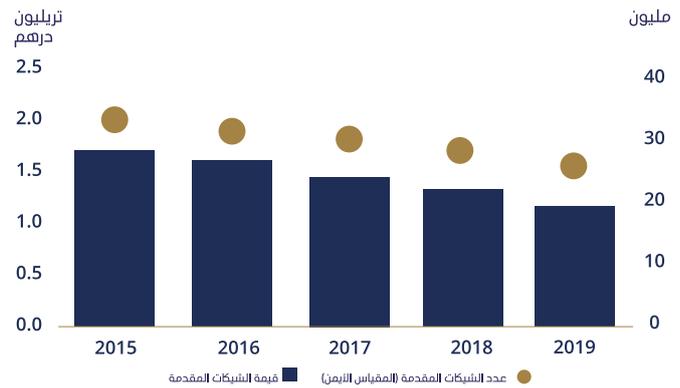


المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها (ICCS)

استمر نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها في العمل في 2019 ولكن بقدر أقل من حجم وقيمة الشيكات مقارنة بعامي 2018 و2017، وهو ما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي للمصرف المركزي لتعزيز المدفوعات غير النقدية، وانخفاض عدد الشيكات المقدمة بنسبة 4.0% (من 28.0 مليون إلى 27.0 مليون)، بينما انخفضت القيمة بنسبة 6.0% على أساس سنوي مقارنة بعام 2018 (من 1.4 تريليون درهم إلى 1.3 تريليون درهم).

الرسم البياني 4.1.2: الشيكات المقدمة عبر نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

نظام الخصم المباشر في دولة الإمارات (UAEDDS)

حقق نظام الخصم المباشر الذي يتولى تشغيله المصرف المركزي نمواً مباشراً في 2019 بلغ 17.0% مقارنة بعام 2018 فيما يتعلق بإجمالي عدد المطالبات المقدمة (من 13.4 مليون إلى 16.0 مليون)، وبلغ 7.0% من حيث القيمة (من 57 مليار درهم إلى 61 مليار درهم). ويعكس النمو في الحجم والقيمة الاستخدام المتزايد لبطاقات الخصم المباشر في دولة الإمارات.

أولويات التنمية وأهم المبادرات في 2020

يوصل المصرف المركزي إبراز أهمية التركيز على المدفوعات الرقمية بهدف تقديم خدمات دفع تتمتع بالمزيد من السرعة والسهولة وكفاءة التكلفة للمستهلكين والشركات محلياً والعابرة للحدود داخل المنطقة. وتشمل أهم المبادرات التي تشكل جزءاً من خطة 2020 ما يلي:

1. تعزيز بنية المدفوعات في دولة الإمارات من خلال إطار رقابي أوسع يغطي التقنيات الحديثة في المنطقة.
2. تعزيز البنية التحتية للسوق المالية من خلال مشروع استراتيجية أنظمة الدفع الوطنية لتمكين أساليب الدفع المبتكرة باستخدام أحدث التقنيات.
3. إنشاء مكتب للتكنولوجيا المالية داخل المصرف المركزي.
4. الاستمرار في استهداف مدفوعات وخدمات تسوية تتسم بمزيد من السرعة للمستهلكين والشركات داخل المنطقة من خلال مبادرات مختلفة.
5. تعزيز نماذج التسعير وهيكل الرسوم لخدمات الدفع المختلفة في دولة الإمارات.

نظام المقسم الإلكتروني في دولة الإمارات (UAE SWITCH)

ظل نمو السحوبات النقدية من خلال نظام المقسم الإلكتروني في دولة الإمارات مستقراً ولكنه تراجع في عام 2019. فقد انخفضت عدد عمليات السحب النقدي من خلال نظام المقسم الإلكتروني في دولة الإمارات بنسبة 7.0% على أساس سنوي (من 92 مليون إلى 86 مليون). وفي الوقت ذاته، انخفضت قيمة السحوبات بنسبة 8.0% (من 132 مليار درهم إلى 122 مليار درهم).

تقييم أنظمة الدفع في دولة الإمارات

إن نظام الدفع ذو الأهمية النظامية هو النظام الذي قد يتمخض أي إخفاق يحدث داخله عن عواقب وخيمة في جميع جوانب النظام المالي في دولة الإمارات. وحدد المصرف المركزي اثنين من أنظمة الدفع على أنهما ذو أهمية نظامية في النظام المالي في دولة الإمارات وهما: نظام تحويل الأموال في دولة الإمارات ونظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها. ويجري سنوياً تقييم جميع أنظمة الدفع التي يضطلع المصرف المركزي بتشغيلها كنظام تحويل الأموال في دولة الإمارات ونظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها وفقاً لمبادئ البنية التحتية للسوق المالي لضمان الأداء السليم وتوفير الأنظمة. ووفقاً لتقييم مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية لعام 2019، فإن أنظمة الدفع المذكورة ممتثلة تماماً لغالبية المبادئ المعمول بها، ومتوافقة إلى حد كبير مع مبادئ أخرى. وحدد المصرف المركزي عام 2023 موعداً للامتثال التام لجميع المبادئ وفقاً للجدول الزمني المتوقع لإتمام ذلك.

المستجدات الرئيسية في مشهد أنظمة الدفع في دولة الإمارات

في عام 2019، أطلق العديد من المبادرات لتعزيز قوة أنظمة الدفع والتسوية التي يديرها المصرف المركزي وتدعيم كفاءتها وفعاليتها:

1. إطلاق الاستراتيجية الوطنية لأنظمة الدفع.
2. استكمال العملة الرقمية المشتركة وإثبات مفهوم السجلات الموزعة (مشروع "عابر" للعملة الرقمية المشتركة).
3. تطوير استراتيجية التكنولوجيا المالية وخارطة الطريق التنفيذية لإنشاء مكتب التكنولوجيا المالية.
4. تعزيز المدفوعات الإقليمية من خلال العديد من المبادرات العابرة للحدود التي من شأنها أن تضمن سلاسة الدفع في الوقت الحقيقي، وذلك فيما يتعلق بالبطاقات والتحويلات والمعاملات بين البنوك داخل المنطقة.
5. إطلاق اختبار سياسة الدفع الحالية.

4.2 أسواق رأس المال

(مساهمة من هيئة الأوراق المالية والسلع)

تتولى هيئة الأوراق المالية والسلع مسؤولية مراقبة وتنظيم الأسواق المالية في دولة الإمارات، بما فيه ذلك سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية. ووضعت هيئة الأوراق المالية والسلع إطاراً تشريعياً ضرورياً لتطوير أسواق رأس المال في دولة الإمارات، وحماية حقوق المستثمرين في الأسواق المالية، من خلال تعزيز الشفافية وكذلك توظيف أفضل ممارسات حوكمة الشركات. وخلال عام 2019، بلغ إجمالي القيمة السوقية لأسواق أبوظبي ودبي للأوراق المالية 905.4 مليار درهم، بزيادة قدرها 3% عن عام 2018.

الجدول 4.2.1: أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX)

| التغير السنوي % | 2018 | 2019 | سوق أبوظبي للأوراق المالية |
|-----------------|---------|---------|---|
| 3.27% | 4915.07 | 5075.77 | المؤشر (نقطة) |
| 43.69% | 39.541 | 56.818 | القيمة المتداولة (بمليارات الدراهم) |
| 1.03% | 15.367 | 15.526 | الحجم المتداول (بمليارات الأسهم) |
| 41.52% | 273,940 | 387,693 | التداولات* |
| 0.45% | 528.752 | 531.112 | القيمة السوقية (بمليارات الدراهم) |
| 403.42% | 1.928 | 9.706 | صافي الاستثمار الأجنبي (بمليارات الدراهم) |
| 369.86% | 2.09 | 9.82 | (شراء - بيع) (بمليارات الدراهم) |

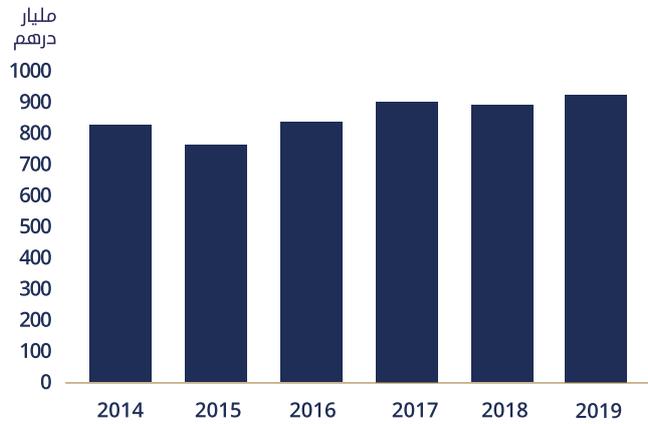
المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

الجدول 4.2.2: أداء أسواق دبي المالية (DFM)

| التغير السنوي % | 2018 | 2019 | أسواق دبي المالية |
|-----------------|---------|---------|-------------------------------------|
| 9.29% | 2529.75 | 2764.86 | المؤشر (نقطة) |
| 10.20% | 59.128 | 53.097 | القيمة المتداولة (بمليارات الدراهم) |
| 10.23% | 44.608 | 40.045 | الحجم المتداول (بمليارات الأسهم) |
| 0.45% | 659,650 | 656,674 | التداولات* |
| 8.17% | 346.035 | 374.303 | القيمة السوقية (بمليارات الدراهم) |
| 301% | -1.41 | 2.828 | صافي الاستثمار الأجنبي (بالمليارات) |
| 286.83% | 0.334 | 1.292 | (شراء - بيع) (بمليارات الدراهم) |

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

الرسم البياني 4.2.1: القيمة السوقية للأسواق المالية في دولة الإمارات



نظرة عامة على أداء أسواق الأسهم في دولة الإمارات خلال 2019

كان أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي جيداً نسبياً خلال عام 2019 على خلفية تحسن ثقة المستثمرين الأجانب في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي. سجل مجموع صافي الاستثمارات الأجنبية في سوق أبوظبي للأوراق المالية 9.706 مليار درهم، بزيادة تزيد عن أربعة أضعاف، في حين سجل سوق دبي المالي زيادة في الاستثمار الأجنبي بنسبة 300% لتصل إلى 2.828 مليار درهم خلال عام 2019.

ولا يزال يظهر في الأسواق منتجات وخدمات جديدة غير خاضعة للتنظيم، والتي يجري الترويج لها من خلال المناطق الحرة وعبر الإنترنت، وتشكل تحدياً لجميع الهيئات الرقابية من حيث كيفية التعامل مع هذه المنتجات على النحو الذي يضمن حماية المستثمرين والحفاظ على سلامة الأسواق المالية.

مراجعة المخاطر وتحليلها خلال 2019

أداء الأسواق المالية

شهدت أسواق الأسهم العالمية أفضل عام لها منذ تداعيات الأزمة المالية قبل عقد من الزمن. وأنهت معظم أسواق الأسهم العالمية، بما في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا، العام 2019 بأداء متميز. وارتفع مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال العالمي (MSCI)، الذي يتابع الأسهم في جميع أنحاء العالم المتقدم، بنسبة 24.1% في 2019.

وهضعت هيئة الأوراق المالية والسلع سيناريوهات مختلفة بشأن تطورات مستقبلية محتملة لها شأنها من حيث التأثير، وتصورات عن كيفية التعامل معها في ظل أوضاع مختلفة داخل السوق. وقد ترجمت هذه السيناريوهات إلى مبادرات يمكن للجنة هيئة الأوراق المالية والسلع تنفيذها في ضوء التحديات المستقبلية، علاوة على تحديد التحديات الداخلية والخارجية.

وتنشر هيئة الأوراق المالية والسلع تحذيرات للجمهور من مقدمي الخدمات والمنتجات غير المرخصين، إضافة إلى حالة الانتهاكات الخطيرة إلى الهيئات القضائية المختصة، ما ساهم في تحقيق الردع وخفض عدد الانتهاكات. وفي سياق جهود الهيئة لخلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال تقليل عدد المخالفات في أسواق رأس المال، كشفت هيئة الأوراق المالية والسلع عن عمليات التفتيش على الشركات المرخصة والشركات المدرجة في الأسواق المحلية. وكان الهدف من التفتيش التأكد من امتثال هذه الشركات لأحكام القوانين والأنظمة بما يضمن الحد من تلك المخالفات، إضافة إلى نشر أسماء المخالفين على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والسلع وفقاً للأنظمة الصادرة في هذا الصدد.

الفرص والتحديات

طورت شركات التكنولوجيا الناشئة منتجات وخدمات مالية جديدة ومبتكرة مثل "البلوك تشين" "block chain" ورموز الأمان "security tokens". وتمثل هذه التطورات والابتكارات في أسواق رأس المال والمجال المالي بشكل عام فرصاً وتحديات للهيئات الرقابية من حيث الحاجة إلى مواكبة هذه التطورات وتقييم تأثيرها على الصناعة والأسواق، مع عدم إغفال الحاجة لإتاحة الفرصة أمام الابتكار الإيجابي. ولا تخلو الابتكارات التكنولوجية من مخاطر بعينها، أهمها المخاطر الرقابية والقانونية المتعلقة بعدم اليقين في تصنيف وترخيص ومراقبة هذه الشركات والخدمات، ومنها كذلك صعوبة مراقبة المعاملات العابرة للحدود، والمخاطر التشغيلية للشركات التي تعتمد مثل هذه التقنيات، وكذلك مخاطر الأمن الإلكتروني والخصوصية وحماية البيانات.

استعراض المستجدات الرقابية الأخيرة والمبادرات الأخرى خلال 2019

عمدت هيئة الأوراق المالية والسلع على تعديل "دليل معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة شركات المساهمة العامة". وتهدف التعديلات إلى معالجة المشاركة الضعيفة للمساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية وإبلاغ المهتمين في أقرب وقت ممكن بالتعديلات التي تجرى على النظام الأساسي للشركات. وهكذا توأكب الهيئة التغييرات في مجال حماية المستثمرين، من أجل استيعاب متطلبات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية وكذلك الحفاظ على البيئة.

واعتمد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع مشروع قرار بشأن معايير الملاءمة والمناسبة، ويقصد بتلك المعايير المعلومات التي يتعين على الجهة المرخصة الحصول عليها واستيفائها من كل عميل، باستثناء المستثمر المؤهل، قبل إجراء أي تعامل معه، وذلك من خلال قياس أهداف العميل الاستثمارية، ومركزه المالي، وقدرته المالية، وخبرته، وغيرها من أدوات القياس الأخرى التي تمكن الجهة المرخصة من بيان مدى ملاءمة ومناسبة العميل للاستثمار المقبل عليه.

وأصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع تعميماً يلزم جميع الشركات المساهمة العامة بتطبيق نظام التصويت الإلكتروني على قرارات الاجتماعات العامة لهذه الشركات بالتنسيق مع الأسواق المالية في دولة الإمارات. ويجري العمل على التحقق من جاهزية السوق لتطبيق نظام التصويت الإلكتروني. وأصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع كذلك توجيهاً ببدء التنفيذ التجريبي لنظام التصويت الإلكتروني للمساهمين في عينة من الشركات المدرجة.

وفي سبيل قياس ثقة المستثمرين، أرسلت هيئة الأوراق المالية والسلع استبياناً لكل من مستثمري التجزئة والمستثمرين المؤهلين. وبعد تحليل نتائج الاستبيان عمدت لجنة هيئة الأوراق المالية والسلع إلى وضع خطة عمل للتعامل مع جميع التعليقات والمقترحات.

وأصدرت إدارة الهيئة قرار رقم (32/Chairman) لسنة 2019 بشأن إجراءات الشركات المدرجة أسهمها في الأسواق والتي تبلغ خسائرها المتراكمة 20% أو أكثر من رأسمالها. ويشمل القرار تمييز الشركات الخاسرة بعلامة مميزة (صفراء وحمراء) في شاشات التداول، وفقاً لنسبة الخسائر المتراكمة إلى رأس مال الشركة. ويفرض القرار على هذه الشركات متطلبات إفصاح بغية إجراء تحليل مفصل للخسائر المتراكمة ومقدارها ونسبتها إلى رأس المال، والأسباب الرئيسية التي أدت إلى تحقيق هذه الخسائر المتراكمة، وتاريخها، والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمعالجتها. كما يشمل متطلبات الإفصاح وتقديم خطة لمعالجة الخسائر المتراكمة للشركات التي تتجاوز خسائرها المتراكمة 50% أو أكثر من رأس مالها.

وعدلت الهيئة القرار الإداري رقم (6/CEO) لسنة 2019 بشأن صناديق الاستثمار العقاري. وبحسب هذا التعديل، يجوز لأي صندوق استثمار عقاري أن ينشئه أو يمتلك شركة خدمات عقارية واحدة أو

أكثر. علاوة على ذلك، يُسمح للصناديق بقبول مساهمات عينية كجزء من رأس مالها، ما يتيح إمكانية إنشاء صندوق استثماري لتمويل أجزاء من رأسمالها المساهم من العقارات. وسيدعم هذا التعديل سوق العقارات في الدولة.

وقامت هيئة الأوراق المالية والسلع بالتنسيق مع الجهات المعنية في دولة الإمارات بشأن تنظيم التمويل الجماعي. ونظراً لمسؤولية المصرف المركزي عن التمويل الجماعي القائم على القروض، ومسؤولية هيئة الأوراق المالية والسلع عن التمويل الجماعي القائم على حقوق الملكية، فقد تم إرسال مشروع لائحة تنظيمية إلى مجلس الوزراء.

وانضمت هيئة الأوراق المالية والسلع إلى الشبكة العالمية للابتكار المالي، التي شاركت فيها هيئات رقابية من جميع أنحاء العالم، بغية إيجاد حلول مناسبة للتعامل مع المستجدات التكنولوجية والابتكارات في القطاع المالي.

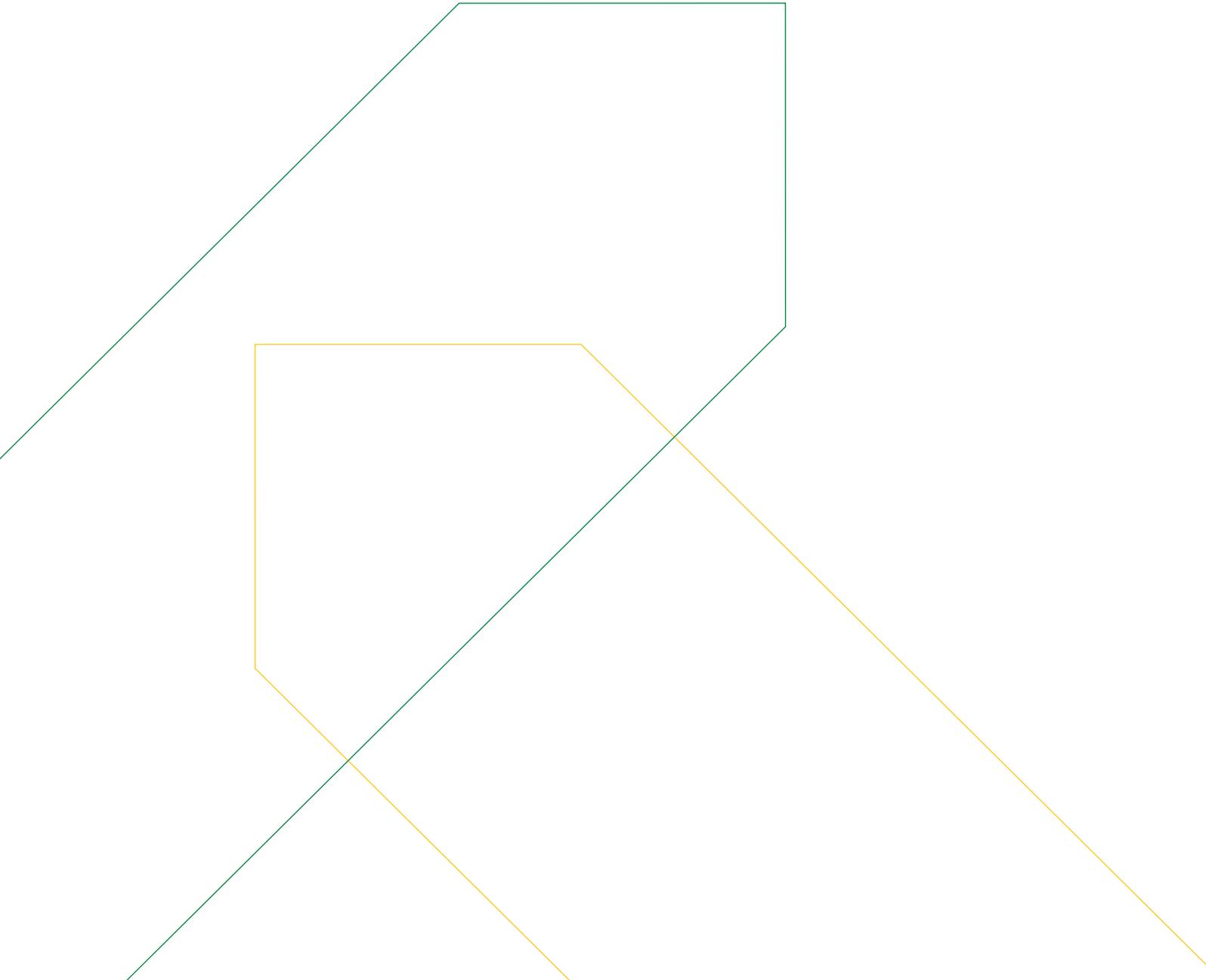
وواصلت هيئة الأوراق المالية والسلع جهودها لاستكمال الإطار الرقابي المطلوب للارتقاء بالسوق في المؤشرات الدولية من ناشئ إلى متقدم؛ وسوف ترسل هيئة الأوراق المالية والسلع مسودة قانونها الجديد إلى الجهات المعنية لإقراره. وحالياً، تعمل هيئة الأوراق المالية والسلع على صياغة لوائح تنظيمية إضافية من شأنها أن تساعد على سد الفجوات في سبيل الارتقاء بالسوق، (على سبيل المثال، طرح الأوراق المالية للعملية (ICO)، وتجار الأوراق المالية، والتنظيم الاحترازي الجزئي، والتوريق، وما إلى ذلك).

وفي الوقت نفسه، تعمل هيئة الأوراق المالية والسلع على زيادة عمق السوق من خلال إدخال لوائح تنظيمية جديدة تسمح بمزيد من التنوع في المنتجات وأدوات الاستثمار، مثل الأسهم الممتازة، وكذلك المشاريع الرامية إلى تعزيز السيولة في السوق المالي، مثل التمويل الجماعي وآلية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعقدت هيئة الأوراق المالية والسلع سلسلة من المشاورات مع عدد من المؤسسات الحكومية الرائدة لتنفيذ مبادرة تهدف إلى إيجاد حلول مبتكرة لتمويل المشروعات الرائدة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل إنشاء قنوات يمكن من خلالها لهذه المشروعات الوصول إلى أسواق رأس المال والاستفادة من أساليب التمويل المتاحة، وذلك في ضوء الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في تحقيق التنمية المستدامة.

وبوجه عام، تمتلك هيئة الأوراق المالية والسلع خارطة طريق حتى عام 2021 تتضمن قائمة أولويات للمشروعات التي تعمل عليها خلال العام: الوصول إلى الأسواق المالية المتقدمة، والأسواق المالية المستدامة، وسوق رائد لرأس المال الإسلامي، ودعم شركات الوساطة لتقديم خدمات مالية متكاملة، وعروض الرمز الآمن، وتطوير رأس المال المبتكر باستخدام الحلول الذكية، والحفاظ على مركز دولة الإمارات كواحدة من بين أفضل 10 دول تنافسية في العالم. كما تتضمن قائمة أولويات الهيئة إطلاق مبادرات مشتركة مع الأسواق المالية لزيادة عمق السوق والسيولة.

وأخذت هيئة الأوراق المالية والسلع، بصفتها جهة واضحة للسياسات وهيئة رقابية حكومية لأحد أهم محركات الاقتصاد وأسواق رأس المال، علمه عاتقها مسؤولية استخدام دورها كجهة رقابية وتيسيرية لأسواق رأس المال في دولة الإمارات للسعي الحثيث لتنفيذ جدول أعمالها الوطني المعني بالاستدامة في دولة الإمارات، في جميع المجالات التي تقع ضمن نطاق اختصاصها. وتشمل هذه المجالات، علمه سبيل المثال لا الحصر: توفير وسائل جديدة فعالة من حيث التكلفة للحصول علمه تمويل للمشاريع والأنشطة الاقتصادية المستدامة؛ وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في الشركات التي تعمل علمه تضمين الاستدامة في صنع القرار الاستراتيجي لديها؛ وتشجيع الإفصاح عالي الجودة عن المسائل المتعلقة بالاستدامة؛ وتشجيع المستثمرين ومن يتوبون عنهم ليصبحوا دعاة أقوياء للاستثمار المستدام وتزويدهم بالمعلومات والأدوات والقنوات والتجهيزات للقيام بذلك؛ ودمج مفاهيم الاستدامة في سياساتها الرقابية، حيثما كان ذلك ممكناً وملائماً.



4.3 قطاع التأمين

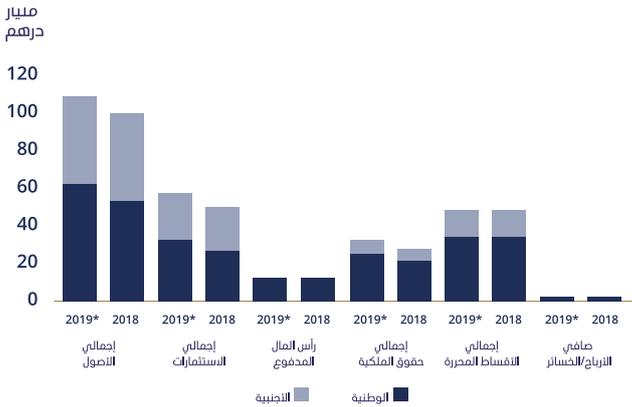
(مساهمة من هيئة التأمين)

يعد قطاع التأمين من أكثر القطاعات الاقتصادية نشاطاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يلعب دوراً حيوياً في خدمة الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات نمو مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وتأتي دولة الإمارات في المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنسبة لإجمالي أقساط التأمين المحررة في السنوات العشر الماضية. ويلعب هذا القطاع دوراً رئيسياً في حماية الأشخاص والممتلكات في الدولة من خلال ضمان الوفاء بالالتزامات تجاه حاملي وثائق التأمين وأيضاً في زيادة المدخرات الوطنية وتراكمها واستثمارها.

أهم المؤشرات المالية لشركات التأمين

ارتفع إجمالي أصول قطاع التأمين خلال عام 2019 بنسبة 5.7% كما سجل القطاع زيادة في صافي الربح بنسبة 29.5% مقارنة بالعام السابق.

الرسم البياني 4.3.2: أهم المؤشرات المالية لشركات التأمين



المصدر: هيئة التأمين.

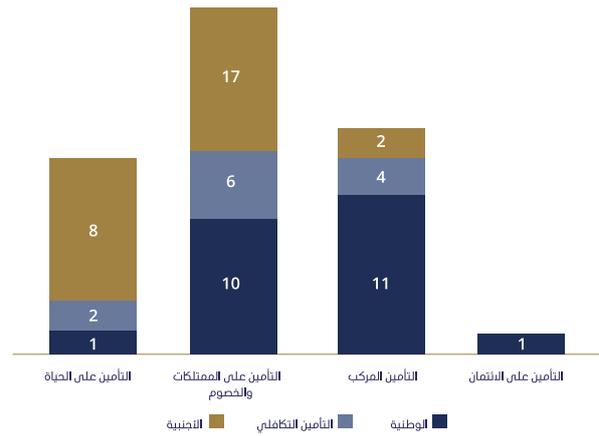
تشريعات هيئة التأمين

كان لعام 2019 خصوصيته من حيث تشريعات التأمين، حيث أصدرت هيئة التأمين في دولة الإمارات عدة تشريعات جديدة. ومن شأن تلك التشريعات الجديدة أن تساهم في تطوير دور قطاع التأمين وتعزيزه في تأمين الأرواح والممتلكات والخصوم ضد المخاطر.

أداء قطاع التأمين

ظل إجمالي عدد شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات خلال عام 2019 مستقرًا عند 62 شركة، أكثر من نصفها شركات تأمين على الممتلكات والخصوم.

الرسم البياني 4.3.1: عدد شركات التأمين المرخصة في 2019



المصدر: هيئة التأمين.

الجدول 4.3.1: عدد المهنيين ذات الصلة بالتأمين

| 2019 | 2018 | المهني ذات الصلة |
|------|------|----------------------------|
| 167 | 164 | شركات وساطة التأمين |
| 23 | 22 | وكلاء التأمين |
| 44 | 47 | مستشارو التأمين* |
| 109 | 117 | خبراء تقييم الخسائر* |
| 59 | 51 | خبراء حساب التأمين* |
| 26 | 28 | الطرف الإداري الثالث "TPA" |

** أفراد وشركات.

أولمى التعليمات لتنظيم عمليات إعادة التأمين

تتضمن تعليمات نظام إعادة التأمين العديد من الأحكام الجديدة في أعمال إعادة التأمين، بما في ذلك:

- يجوز لشركات إعادة التأمين المشاركة في إعادة التكافل.
- يجوز لشركات إعادة التأمين الجمع بين إعادة التأمين على الأعمال التجارية والالتزامات وبين إعادة التأمين على الأشخاص وعمليات تراكم الأموال.
- يجوز للحكومة الاتحادية والحكومة المحلية وأمي شركة أو كيان مملوك بالكامل لأمي منهما أن يكون مساهماً في شركة إعادة تأمين أو يؤسس شركة مساهمة عامة بمفرده لممارسة إعادة التأمين وفقاً لأحكام القانون الاتحادي بشأن الشركات التجارية.
- الحد الأقصى لأقساط إعادة التأمين المستلمة محدد بنسبة 49% من إجمالي أقساط التأمين المحررة للشركة.

من شأن النظام الجديد أن يشجع على تأسيس شركات إعادة التأمين الوطنية، بالإضافة إلى فروع شركات إعادة التأمين الأجنبية لممارسة أعمالها في دولة الإمارات بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

تعليمات التأمين على الحياة والتأمين التكافلي العائلي

تمثل التعليمات الجديدة للتأمين على الحياة والتأمين التكافلي العائلي نقلة نوعية في تنظيم سوق التأمين على الحياة في دولة الإمارات للأسباب التالية:

- تنظيم عمليات الإنتاج في التأمين على الحياة بتقسيمها على سنوات الوثيقة بنسبة 10% في السنة؛ وبالنسبة لكل علاوة على حدة، فإن العمولة لا تتجاوز 10%.
- توحيد أسس المقارنة لعروض منتجات التأمين على الحياة.
- يجب أن تشمل جميع منتجات الادخار على 10% على الأقل من مزايا الحماية التأمينية (الوفاة/ الحياة).
- زيادة مستوى الإيضاحات التي تقدمها شركات التأمين للعملاء.
- تطبيق "فترة النظرة غير المقيدة" لأول مرة بمدة قدرها 30 يوماً.

ميثاق السلوك والأخلاق

أصدرت هيئة التأمين تعديلاً على بعض أحكام القرار رقم (3) لسنة 2010 بإضافة المهن المتعلقة بالتأمين في القرار، وزادت التعديلات من مستوى حقوق المؤمن عليهم والمستفيدين من عمليات التأمين.

لجان تسوية وفض منازعات التأمين

قامت هيئة التأمين بتشكيل لجان لتسوية وفض النزاعات التأمينية لجميع أنواع التأمين وفئاته.

اللجان عبارة عن نظام قضائي متخصص في اتخاذ إجراءات سريعة ومبسطة، دون تحمل تكاليف وأعباء مالية، حيث يلجأ إلى اللجان بدون رسوم.

علاوة على ذلك، يتم التواصل عن بعد عبر القنوات الإلكترونية مع أطراف التأمين من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في قطاع التأمين، ما يدعم في نهاية المطاف التنمية المستدامة لدولة الإمارات.

بدأ عمل اللجان في أبوظبي ودبي اعتباراً من نوفمبر 2019، مع إمكانية تشكيل لجان أخرى في أي إمارة إن لزم الأمر.

القواعد الإشرافية للبيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية في صناعة التأمين "الصناديق التجريبية" (sand boxes)

أصدرت هيئة التأمين القواعد المذكورة أعلاه بهدف المساهمة في تحقيق رؤية دولة الإمارات 2021، وتحويل سوق التأمين في دولة الإمارات إلى سوق تأمين ذكي.

وتحدد الأحكام الإطار العام للحل المبتكر وفئات المتقدمين ومعايير الأهلية خلال الفترة التجريبية.

بالإضافة إلى ذلك، تدعم هيئة التأمين شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في دولة الإمارات، بما يساعد الدولة على إنشاء اقتصاد معرفي تنافسي قائم على الابتكار ويتطلب دعم أصحاب الحلول المبتكرة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17

في أعقاب تحليل الثغرات الداخلية وتنفيذ خرائط الطريق في أوائل عام 2019، اتجهت هيئة التأمين إلى دعم الشركات في تحديث أنظمتها وعملياتها. وفي هذا الصدد، أصدرت هيئة التأمين في ديسمبر 2019 تعميماً إلى جميع شركات التأمين تطلب فيه تقييمات الأثر المالي لهذه الشركات من تطبيق المعيار الجديد. وسيكون المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 الجديد سارياً اعتباراً من عام 2022 وسيكون له تأثير على إعداد التقارير حول النتائج المالية.

تعزيز دور المراقب الشرعي في شركات التأمين التكافلية العاملة في الدولة

تحرص هيئة التأمين على تطوير قطاع التأمين خاصة التأمين التكافلي الذي يمثل 10% من إجمالي الأقساط المحدرة في قطاع التأمين الإماراتي.

لذا، أصدرت هيئة التأمين في هذا الإطار أنظمة جديدة لتنظيم الواجبات والوظائف الرئيسية للمراقب الشرعي في شركات التكافل، مثل:

أولاً، مراجعة عقود التأمين ومعاملاته للتأكد من التزامها بأحكام مبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى الصادرة بشأن المعاملات الجديدة.

ثانياً، تجرّم عمليات التأمين التكافلي في الشركة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثاً، تضطلع الشركة بأعمالها إما على أساس الوكالة أو على أساس الوكالة والمضاربة معاً.

تسويق وثائق التأمين من خلال البنوك

يعد "الضمان المصرفي" (Bank-assurance) أو تسويق وثائق التأمين عبر البنوك "إحدى أهم قنوات التوزيع، خاصة في التأمين على الحياة، حيث يمثل 35% من إجمالي أقساط التأمين المحدرة في قطاع التأمين على الحياة.

وأصدرت هيئة التأمين تعديلاً على التعليمات الخاصة بتسويق وثائق التأمين عبر البنوك في إطار متابعة تنفيذ التعليمات السابقة في السوق.

استبعاد بعض وثائق التأمين من شرط تحريرها باللغة العربية

نظراً لخصائص وثائق التأمين وطبيعتها الدولية، حددت هيئة التأمين أنواع وثائق التأمين التي سيتم استثنائها من شرط تحريرها باللغة العربية على النحو التالي: وثائق التأمين على أجسام السفن، وأجسام الطائرات، والأقمار الصناعية، والمناطيد، والمركبات الفضائية، وتأمينات البترول.



مرفق

المؤشرات الرئيسية للبنوك الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة

| 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | |
|-------------------------|--------|--------|--------|--|
| كفاية رأس المال | | | | |
| %14.0 | %13.7 | %14.0 | %14.6 | نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر |
| %16.1 | %16.2 | %16.6 | %17.1 | نسبة رأس مال الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر |
| %17.3 | %17.5 | %18.1 | %18.5 | نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر |
| الربحية | | | | |
| %1.5 | %1.5 | %1.5 | %1.6 | العائد على الأصول |
| %31.2 | %35.9 | %39.1 | %36.6 | نسبة التكلفة إلى الدخل |
| السيولة والتمويل | | | | |
| %16.6 | %17.5 | %18.3 | %14.9 | نسبة الأصول السائلة المؤهلة |
| %82.6 | %82.3 | %84.5 | %88.1 | نسبة السلف إلى الموارد المستقرة |
| مؤشرات الإقراض | | | | |
| %93.3 | %94.3 | %97.1 | %100.4 | نسبة القروض إلى الودائع |
| %61.7 | %64.3 | %69.0 | %71.4 | نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية |
| جودة الأصول | | | | |
| %2.4 | %1.6 | %1.6 | %1.3 | نسبة صافي القروض المتعثرة |
| %59.6 | %70.1 | %69.7 | %72.6 | نسبة تغطية المخصصات المحددة |
| %97.0 | %104.7 | %107.0 | %118.0 | نسبة إجمالي تغطية المخصصات |

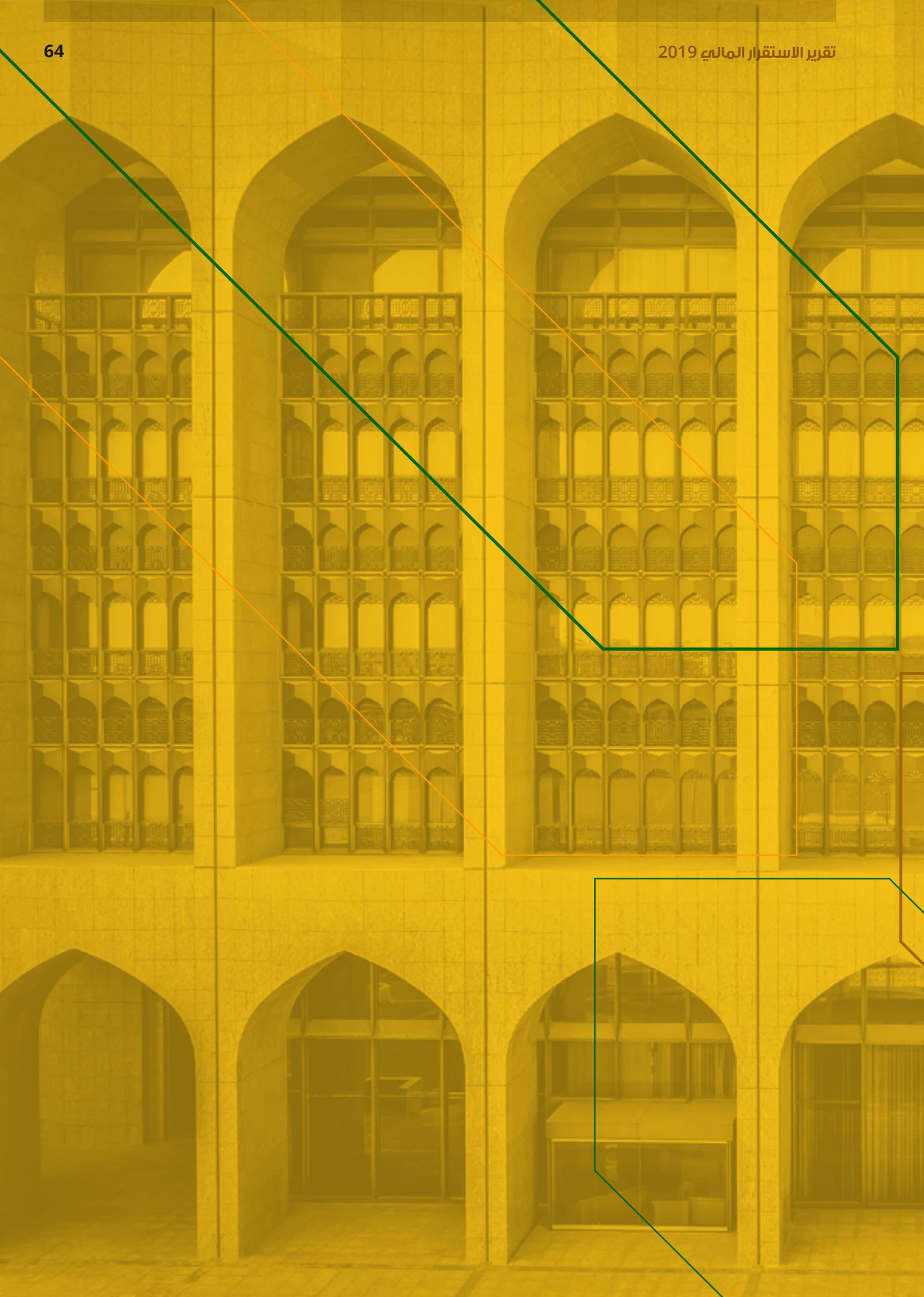
المؤشرات الرئيسية للنظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة

| 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | |
|-------------------------|--------|--------|--------|--|
| كفاية رأس المال | | | | |
| %14.7 | %14.3 | %14.6 | %15.1 | نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر |
| %16.5 | %16.2 | %16.6 | %17.3 | نسبة رأس مال الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر |
| %17.7 | %17.5 | %18.1 | %18.9 | نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر |
| الربحية | | | | |
| %1.6 | %1.5 | %1.5 | %1.4 | العائد على الأصول |
| %33.9 | %35.9 | %39.1 | %38.0 | نسبة التكلفة إلى الدخل |
| السيولة والتمويل | | | | |
| %18.1 | %17.5 | %18.3 | %16.2 | نسبة الأصول السائلة المؤهلة |
| %81.0 | %82.3 | %84.5 | %86.2 | نسبة السلف إلى الموارد المستقرة |
| مؤشرات الإقراض | | | | |
| %92.5 | %94.3 | %97.1 | %99.4 | نسبة القروض إلى الودائع |
| %66.6 | %64.3 | %69.0 | %75.1 | نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية |
| جودة الأصول | | | | |
| %2.4 | %1.8 | %1.8 | %1.5 | نسبة صافي القروض المتعثرة |
| %62.4 | %70.0 | %68.1 | %72.7 | نسبة تغطية المخصصات المحددة |
| %97.5 | %104.7 | %107.0 | %113.0 | نسبة إجمالي تغطية المخصصات |

المؤشرات الرئيسية للبنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة

| 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | |
|-------------------------|--------|--------|--------|--|
| كفاية رأس المال | | | | |
| %13.4 | %12.7 | %11.4 | %12.4 | نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر |
| %16.8 | %16.2 | %15.3 | %16.5 | نسبة رأس مال الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر |
| %17.9 | %17.3 | %16.4 | %17.1 | نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر |
| الربحية | | | | |
| %1.8 | %1.8 | %1.7 | %1.5 | العائد على الأصول |
| %35.4 | %37.5 | %37.9 | %40.0 | نسبة التكلفة إلى الدخل |
| السيولة والتمويل | | | | |
| %19.7 | %19.6 | %20.0 | %16.8 | نسبة القروض إلى الودائع |
| %80.7 | %81.6 | %83.1 | %86.7 | نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية |
| مؤشرات الإقراض | | | | |
| %86.5 | %93.0 | %92.2 | %96.1 | نسبة القروض إلى الودائع |
| %79.2 | %82.5 | %88.9 | %93.9 | نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية |
| جودة الأصول | | | | |
| %2.0 | %1.7 | %2.0 | %1.8 | نسبة صافي القروض المتعثرة |
| %59.7 | %65.6 | %66.5 | %72.9 | نسبة تغطية المخصصات المحددة |
| %97.8 | %105.9 | %100.1 | %143.9 | نسبة إجمالي تغطية المخصصات |





المقر الرئيسي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي

شارع 26
بر دبي
ص.ب. 448
دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

فرع الفجيرة

شارع حمد بن عبد الله
ص.ب. 768
الفجيرة
دولة الإمارات العربية المتحدة

فرع الشارقة

شارع الملك عبد العزيز
المنطقة الصناعية بالشارقة
ص.ب. 645
الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة

فرع العين

شارع علي بن أبي طالب
ص.ب. 1414
العين
دولة الإمارات العربية المتحدة

فرع رأس الخيمة

شارع المنتصر
ص.ب. 5000
رأس الخيمة
دولة الإمارات العربية المتحدة

